الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون اعمال

بعنوان:

الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي

إعداد الطالبة :

سنوسي رشا

تحت اشراف :

زغلامي حسيبة

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
منصر نصر الدين	أستاذ محاضر أ	• رئيسا
زغلامي حسيبة	أستاذ محاضر أ	• مشرفا
دقايشية زهور	أستاذ محاضر أ	• مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون اعمال

بعنوان:

الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي

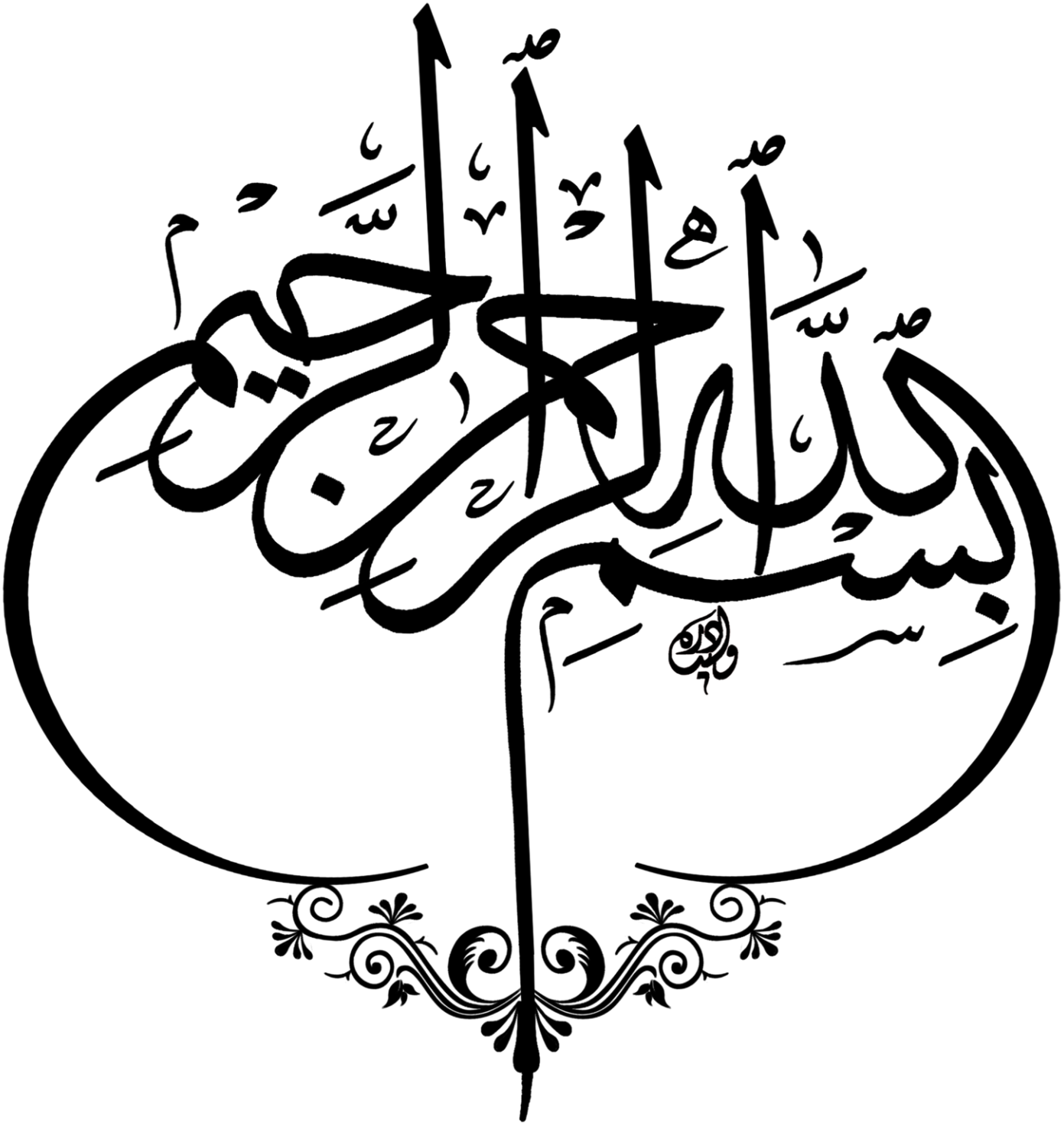
إعداد الطالبة : **تحت اشراف :**

سنوسي رشا **زغلامي حسيبة**

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
منصر نصر الدين	أستاذ محاضر أ	• رئيسا
زغلامي حسيبة	أستاذ محاضر أ	• مشرفا
دقايشية زهور	أستاذ محاضر أ	• مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الى نفسي التي أنهكها التعب

إلى تلك التي قاومت فوق طاقتها،

التي أظهرت قوة وعزيمة في مواجهة التحديات،

التي استمرت رغم الصعاب، وتخطت كل المحن،

أهدي هذا الإنجاز اعترافًا بإرادتها وصمودها

وإلى أبي،

إلى من كان وجوده أمانًا، وصوته طمأنينة، ونظرته حياة،

إلى من غرس في قلبي القوة، وفي عقلي الثبات،

أهديك هذا العمل، وأعلم أن الكلمات لا تفيك حقك،

لك دعائي ما حييت، وامتناني ما بقي لي نبض

إلى عائلتي الغالية،

لكم أقدم أسمى معاني الحب والامتنان

وإلى أصدقائي،

إلى من خفّفوا عني ثقل الأيام بكلمة، وشاركوا لحظات الشك قبل الفرح،

إلى أساتذتي،

أشكرهم على ما منحوني من علم وخبرة،

مـــقـدمـــــة

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة ثورةً رقمية هائلة أحدثت تحولات جذرية في مختلف مجالات الحياة، إذ أدى هذا التطور الرقمي المتسارع إلى اعادة تشكيل أنماط التفاعل و الخدمات في معظم جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و لم يكن القطاع المصرفي استثناءا عن هذه التحولات، اذ أصبحت المؤسسات المصرفية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الرقمية و التقنيات الحديثة في تقديم خدماتها، مستغنية بذلك عن الكثير من النماذج التقليدية، مما ساهم في تسريع وتيرة المعاملات، و تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

يعد القطاع المصرفي من الركائز الاساسية التي تعتمد عليها الأنظمة الاقتصادية في كل دول العالم، لما له من دور محوري في تنشيط باقي القطاعات ومساهمته الفعالة في دعم التنمية وتحريك عجلة الاقتصاد و نظرا لحساسية هذا القطاع وتأثره المباشر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، فقد كان من أكثرها استجابة لتداعيات العولمة المالية، التي أفرزت تحولات جذرية في الساحة المالية والمصرفية الدولية. ومن أبرز هذه التحولات الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود التنظيمية والتشريعية، والانفتاح على آليات السوق والمنافسة، بما سمح بتوسيع مجالات العمل المصرفي وتعدد أنشطته في إطار التوجه العالمي نحو اقتصاد السوق الحر

تُعد الصناعة المصرفية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بالتحولات الرقمية، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على البيانات والتفاعل المستمر مع العملاء، مما جعلها بيئة خصبة لتوظيف التقنيات الرقمية في مختلف أنشطتها. وتسعى المؤسسات المصرفية اليوم إلى استثمار هذه التقنيات لتطوير نماذج أعمالها، وتحسين جودة خدماتها، وتقديم تجارب مصرفية أكثر تخصيصًا وكفاءة، بما يسهم في تعزيز ولاء العملاء وتقليص التكاليف التشغيلية، وتحقيق التميز في سوق يتّسم بشدة المنافسة وسرعة التغير. وبالنظر إلى هذه التحولات العميقة، تبرز الحاجة الملحة إلى إطار قانوني وتنظيمي يُواكب هذا التطور، ويضمن التوازن بين تشجيع الابتكار المصرفي وضمان الامتثال للضوابط القانونية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة.

في هذا السياق، أدركت معظم حكومات العالم خلال السنوات الأخيرة أهمية تبنّي التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي، لما تتيحه من فرص لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات

المصرفية. وقد أصبح هذا القطاع يسعى باستمرار إلى تطوير خدماته وتقديمها بأكثر الطرق فاعلية وجودة، بما يواكب تطلعات العملاء ويوفر تجارب مصرفية تتسم بالسهولة والسرعة والابتكار

وفي الجزائر، أصبح التوجه نحو اعتماد البنوك الرقمية يُمثل خطوة ضرورية وتحديًا جديدًا يُضاف إلى مسار تطوير المنظومة المصرفية، في سبيل مواكبة التحولات العالمية المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.
ويأتي هذا التوجه في إطار سعي السلطات الجزائرية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي الذي تبنّته في السنوات الأخيرة. غير أن نجاح هذا التحول يقتضي توافر بيئة قانونية وتنظيمية واضحة ومتكاملة، تضمن الامتثال لمتطلبات الأمن المالي، وتحمي حقوق العملاء، وتعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين على حد سواء في المنظومة المصرفية الرقمية الناشئة.

وعليه، لم تعد الرقمنة مجرد أداة تقنية متطورة، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا وحاسمًا في رسم ملامح مستقبل القطاع المصرفي. وقد شملت تطبيقاتها مجالات متعددة، من بينها تحسين خدمة العملاء، وتطوير آليات الدفع الإلكتروني، وتعزيز نظم الحماية السيبرانية، والتسويق الذكي للخدمات المصرفية، وغيرها من الأدوات التي تُمكّن المؤسسات المصرفية من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، بما يدعم كفاءتها التشغيلية وقدرتها التنافسية

1_أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية موضوع "الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي" في كونه يعالج قضية معاصرة ذات أبعاد متعددة، تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، وتفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يعرفها العالم، وتأثيراتها المباشرة على القطاع المصرفي.

فعلى الصعيد العلمي، يمثل هذا الموضوع مجالًا للبحث والنقاش، لما يطرحه من إشكالات قانونية حديثة تتعلق بكيفية تكيّف المنظومة التشريعية الجزائرية مع متطلبات الرقمنة. كما يحظى باهتمام متزايد من قبل الفقهاء والمختصين، نظرًا لحداثته، وارتباطه الوثيق بتوجه المؤسسات المصرفية نحو التحول الرقمي، مما يمنح الباحثين فرصة لمعالجة الإطار القانوني لهذا التحول بمنهجية جديدة تُراعي الأبعاد التقنية والتنظيمية والاقتصادية.

أما من الناحية العملية، فتنبز أهمية هذا الموضوع من واقع سعي الجزائر إلى اعتماد البنوك الرقمية ضمن قطاعها المصرفي، الأمر الذي يستوجب دراسة هذا التحول لتحديد أبرز الفرص والتحديات المرتبطة به، و تبيان أثره المباشر على تحسين أداء المؤسسات المصرفية. كما تتجلى الأهمية العملية في تحليل قدرة الاطار القانوني الحالي على مواكبة هذه التحولات, ودوره في تمكين البنوك من تعزيز مكانتها التنافسية في بيئة مصرفية عالمية تتسم بالتطور المتسارع و المنافسة الشديدة.

2_ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والتطبيقية، يمكن تلخيصها فيما يلي :

تسليط الضوء على التحولات التي فرضتها الرقمنة على القطاع المصرفي، وما نتج عنها من تغيرات في طبيعة العمليات المصرفية التقليدية نحو نماذج رقمية حديثة

تحديد الانعكاسات القانونية المترتبة على اعتماد التكنولوجيا الرقمية في الخدمات المصرفية، ومدى حاجة المنظومة القانونية إلى التحديث لمواكبة هذا التطور

التعرف على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه اعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي، سواء على المستوى العالمي أو في السياق الجزائري بشكل خاص، مع محاولة تقديم مقترحات عملية لتجاوز هذه التحديات وتوفير الشروط الضرورية لتبني التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي

إبراز دور القانون في تنظيم البنوك الرقمية وضمان التوازن بين الابتكار التكنولوجي ومتطلبات الرقابة والامتثال.

3_ دوافع اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع "الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي" استجابةً لمجموعة من الدوافع المتعددة التي تتوزع بين أسباب موضوعية ترتبط بأهمية الموضوع وسياقه التطبيقي، وأخرى ذاتية نابعة من ميول شخصية وقناعة علمية بأهمية دراسة هذا المجال.

أولًا: الدوافع الموضوعية

تتمثل في عدد من المعطيات والاعتبارات التي تبرز أهمية التطرق لهذا الموضوع في السياقين القانوني والاقتصادي، ومن أبرزها:

• الأهمية الاقتصادية للتحول الرقمي: يمثل الرقمنة عاملًا استراتيجيًا في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المصرفية، وتحسين جودة الخدمات، وخفض التكاليف، بما يدعم تنافسيتها محليًا ودوليًا.

• التطور السريع للتكنولوجيا المالية (FinTech): أدى انتشار أدوات التكنولوجيا المالية إلى ظهور أنماط جديدة من الخدمات المصرفية (كالبنوك الرقمية والعقود الذكية)، ما خلق تحديات قانونية معاصرة تستوجب مراجعة وتطوير المنظومة التشريعية.

• التحديات القانونية المرتبطة بالرقمنة: لا تزال البيئة القانونية غير مواكبة للتحولات الرقمية، لاسيما في الجوانب المتعلقة بحماية البيانات، والأمن السيبراني، ومكافحة غسل الأموال، مما يفرض ضرورة دراسة هذا الجانب بعمق.

• النجاحات الدولية في تنظيم الرقمنة المصرفية: سجلت عدة دول تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال من خلال تحديث التشريعات، ما يدعو إلى الاستفادة من التجارب المقارنة وتكييفها مع خصوصية النظام القانوني الجزائري.

• الحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية: تفرض طبيعة الخدمات المصرفية الرقمية العابرة للحدود ضرورة الانسجام مع القواعد والمعايير الدولية لضمان الأمن القانوني والمالي في البيئة الرقمية.

• وجود فجوة تشريعية في الجزائر: لا تزال الجزائر في بداية الطريق نحو رقمنة شاملة للقطاع المصرفي، ما يُبرز الحاجة إلى دراسة الآثار القانونية المترتبة على هذا التحول وتقديم مقترحات فعالة لسد الفراغات القانونية.

ثانيًا: الدوافع الذاتية

ترتبط بالميول العلمية والاهتمام الشخصي بالموضوع، ومن أبرزها:

• الرغبة في التخصص في القانون المالي والمصرفي: باعتباره من الفروع الحيوية التي تجمع بين العمق القانوني والتطبيق العملي، ويمثل أداة مهمة لضمان الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

• الاهتمام الشخصي بدراسة الجوانب القانونية للتحول الرقمي: كون هذا المجال يتقاطع بين القانون والتكنولوجيا، وهو ما ينسجم مع التوجهات الحديثة في البحث القانوني.

• الطموح في المساهمة في تطوير الإطار القانوني الوطني: من خلال تقديم مقترحات واقعية من شأنها أن تدعم تحديث التشريعات الجزائرية وتكييفها مع متطلبات التحول الرقمي.

• السعي لتعزيز الثقة في البيئة الرقمية المصرفية: انطلاقًا من قناعة بأهمية وجود إطار قانوني متين يُوفر بيئة آمنة وشفافة للمستهلكين ويُشجع على استخدام الخدمات الرقمية.

4_الاشكالية

نظرًا للطابع غير التقليدي الذي تتسم به البنوك الرقمية، وما تفرضه من خصوصيات تقنية وتنظيمية تميزها عن البنوك التقليدية، برزت الحاجة إلى تكييف الإطار القانوني الجزائري مع هذا النموذج المستجد من النشاط المصرفي, حيث أصبحت رقمنة النظام المصرفي تمثّل تحديًا تشريعيًا ومؤسسيًا، لاسيما في ظل تسارع التحول الرقمي وما يصاحبه من رهانات متعلقة بالأمن السيبراني، وحماية البيانات، وتنظيم الخدمات المالية عن بُعد.

وفي هذا السياق، تطرح الرقمنة إشكالات تتعلق بكيفية إدماج البنوك الرقمية ووسائل الدفع الإلكترونية ضمن المنظومة القانونية القائمة، بما يضمن التناسق بين قواعد التنظيم التقليدي وأدوات التعامل المصرفي الرقمي.

ومن هنا، تُطرح الإشكالية على النحو الآتي:

كيف واكب المشرّع الجزائري رقمنة النظام المصرفي بما يضمن تكييف الإطار القانوني مع التحولات الرقمية، في ظل التحديات ?

5_المنهج المتبع:

سعيًا للإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد موضوع الإطار القانوني لرقمنة النظام المصرفي، ومعالجة الإشكالية المطروحة بطريقة منهجية دقيقة، تم اعتماد مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، أبرزها:

المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه لتقديم عرض شامل ومنظم لمختلف المفاهيم المرتبطة برقمنة النظام المصرفي، مع التركيز على التعريف بالبنوك الرقمية، وبيان الإطار المفاهيمي والتشريعي الذي يحكم هذا المجال في الجزائر.

المنهج التحليلي: استُخدم لتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، واستقصاء مدى قدرتها على تنظيم البنوك الرقمية، مع التركيز على تقييم فعالية هذه النصوص من حيث ملاءمتها للتحول الرقمي، وتحديد جوانب القوة والنقائص فيها

6_صعوبات البحث:

واجه إعداد هذا البحث عددًا من الصعوبات التي نرى من الضروري الإشارة إليها، سواء لتنبيه الباحثين المقبلين على تناول هذا الموضوع، أو لتحفيز الجهات المعنية على دعم جهود البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة لإنجاز دراسات علمية دقيقة ومتكاملة. ومن أبرز هذه الصعوبات:

ندرة المراجع والمصادر العلمية المتخصصة: تبيّن خلال مراحل البحث محدودية المراجع القانونية والأكاديمية التي تتناول موضوع الإطار القانوني لاعتماد البنوك الرقمية بشكل معمق وشامل، حيث اقتصرت أغلب المصادر المتوفرة على مقالات عامة أو دراسات جزئية لا تغطي الجوانب القانونية والتنظيمية بشكل كافٍ.

صعوبة الوصول إلى المعلومات الرسمية: واجهنا تحديات في الحصول على المعطيات من مصادرها الأصلية، نتيجة لضعف التفاعل من بعض الجهات المعنية، سواء في المكتبات الجامعية أو المؤسسات المصرفية، وهو ما يُعزى غالبًا إلى محدودية الوعي بأهمية دعم البحث العلمي، ودوره الحيوي في تطوير الإطار القانوني والاقتصادي .

تقسيمات البحث:

لضمان تغطية شاملة لموضوع الدراسة وتناول كافة جوانبه، مع تحقيق تسلسل منطقي وتناسق في الأفكار، تم اعتماد تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

الفصل الأول: الأحكام القانونية لممارسة نشاط البنوك الرقمية

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول الاطار المفاهيمي للبنوك الرقمية من خلال تعريفها وبيان أهم ما يميزها عن النماذج المصرفية التقليدية.

المبحث الثاني: يركز على التنظيم القانوني لنشاط البنوك الرقمية، ويشمل دراسة الشروط والضوابط القانونية اللازمة لمزاولة هذا النشاط، إلى جانب عرض آليات الرقابة القانونية والجهات المختصة بالاشراف على تنظيم هذه البنوك.

الفصل الثاني: خصوصية العمليات المصرفية في البيئة الرقمية

يشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: يبحث في العقود المصرفية الرقمية وأهميتها القانونية كأساس لتنفيذ المعاملات في البيئة الرقمية.

المبحث الثاني: يخصص لدراسة وسائل الدفع الرقمية، مع تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم استخدامها في القطاع المصرفي الرقمي.

الفصل الأول

الأحكام القانونية لممارسة نشاط البنــوك الرقميـــة

الفصل الاول : الاحكام القانونية لممارسة نشاط البنوك الرقمية

تعد البنوك الرقمية من أبرز مظاهر التحول التكنولوجي الذي شهده القطاع المالي، اذ تمثل نموذجًا مصرفيًا جديدًا يعتمد بشكل كلي على الوسائط الرقمية في تقديم الخدمات دون الحاجة إلى شبكة فروع تقليدية. وقد أثار هذا النمط المصرفي المستتجد العديد من التساؤلات القانونية لا سيما فيما يتعلقبالإطار الناظم لهذا لنشاطه وشروط ممارسته للعمل البنكي، والضمانات الكفيلة باخضاعه للرقابة , وحماية حقوق المتعاملين معه .

يتناول الفصل الأول تحليلا نظريًا لطبيعة البنوك الرقمية والأسس التنظيمية التي تؤطّر نشاطها. ففي ظل التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية، يكتسب فهم هذه المفاهيم الاساسية اهمية بالغة باعتباره تمهيدا ضروريا لتحليل الاطار القانوني الناظم لوجودها و نشاطها . وانطلاقًا من ذلك، يركّز المبحث الأول على ضبط المفاهيم المتعلّقة بالبنوك الرقمية، من خلال دراسة نشأتها، تعريفها، خصائصها المميّزة، تمييزها عن غيرها من الكيانات المصرفية التقليدية، فضلا عن بيان المبرّرات التي تقف وراء اعتماد هذا النموذج. أمّا المبحث الثاني، فسيسلط الضوء على المتطلبات القانونية والتنظيمية لتأسيس البنوك الرقمية،مستعرضا الإطار القانوني المنظّم نشاطها، من حيث الشروط والضوابط الرقابية اللازمة لمواجهة المخاطر المترتبة عن رقمنة القطاع المصرف

المبحث الأول : ماهية البنوك الرقمية

يُعد التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك الرقمية مدخلا ضروريالفهم التحولات العميقة التي تشهدهاالبيئة المصرفية الحديثة . ذلك ان الإحاطة بالإطار القانوني المنظم لهذا النوع من البنوك تقتضي التوقف أولًا عند طبيعتها، خصائصها، ونشأتها، وكذا تمييزها عن غيرها من الأنماط البنكية التقليدية، بما يمكن من تحليل خصوصياتها في ضوء الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد.

المطلب الأول : مفهوم البنوك الرقمية

يُعد تحديد مفهوم البنوك الرقمية نقطة محورية لفهم خصوصية هذا النمط المستجد من المؤسسات المالية، لاسيما في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي على الصعيد العالمي . اذ يعتمد هذا النموذج البنكي على الوسائط التكنولوجية لتقديم خدماتها دون الحاجة إلى تواجد مادي تقليدي ، مما يطرح تساؤلات قانونية وتنظيمية مستحدثة تستوجب تحديدادقيقا لطبيعتها وتمييزها عن المفاهيم المصرفية المتقاربة

الفرع الأول : نشاة و تطور الرقمنة في القطاع المصرفي

باشرت الجزائر منذ عدة سنوات تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية التي مست مختلف القطاعات، وكان للقطاع المصرفي نصيبٌ وافر ضمن هذا المسار الإصلاحي، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تمكينه من مواكبة التطورات التي تشهدها البيئة البنكية الحديثة [1]

اولا : اصلاحات القطاع المصرفي و التوجه نحو الرقمنة في الجزائر.

تبنت الجزائر خيار الرقمنة كمرحلة محورية في مسار إصلاح المنظومة البنكية، نظراً لما تمثله من تحدٍّ حاسم وفرصة استراتيجية تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية والمالية وتكييفها مع متطلبات العصر الرقمي. و في هذا السياق شهد القطاع المصرفي تطورا ملحوظًا مع بروز البنوك الرقمية، التي تعد نموذجًا

[1]قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، بتاريخ 18 أفريل 1990.

مبتكرًا في تقديم الخدمات المصرفية عبر الوسائط الرقمية. وقد جاء هذا التحول نتيجة لعدة عوامل، أبرزها التقدم التكنولوجي، الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي، وتطوير الاقتصاد الرقمي[1]

ثانيا : بداية ترخيص نشاط البنوك الرقمية.

في خطوة غير مسبوقة ، تم للمرة الأولى منح التراخيص لتأسيس ومزاولة نشاط البنوك الرقمية، ما يُعد تحولًا جوهريًا في مسار تطوير النظام المصرفي الوطني. ويأتي هذا التوجه ضمن استراتيجية الدولة الرامية الى تحسين الأداء المالي من خلال اعتماد أحدث الحلول والتقنيات الرقمية، مع مراعاة و النزام هذه البنوك بالضوابط والأحكام المنصوص عليها في قانون النقد والقرض[2]

في 13 أكتوبر 2024، أعادت الجزائر رسم المشهد المصرفي من خلال إطلاق إطار تنظيمي خاص بالبنوك الرقمية، بإصدار النظام رقم 24-04 عن بنك الجزائر ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 77، والذي وقّعه محافظ بنك الجزائر، الذي يحدد شروط وأحكام تأسيس وإقرار وممارسة الأنشطة المصرفية الرقمي[3]هذا النظام البنكي الأخيريتيح للبنوك هامشًا أوسع من الحرية في تنفيذ مختلف العمليات المصرفية التقليدية، على غرار استقبال الودائع من الجمهور، منح القروض، وتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية. كما يُمكن الزبائن من استخدام وإدارة مختلف وسائل الدفع الحديثة، مما يسهم في تعزيز الانتقال نحو المعاملات غير الورقية[4]

ثالثا : السياق الدولي للرقمنة المصرفية

---

[1]سارة زموش . "رقمنة البنوك.. خطوة نحو استخدام أكفأ لرأس المال"، جريدة الرائد، 4 جويلية 2022، https://elraed.dz/155734- (تم الاطلاع في 1 ماي 2025).

[2]ياقوت زهرة القدس بن بعبد الله ، موقع البديل الاقتصادي، "البنوك الرقمية في الجزائر"، منشور بتاريخ 25 فيفري 2024، https://elbadilabc-ar.dz/les-banques-numeriques-en-algerie (تاريخ الاطلاع 19افريل 2025)

[3]النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، المتعلق بتحديد شروط إنشاء وممارسة البنوك الرقمية، الصادر عن بنك الجزائر، والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77

[4] المرجع نفسه

تندرج هذه التحولات ضمن سياق عالمي يعرف توسعًا متزايدًا في اعتماد الرقمنة داخل الأنظمة البنكية، باعتبارها أداة فعالة لتحسين الكفاءة، وتوسيع الشمول المالي، والحد من المعاملات غير الرسمية. و في هذا الإطار توصي الهيئات المالية الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بضرورة بتسريع رقمنة القطاع المالي من خلال تحديث البنية التحتية الرقمية وتطوير التشريعات الداعمة لها.،كما تعمل الجزائ على تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق مزيد من الشفافية في المعاملات المالية، من خلال تعميم الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية، مما يساهم في تحسين العلاقة بين المواطن والمؤسسات المالية، وتقليص حجم الاقتصاد الموازي [1]

الفرع الثاني : تعريف البنك الرقمي مقارنة بالتشريعات الأخرى وخصائصه.

أصبحت البنوك الرقمية أحد أبرز معالم الرقمنة المصرفية، ما استدعى تدخل المشرعين لتعريفها وضبط خصائصها، وفقًا لخصوصيات كل منظومة قانونية

أولًا: التعريف القانوني للبنك الرقمي في التشريع الجزائري

يُعرف النظام رقم 24-04 البنك الرقمي بأنه:

"كل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية حصريًا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية، بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة، أي تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المالية، في إطار ممارسة أنشطته "[2]

وبذلك، تُعد البنوك الرقمية مؤسسات مالية تقدم خدماتها عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية، دون الحاجة إلى فروع مادية تقليدية. كما يمثل اعتماد الجزائر للبنوك الرقمية خطوة استراتيجية نحو تحديث القطاع المصرفي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية العالمية.

---

[1] البنك الدولي، "الرقمنة من أجل التنمية المالية: كيف يمكن أن تُحدث التكنولوجيا المالية فرقًا؟"، تقرير منشور على الموقع الرسمي، 2021، https://www.worldbank.org (تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 أفريل 2025)

[2] المادة 2 من النظام رقم 24-04، المرجع السابق

ويُظهر هذا التعريف تركيز المشرّع الجزائري على عنصر "الحصرية الرقمية"، ما يعني ضرورة وجود كيان مصرفي مستقل ومنفصل عن البنوك التقليدية، مع التزام تام بالوسائط الرقمية في تقديم الخدمات، الأمر الذي يُحتّم وجود إطار قانوني وتنظيمي خاص بهذا النوع من البنوك

ثانيا : تعريف البنوك الرقمية في التشريعات العربية

تُظهر التشريعات القانونية في الجزائر ومصر ودول الخليج تباينًا في تعريف "البنك الرقمي"، مما يعكس خصوصية كل نظام قانوني واحتياجاته التنظيمية

1_تعريف البنك الرقمي في التشريع المصري:

يُعرّف البنك الرقمي وفقًا للمادة الأولى من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 بأنه:

"البنك الذي يقدم خدمات مصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التكنولوجيات الحديثة.[1]

يشترك هذا التعريف مع التشريع الجزائري في التركيز على القنوات الرقمية، لكنه لا يُشترط أن تكون هذه القنوات "حصريًا"، مما يفتح المجال للبنوك التقليدية لتقديم خدمات رقمية دون الحاجة إلى إنشاء كيان منفصل وهو ما يعكس مرونة نسبية في التنظيم المصري

2_تعريف البنك الرقمي في التشريعات الخليجية

تختلف التشريعات الخليجية في تعريف البنك الرقمي، حيث تتبنى بعض الدول مثل قطر نهجًا يُشجع على الابتكار المالي والشمول المالي، مع التركيز على استخدام القنوات الرقمية لتقديم الخدمات المصرفية. على

[1] المادة 1 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 37 مكرر (و)، الصادر في 15 سبتمبر 2020

سبيل المثال، يشترط البنك المركزي القطري في تنظيماته للبنوك الرقمية أن تُظهر البنوك التزامًا بتوسيع الشمول المالي، خاصة للفئات غير المخدومة أو الأقل خدمة.[1]

كما أن بعض الدول الأخرى كالسعودية والإمارات قد بدأت بإصدار تراخيص لبنوك رقمية متخصصة، دون أن تعتمد تعريفًا موحدًا للبنك الرقمي في قوانينها، بل من خلال التعليمات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية، مما يُشير إلى تبني مقاربة مرنة وتجريبية تدعم الابتكار أكثر من التقنين الصارم

ثالثًا: خصائص البنوك الرقمية

تتميز البنوك الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية، سواء من الناحية التقنية أو القانونية أو الاقتصادية والاجتماعية

1_الخصائص التقنية

(أ) الوجود الرقمي الكامل:

تعتمد البنوك الرقمية على تقديم جميع خدماتها من خلال منصات رقمية متقدمة، مثل التطبيقات المصرفية والمواقع الإلكترونية، دون الحاجة إلى فروع فعلية. هذا يساهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات البنكية في أي وقت ومن أي مكان، مما يعزز من تجربة المستخدم ويزيد من الفعالية في تقديم الخدمة

(ب) الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة:

تعتمد البنوك الرقمية بشكل أساسي على استخدام تقنيات متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الكبيرة، وتقنيات البلوك تشين، لتحسين تجربة العملاء. هذه التقنيات تساعد في تقديم خدمات مخصصة لكل عميل بناءً على بياناته المالية وسلوكياته المصرفية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمة[1]

[1] مصرف قطر المركزي، "الإطار التنظيمي للبنوك الرقمية"، منشور على الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي، بتاريخ 2 ديسمبر 2024، متاح عبر الرابط: https://www.qcb.gov.qa/ar/News/Pages/12Dec2024.aspx. (تم الاطلاع في 17 افريل 2025)

(ج) الأمن السيبراني المتقدم:

تولي البنوك الرقمية اهتمامًا بالغًا بحماية البيانات من الهجمات الإلكترونية. فهي تعتمد على بروتوكولات تشفير متطورة، وتقنيات المصادقة المتعددة مثل التحقق البيومتري والتوثيق الثنائي، مما يعزز من حماية الحسابات المالية للعميل[2]

2_الخصائص القانونية والتنظيمية في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى إرساء بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة لتنظيم نشاط البنوك الرقمية بما يضمن أمن النظام المالي وفعالية الابتكار الرقمي في المجال المصرفي.

(أ) الإطار التنظيمي المحدد:

أصدر بنك الجزائر النظام رقم 24-04 بتاريخ 13 أكتوبر 2024، الذي يحدّد شروط الترخيص بتأسيس، اعتماد، وممارسة نشاط البنوك الرقمية. ويُلزم النظام بأن يمتلك البنك الرقمي حصة لا تقل عن 30% من رأس ماله من طرف بنك خاضع للقانون الجزائري ومتمرس في الخدمات البنكية الرقمية، بما يعزّز من موثوقية هذه البنوك ويضمن التزامها بالقواعد المحلية [3]

(ب) الرقابة المستمرة:

[1] فاتورة (2023) .(Fatora.io). دليل شامل لفهم التقنية المالية فنتيك (Fintech). تم الاطلاع في 17 أفريل 2025، من https://fatora.io/blog/6-points-you-should-know-about-fintech

[2]Alliance for Financial Inclusion (AFI) ،"Cybersecurity for Financial Inclusion: Framework & Risk Guide :من، 2025 أفريل 17 في الاطلاع تم، 2019 نوفمبر، 37 رقم توجيهية مذكرة"، https://www.afi-global.org/publications/cybersecurity-for-financial-inclusion-framework-risk-guide/

[3](انظر المادة 5 من النظام رقم 24- 04 المرجع السابق)

يتولى بنك الجزائر، عبر اللجنة المصرفية، مهمة الرقابة الدورية على البنوك الرقمية، بهدف ضمان امتثالها للتشريعات والأنظمة المعمول بها. وتشمل هذه الرقابة مراجعة العمليات المصرفية، التدقيق في المعاملات المالية، ومراقبة أنظمة الأمان السيبراني المطبقة[1]

(ج) التنسيق بين الهيئات الرقابية:

تُمارس الرقابة على البنوك الرقمية ضمن منظومة تنسيقية بين بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية، وذلك لضمان الإشراف الشامل وتعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية

3_الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبنوك الرقمية.

تُسهم البنوك الرقمية في إحداث تحولات عميقة في المنظومة المالية، ليس فقط على المستوى التقني، بل أيضًا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز الشمول المالي

تُعد البنوك الرقمية أداة فعالة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، لا سيما في المناطق النائية. فمن خلال منصات رقمية متاحة على مدار الساعة، تتمكن فئات المجتمع المختلفة من الاستفادة من خدمات مالية متنوعة، مما يُعزز من الشمول المالي ويساهم في إدماج الأفراد في النظام المالي [2]

(ب) تحفيز الابتكار المالي :

تُساهم البنوك الرقمية في تطوير أدوات مالية مبتكرة، مثل القروض الرقمية، التأمين الرقمي، والمدفوعات الإلكترونية، مما يسرّع من التحول الرقمي للقطاع المالي. كما تشجع على ظهور منتجات جديدة مثل الادخار الرقمي [1]

[1] التعليمة رقم 02-25 المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي"، تم الاطلاع في 18 ماي 2025، من: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/03/INSTRUCTION-N%C2%B002-2025-AR.pdf

[2] البنك الدولي (2021). "الرقمنة من أجل التنمية المالية: كيف يمكن أن تُحدث التكنولوجيا المالية فرقًا؟" تم الاطلاع في 17 أفريل 2025، من: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

(ج) تقليل التكاليف التشغيلية :

نتيجة لعدم الحاجة إلى فروع مادية، تتمكن البنوك الرقمية من تقليص التكاليف التشغيلية، مما يسمح لها بتقديم خدمات بأسعار تنافسية مقارنة بالبنوك التقليدية، ويُعزز من قدرتها التنافسية في السوق [2]

(د) تعزيز الثقافة الرقمية :

من خلال تشجيع الأفراد على استخدام التكنولوجيا، تُسهم البنوك الرقمية في رفع الوعي المالي الرقمي، وتعزيز الثقافة الرقمية، بما يدعم جهود التحول الرقمي في المجتمع [3]

ختامًا، تُعد الخصائص التقنية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية للبنوك الرقمية عناصر محورية تُسهم في ترسيخ مكانتها كخيار مصرفي مبتكر يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. كما تسهم هذه الخصائص في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير الاقتصاد الرقمي، بما يؤهل البنوك الرقمية لتكون فاعلًا رئيسيًا في المنظومة المالية المستقبلية.

الفرع الثالث: التمييز بين البنك الرقمي و الأشكال المصرفية الأخرى المشابهة .

تُعد البنوك الرقمية نموذجًا مصرفيًا حديثًا يختلف في طبيعته عن النماذج التقليدية والإلكترونية، من حيث الكيان القانوني، البنية التحتية، وطريقة تقديم الخدمات. ويمكن التمييز بين البنك الرقمي والبنك التقليدي من جهة، والبنك الإلكتروني من جهة أخرى، على النحو التالي:

أولًا: الفرق بين البنك الرقمي والبنك التقليدي.

[1] صندوق النقد العربي. (2022). "التقرير السنوي 2022: تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية". تم الاطلاع في 17 أفريل 2025، من: https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alsnwy/altqryr-alsnwy-2022

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

يُعرّف البنك التقليدي كمؤسسة مصرفية تعتمد على شبكة من الفروع المادية لتقديم خدماتها، ويُشترط في الغالب الحضور الشخصي للعملاء لإنجاز العمليات المصرفية. كما يخضع هذا النوع من البنوك لأطر تنظيمية كلاسيكية تنظم العلاقة بينه وبين العملاء، وترتكز على مستندات ورقية وإجراءات مادية[1]

أما البنك الرقمي، فقد جاء ليُحدث قطيعة مع هذا النموذج، إذ يقوم على تقديم خدماته عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية، دون الحاجة لبنية تحتية مادية أو تفاعل مباشر مع العملاء في الفروع. وهو ما يترتب عليه إعادة صياغة العلاقة التعاقدية بين البنك والعميل، بالإضافة إلى التزامات تنظيمية ورقابية خاصة بهذا النموذج الجديد [2]

ثانيًا: الفرق بين البنك الرقمي والبنك الإلكتروني.

يختلف البنك الرقمي عن البنك الإلكتروني في عدة جوانب جوهرية:

1_ الكيان القانوني:

يُعد البنك الرقمي مؤسسة مالية مستقلة مرخصة بموجب النظام رقم 24-04 الصادر عن بنك الجزائر، ويملك طابعًا قانونيًا خاصًا يُتيح له تقديم خدماته بشكل حصري عبر الوسائط الرقمية[3]. أما البنك الإلكتروني، فهو في الغالب مجرد امتداد رقمي لبنك تقليدي قائم، يقدم خدماته عبر الإنترنت ولكنه يظل تابعًا للفروع الفعلية للبنك الأم، ويخضع لنفس الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك التقليدية

2_البنية التحتية:

[1] البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي حول النظام المصرفي في الجزائر، 2022، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

[2] قوادري، أسماء، التحول الرقمي للبنوك الجزائرية وأثره على العلاقة التعاقدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2023، ص. 76.

[3] المادة 2 من النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، المتعلق بتحديد شروط إنشاء وممارسة البنوك الرقمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77

يقوم البنك الرقمي على بنية تحتية رقمية كاملة دون الحاجة لأي وجود مادي، بينما البنك الإلكتروني يعتمد على التكنولوجيا لتسهيل بعض العمليات، لكنه لا يستغني عن البنية التحتية التقليدية للبنك الأم[1]

3_ طبيعة الخدمات:

يوفر البنك الرقمي خدمات مصرفية متكاملة عبر منصات رقمية فقط، بينما يقدم البنك الإلكتروني بعض الخدمات عبر الإنترنت، مع بقاء الحاجة إلى زيارة الفروع التقليدية لإجراء معاملات معينة [2]

يُبرز هذا التمييز أن البنك الرقمي ليس مجرد تحديث تقني، بل نموذج مصرفي مستقل يقوم على أسس قانونية وتنظيمية وتقنية خاصة. ويقتضي هذا النموذج إطارًا تشريعيًا ملائمًا يُراعي خصوصياته الرقمية، ويُميّزه عن الأشكال المصرفية الأخرى من حيث التشغيل، التنظيم، والعلاقة مع العملاء

المطلب الثاني : اعتماد البنوك الرقمية في الجزائر.

يُعدّ اعتماد البنوك الرقمية في الجزائر خيارًا استراتيجيًا تفرضه مجموعة من العوامل المتداخلة، فبينما ترتبط بعض هذه العوامل بالواقع الداخلي للمؤسسات المصرفية، كتحديث الخدمات وتعزيز الشمول المالي، تفرض العوامل الخارجية ضغوطًا إضافية تتعلق بالعولمة المالية والتطور التكنولوجي العالمي. وعليه، تتوزع هذه المبررات بين دوافع داخلية مرتبطة بخصوصيات السوق المصرفية الجزائرية، وأخرى خارجية تتعلق بالضغوط الدولية والتوجهات العالمية نحو الرقمنة المالية

الفرع الأول: الأسباب الداخلية لاعتماد البنوك الرقمية.

[1]Deloitte. (2024). Digital Banking Maturity 2024. Retrieved from: https://www.deloitte.com/ce/en/industries/financial-services/research/digital-banking-maturity-2024.html

[2]هبة السيد، "الخدمات لحظية وبدون فروع.. أبرز الفوارق بين البنوك التقليدية والرقمية"، اليوم السابع، 20 نوفمبر 2023، متاح على: https://www.youm7.com/story/2023/11/20/6382260 (تم الاطلاع في 20 ماي 2025).

تُعد الأسباب الداخلية من العوامل المحورية التي دفعت الجزائر إلى تبني نموذج البنوك الرقمية، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

أولًا: توسيع الشمول المالي المحلي.

تُعد البنوك الرقمية من الأدوات الفعّالة في تعزيز الشمول والابتكار المالي في الجزائر، حيث تساهم في توفير خدمات مصرفية متطورة وسهلة الوصول، مما يؤدي إلى دمج فئات واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي، لاسيما في المناطق النائية التي تعاني من نقص التغطية البنكية. فبفضل المنصات الرقمية، يستطيع المواطنون فتح حسابات والاستفادة من خدمات مصرفية دون الحاجة إلى التنقل إلى الفروع، ما يُعزز من تقليص الفجوة المالية داخل المجتمع [1]

ثانيًا: تحسين جودة الخدمات المصرفية وتقليل التكاليف.

يُمكّن النموذج الرقمي من تقليص التكاليف التشغيلية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد على شبكة فروع ومستخدمين وتجهيزات، وهو ما يسمح بتقديم خدمات بأسعار أقل وتحسين تجربة الزبائن [2]

ثالثًا: دعم الشفافية ومكافحة الفساد و مواكبة التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الوطني.

تُتيح الأنظمة الرقمية إمكانية تتبع العمليات المصرفية بشكل آلي، ما يُعزز من فعالية الرقابة الداخلية ويُقلل من فرص التلاعب أو الفساد المالي، وهو ما يتماشى مع أهداف الحكومة الجزائرية في تحديث الإدارة المالية العامة [3]

يأتي اعتماد البنوك الرقمية في إطار السياسة الوطنية للتحول الرقمي، والتي تسعى من خلالها الجزائر إلى رقمنة القطاعات الاقتصادية والخدمات العمومية، بما في ذلك القطاع المصرفي[1]

[1] البنك المركزي الجزائري. المرجع سابق

[2] البنك الدولي. (2023). تقرير التقدم والاتجاهات الرقمية 2023. تم الاطلاع في 18 ماي 2025، من: https://www.worldbank.org/en/publication/digital-progress-and-trends-report

[3] منظمة الشفافية الدولية. (2022). مؤشر مدركات الفساد 2022. تم الاطلاع في 18 ماي 2025، من: https://www.transparency.org/en/publications/corruption-perceptions-index-2022

الفرع الثاني: العوامل الخارجية التي أدت إلى اعتماد البنوك الرقمية.

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي عامة، وعلى الاقتصاديات المحلية للدول خاصة، ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية.[2]

كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الاهتمام بالاعتماد على الرقمنة في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك الأنظمة المتطورة التي تعد التكنولوجيا فيها أحد الشروط اللازمة لاحتراف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تعددت مبررات وأسباب الأخذ بالرقمنة في القطاع المصرفي التي يمكن تقسيمها إلى عاملين أساسين هما الاتجاه نحو العولمة المصرفية وحركة التحرير المصرفي.

أولا: الاتجاه نحو العولمة المصرفية.

تعد العولمة السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد السلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العملالدولي، وتكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الأطراف الرئيسية المكونة له".[3]

---

[1] وزارة الرقمنة والإحصائيات. (2022). الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. تم الاطلاع في 18 ماي 2025، من: https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/10494

[2] – عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

[3] – عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 21.

وبالتالي يمكن تعريف العولمة المصرفية: " خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى آفاق عالمية ودمج نشاطه في السوق العالمية، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني، مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا".[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب المتداخلة فيما بينها والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور العولمة المصرفية، ومن بين هذه الأسباب هي البنوك نفسها من حيث تطور أدائها واتساع مجال تقديم خدماتها خارج الأسواق المحلية، كما لا يمكن عزل هذه الأسباب عن البيئة المصرفية وثورة المعلومات، الأمر الذي أسس لأوضاع اقتصادية جديدة، وبالتالي متطلبات تمويلية وخدمية متطورة يتعين على البنوك تقديمها ومواكبتها.

ثانيا: التحرير المصرفي كمبرر لاعتماد الرقمنة في القطاع المصرفي.

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ولقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصادالسوق، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للمنظومة المالية للدول.[2]

وبالتالي يستند التحرير المصرفي على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ومنه يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بمفهوم التحرير الاقتصادي، فهذا الأخير

[1]– مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية _ دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، ص 18.

[2]– عبد القادر بريش، المرجع السابق، ص 35.

يدل في مضمونه على تلك السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفق نظام وآليات السوق[1]، حيث تركز سياسات التحرير الاقتصادي على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية توسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية.[2]

فالتحرير المصرفي يساهم في إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها خاصة في ظل المنافسة الشديدة مع البنوك والمؤسسات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على الوصول إلى أكبر عدد من المدخرين بطرق سهلة ومتطورة ما يجعل البنك يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات بسبب تقليل تكاليفه، وبهذه الطريقة يستطيع القضاء على البنوك غير القادرة على تحسين خدماتها، ويرفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه يمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.

كما يمنح التحرير المصرفي إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية، وخلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.[3]

ونتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك على المستوى الدولي، ظهرت الحاجة إلى اعتماد معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي والمالي على المستوى المحلي والدولي، حيث أصبح الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال أحد مقومات هذه المعايير عن طرق

[1]– أكرم نعمان الطيب، اثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص 33.

[2]– عبد القادر بريش، المرجع السابق، ص 36.

[3]– عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص 19.

استعمال الرقمنة المصرفي التي تضمن درجة عالية من لاستقرار المالي الدولي في ظل المنافسة الشرسة بين مختلف المؤسسات المصرفية العالمية.[1]

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لنشاط البنوك الرقمية

أضحى القطاع المصرفي يشهد تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية، وهو ما أفرز أنماطًا جديدة من المؤسسات البنكية تعتمد بشكل كلي على الوسائط التكنولوجية الحديثة، وفي مقدمتها البنوك الرقمية. وقد فرض هذا الواقع على التشريعات الوطنية، ومنها الجزائرية، مواكبة التطور الحاصل من خلال وضع إطار قانوني ينظم هذا النشاط المستحدث.

ففي ظل ما عرفته الخدمات البنكية التقليدية في الجزائر ولسنوات طويلة من ضعف الأداء البيروقراطي وتراجع المردودية[1]، كان من الضروري إعادة النظر في المنظومة القانونية المنظمة للقطاع، خاصة مع دخول البنوك الرقمية حيز التنظيم الرسمي، ما يمثل تحولًا محوريًا في تحديث النظام المصرفي.

وقد شكّل صدور النظام رقم 24-04 المتعلق بتحديد شروط إنشاء وممارسة نشاط البنوك الرقمية في الجزائر،[2] نقطة انطلاق لهذا التوجه التشريعي. ويهدف هذا النظام إلى توفير إطار قانوني مرن ومتطور يسمح بإدماج البنوك الرقمية ضمن الهيكل المصرفي الوطني، ويضمن توازنًا بين التحول التكنولوجي ومتطلبات الاستقرار المالي[3]

المطلب الأول: شروط ممارسة النشاط البنكي الرقمي.

[1]– عبد القادر حفاي، النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، جوان 2008، ص 294.

[2]يحياوي عبد الحليم، التحول الرقمي كآلية لتحسين الأداء المالي في البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2023، ص. 4.

[3]النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، المتعلق بتحديد شروط إنشاء وممارسة البنوك الرقمية، الصادر عن بنك الجزائر، والمنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77

تُمارس البنوك الرقمية ذات الوظائف التي تؤديها البنوك التقليدية، كقبول الودائع، وتقديم القروض، وتوفير وسائل الدفع، إلا أنها تتميز باعتمادها الكامل على الوسائط الإلكترونية، دون الحاجة إلى فروع مادية، مما يُسهم في تحسين الكفاءة وتقليص التكاليف[1]

ولأجل ضمان إدماج فعّال وآمن لهذه المؤسسات ضمن البيئة المصرفية الوطنية، نص النظام على مجموعة من الشروط التي يجب توفرها قبل منح أي ترخيص. وتتنوع هذه الشروط بين الجوانب القانونية والتنظيمية، والهيكلية والمالية، إضافة إلى متطلبات الأمن السيبراني والامتثال الرقابي[2]

ويُعد هذا الاخير امتدادًا لما تضمنه القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 من توجهات تهدف إلى دعم الابتكار المالي، وتعزيز الثقة في البنوك الرقمية، بما يُساهم في تطوير بيئة مصرفية رقمية متقدمة في الجزائر[3]

الفرع الأول: شرط الحصول على الترخيص المسبق.

يتطلب المشرّع أن يحصل البنك الرقمي على ترخيصٍ مسبق من الجهات المختصة، وذلك قبل الشروع في ممارسة نشاطاته القانونية. ويُعدّ هذا الترخيص بمثابة الموافقة الرسمية التي تُمكّن البنك الرقمي من تقديم خدماته المصرفية عبر الوسائط الرقمية، وفقًا للمعايير والضوابط التي تضعها السلطات الرقابية المختصة

أولا: الجهة المختصة بمنح الترخيص.

تُسند صلاحية منح الترخيص إلى مجلس النقد والقرض،[4] ويضطلع هذا المجلس بدور محوري في دراسة الملفات المقدّمة، من خلال تقييم الجوانب المالية والتقنية والقانونية، والتأكد من مدى توافق المشروع مع متطلبات السلامة المصرفية والاستقرار المالي.

[1] يحياوي عبد الحليم ، مرجع سابق، ص. 4.

[2] النظام رقم 24-04، المرجع سابق

[3] القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، ص. 4

[4] المادة 8 من النظام 24-04 ، المرجع نفسه

أما بنك الجزائر، فله دور تنظيمي تكميلي، يتمثل في إعداد الأطر العامة، وتحديد المعايير التقنية للجاهزية الرقمية، والإشراف على الامتثال لمتطلبات الأمن السيبراني وأنظمة الدفع الوطني[1]

ثانيا: ملف طلب الترخيص ومتطلباته.

يقدم طلب الترخيص بتأسيس بنك رقمي إلى رئيس المجلس النقدي والمصرفي، ويجب أن يُرفق، إلى جانب الوثائق المطلوبة وفقًا لأحكام النظام رقم 24-01[2]، بملف تكميلي خاص يتناسب مع طبيعة هذا الصنف من البنوك.[3]

ثالثا: معايير البت في الطلب وآجاله.

تقوم السلطات الرقابية بدراسة الملف على أساس معايير دقيقة، أبرزها:

1_كفاية رأس المال وملاءته المالية

2_ملاءمة الهيكل التقني للبنك مع متطلبات الأمن السيبراني

3_توافق المشروع مع الضوابط القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لا سيما حماية البيانات المصرفية وشفافية الخدمات

4_قدرة البنك الرقمي على الاندماج في البيئة المصرفية الرقمية الوطنية، خصوصًا من خلال الربط مع أنظمة الدفع الرسمية[4]

[1]التعليمة رقم 02-25 المؤرخة في 2 مارس 2025 المتعلقة بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي"

[2]النظام رقم 24-01 المؤرخ في 6 فيفري 2024، المتعلق بشروط الترخيص بممارسة النشاط المصرفي، الصادر عن بنك الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 لسنة 2024

[3]المادة 8 من النظام 24-04 ، المرجع السابق

[4] النظام رقم 24-04، المرجع السابق

ويُتخذ القرار بشأن الترخيص خلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الملف الكامل، ويجوز تمديده لمرة واحدة عند الحاجة إلى استكمال الوثائق أو التوضيحات[1]

الفرع الثاني: الشروط القانونية والتنظيمية العامة و متطلبات الحوكمة .

أرسى النظام رقم 24-04، المتعلق بالبنوك الرقمية، جملة من الشروط القانونية والتنظيمية التي تُعد أساسًا لممارسة هذا النشاط المستحدث في المنظومة المصرفية الجزائرية. وقد تمحورت هذه الشروط حول الشكل القانوني للمؤسسة المصرفية الرقمية، والهوية القانونية المستقلة، ومتطلبات رأس المال، فضلًا عن معايير الحوكمة والرقابة الداخلية، وإمكانية منح إعفاءات تنظيمية مشروطة مستقبلاً .[2]

أولا : الشروط القانونية و التنظيمية العامة.

1_ شكل المؤسسة وصفة الاعتماد المسبق.

يشترط القانون الجزائري أن تتخذ البنوك والمؤسسات المالية شكل شركة مساهمة (Société par Actions) وفقًا للمادة 83 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.[3] هذا الشكل القانوني يُعتبر الأنسب للمشاريع الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك النشاط البنكي. بالإضافة إلى ذلك، يجب الحصول على اعتماد مسبق من بنك الجزائر قبل مباشرة أي نشاط بنكي، حيث يُعد هذا الاعتماد شرطًا أساسيًا لمزاولة النشاط المصرفي في البلاد.[4]

2_الهوية القانونية المستقلة.

[1] تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25، المرجع السابق .

[2] وكالة الأنباء الجزائرية" .(APS) بنك الجزائر: تعليمات جديدة حول اعتماد البنوك الرقمية والمؤسسات المالية"، 4 مارس 2025. تم الاطلاع في 17 أفريل 2025، من https://www.aps.dz/ar/economie/176626-2025-03-04-16-49-57

[3] انظر المادة 83 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 27 أوت 2003 .

[4] المادة 10 من النظام 24-04 , المرجع السابق

يجب أن يكون البنك الرقمي مؤسسة مستقلة، مقرها الرئيسي في الجزائر[1]، ولا يجوز أن يكون فرعًا لبنك أجنبي»[2]تتمتع البنوك والمؤسسات المالية بشخصية معنوية مستقلة، مما يمنحها القدرة على التعاقد والتقاضي وامتلاك الأصول باسمها الخاص. هذا الاستقلال القانوني يُمكّنها من تحمل المسؤوليات القانونية والمالية بشكل منفصل عن مؤسسيها أو مساهميها، ويُعد شرطًا أساسيًا لضمان الشفافية والمساءلة في العمليات المصرفية .

3_الحد الأدنى لرأس المال.

يتعين على البنوك الرقمية، عند تأسيسها، الالتزام بمتطلبات رأس المال المطبقة على البنوك التقليدية، مع مراعاة الشروط الخاصة بالبنوك الرقمية

بالإضافة إلى ذلك، يشترط النظام أن يكون ضمن مساهمي البنك الرقمي بنك خاضع للقانون الجزائري يتمتع بخبرة في مجال الخدمات البنكية عبر الإنترنت. ويجب أن يملك هذا البنك ما لا يقل عن 30% من رأس المال، دون أن تبلغ الحصة الفردية لكل مساهم من المساهمين الآخرين وأطرافهم المرتبطة هذه النسبة.[3]

ثانيا : متطلبات الحوكمة و الرقابة الإدارية.

تعكس الحوكمة المصرفية مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، المساءلة، وضبط المخاطر داخل المؤسسات المالية،[4] بما يضمن حماية مصالح المساهمين والعملاء على حد سواء. وتشير الدراسات الميدانية في البنوك الجزائرية إلى أهمية تطبيق آليات حوكمة إلكترونية متطورة تواكب التحديات التقنية والاقتصادية،[5] مع التأكيد على دور الرقابة الإدارية في مراقبة الأداء وضمان الالتزام

[1]المادة 6 المرجع نفسه

[2]المادة 4، المرجع نفسه.

[3]المادة 5, المرجع نفسه .

[4]سمية عزاوي، عبد اللطيف مصطفى، "متطلبات تطبيق آلية الحوكمة الإلكترونية في البنوك الجزائرية – دراسة حالة للوكالات البنكية بولاية غرداية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 11، العدد 2، 29 ديسمبر 2024، ص. 1–14

[5]المرجع نفسه، ص. 4–6

بالمعايير التنظيمية الوطنية والدولية.[1] ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى هيكلة نظام حوكمة داخلي متكامل وتعيين مسيرين مؤهلين قادرين على إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المؤسسي في البنوك الرقمية.

1_نظام الحوكمة الداخلية

يشترط نظام تأسيس البنوك الرقمية في الجزائر، وفقًا للتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر (تعليمة رقم 02-25[2]، اعتماد هيكل حوكمة داخلي متكامل يضمن وضوح توزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة. ويشمل ذلك إنشاء لجان رقابية داخلية مستقلة وفعّالة، مع التركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات وأمن البيانات.[3]

2_تعيين المسيرين المؤهلين

تفرض تعليمات بنك الجزائر على البنوك الرقمية تعيين مسيرين ذوي كفاءات عالية وخبرة متخصصة في المجال المصرفي الرقمي،[4] مع ضرورة اجتياز تقييم دقيق من قبل السلطات الرقابية لضمان ملاءمتهم المهنية والأخلاقية .[5]

ثالثا : آفاق التكييف والإعفاءات المحتملة

انطلاقًا من مبدأ المرونة التشريعية، واستجابةً للتحولات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، أتاح النظام إمكانية منح إعفاءات تنظيمية مستقبلية للبنوك الرقمية، في إطار سياسة تدريجية تهدف إلى تحفيز الابتكار وضمان استدامة الأداء داخل بيئة مصرفية تنافسية ومنضبطة.

وتُمنح هذه الإعفاءات بعد مرور خمس (05) سنوات من تاريخ بداية النشاط الرسمي للبنك الرقمي، بشرط التزام هذا الأخير برفع رأسماله بنسبة لا تقل عن 150% من الحد الأدنى المقرر قانونًا، وأن يتحصل على

[1] المرجع نفسه، ص. 4-6

[2] تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25 المرجع السابق

[3] المادة 4 ، مرجع نفسه

[4] المادتان 4 و5 من تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25 المرجع السابق

[5] المرجع نفسه

موافقة صريحة من محافظ بنك الجزائر[1].وتُعد هذه الآلية وسيلة لتحقيق توازن بين متطلبات الحوكمة الصارمة من جهة، وتمكين البنوك الرقمية من الاستفادة من امتيازات تنظيمية تحفّز النمو والتوسع من جهة أخرى .

وفي السياق ذاته، شدد النظام على ضرورة حماية الصفة القانونية لـ"البنك الرقمي"، حيث يُمنع على أي هيئة أو كيان غير معتمد استعمال هذه التسمية أو أي اسم تجاري أو وسيلة دعائية توحي بكونه بنكًا رقميًا مرخّصًا، وذلك حمايةً للمتعاملين وضمانًا لمصداقية النظام المصرفي الوطني[2]

الفرع الثالث: الشروط التقنية و متطلبات الأمن السيبيراني

يُعد الجانب التقني والأمني من أهم المرتكزات التي يقوم عليها النشاط البنكي الرقمي، نظرًا لاعتماد هذه المؤسسات كليًا على الوسائط التكنولوجية في تقديم خدماتها، ما يجعلها عرضة لمخاطر الاختراقات والهجمات السيبرانية. ومن هذا المنطلق، تشترط تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25،[3] ضمن شروط ترخيص تأسيس واعتماد البنوك الرقمية، تقديم ملف شامل يتضمن دراسة جدوى تقنية واقتصادية، ونظام معلومات متطور وآمن يضمن حماية بيانات العملاء وسلامة العمليات المصرفية[4]ومن خلال تطبيق معايير دقيقة في هذا المجال، تسعى السلطات الرقابية إلى بناء ثقة العملاء وضمان استمرارية الأعمال في بيئة مصرفية رقمية آمنة وموثوقة.

أولًا: المتطلبات التقنية والاقتصادية لتأسيس البنك الرقمي

تشترط تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25 تقديم ملف شامل يتضمن دراسة جدوى تقنية واقتصادية تُبرز مدى قابلية المشروع للتنفيذ ونجاحه في السوق المصرفي الرقمي. يجب أن يحتوي الملف على وصف دقيق لبنية نظام المعلومات، يشمل خريطة النظام البيئي، التطبيقات، إدارة الأنظمة، البنى التحتية الرقمية والمادية، وجردًا لجميع الموارد اللازمة لمعالجة ونشر المعلومات، من معدات وبرمجيات وموارد بشرية وبيانات

[1]المادة 12 من النظام رقم 24-04، ، المرجع سابق

[2]المادة 14 ، المرجع نفسه

[3]تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25 المرجع السابق

[4]المادة 4 المرجع نفسه

وإجراءات. كما يتطلب تقديم عرض تفصيلي للأنظمة المعلوماتية الأساسية وواجهة المستخدم، بما في ذلك التطبيقات التجارية والمحمولة، المواقع الإلكترونية، منصات الدفع، والروبوتات الحوارية، إضافة إلى نظام إدارة البيانات المستخدم في جمع وتحليل البيانات والتقييم والامتثال التنظيمي.[1]

ثانيًا: متطلبات الأمن السيبراني وتقييم جاهزية النظام المعلوماتي

تُلزم التعليمة البنوك الرقمية بتوفير تدابير متكاملة للأمن السيبراني تشمل تقييمًا مستقلاً لجاهزية النظام المعلوماتي ومستوى الأمان الإلكتروني، وتحليلًا دقيقًا للمخاطر التقنية المحتملة. يجب أن يشمل التقرير تقييمًا لعناصر أمن نظام المعلومات، بما في ذلك تحليل المخاطر الأمنية المحتملة التي قد تؤثر على البيانات المالية، وتحديد وتقييم نقاط الضعف والتهديدات المحتملة، مثل البرمجة النصية عبر المواقع وحقن قواعد البيانات.[2] كما يجب تحليل أمن التطبيقات والتدقيق في البرامج المعلوماتية، مع التركيز على آليات المصادقة والتشفير وإدارة المستخدمين، وتقييم مرونة نظام المعلومات وخطط استمرارية النشاط لضمان التشغيل في حال حدوث أعطال تقنية. يجب أيضًا تقديم ملخص مبسط يُبرز نقاط الضعف أو حالات عدم الامتثال الحرجة المحتملة، مع الإجراءات التصحيحية المقترحة.[3]

ثالثًا: الالتزام بإجراءات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية

تؤكد التعليمة[4] على ضرورة الالتزام الصارم بإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يعزز من استقرار النظام المالي ويضمن بيئة مصرفية رقمية آمنة وموثوقة[5]. يجب على البنك الرقمي تقديم تقرير سنوي حول مختلف أنواع الحوادث الأمنية مصنفة حسب درجة خطورتها وتأثيرها

[1] المادة 4 المرجع نفسه

[2] المادتان 4 و 5 المرجع نفسه

[3] الشروق أونلاين، "شروط تأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي"، 4 مارس 2025 .رابط التقرير : https://www.echoroukonline.com/ (تم الاطلاع في 10ماي 2025

[4] التعليمة رقم 02-25، المرجع السابق

[5] المادة 4 المرجع نفسه

الاقتصادي والمالي والاجتماعي. كما يجب إبلاغ رئيس المجلس النقدي والمصرفي على الفور بكل تغيير في أحد العناصر المنصوص عليها في هذه التعليمة، قد يقع قبل أو بعد منح ترخيص التأسيس.[1]

تتوافق الشروط التقنية ومتطلبات الأمن السيبراني التي تفرضها تعليمة بنك الجزائر رقم 02-25 مع الالتزامات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.[2] إذ يفرض هذا القانون على المؤسسات المالية، بما فيها البنوك الرقمية، ضرورة الحفاظ على سرية البيانات وحمايتها من أي استخدام غير مصرح به، مما يعزز حقوق الأفراد وخصوصيتهم. وتتكامل هذه المتطلبات مع الإجراءات الأمنية المفروضة في التعليمة، التي تشمل تقييم المخاطر الأمنية، اعتماد تدابير التشفير والمصادقة، وضمان استمرارية حماية البيانات في جميع مراحل المعالجة. وبذلك، يشكل هذا التوافق إطارًا قانونيًا وتنظيميًا متكاملاً يضمن بيئة مصرفية رقمية آمنة وموثوقة، تحمي مصالح العملاء وتحافظ على استقرار النظام المالي الوطني.[3]

المطلب الثاني : الرقابة القانونية على نشاط البنوك الرقمية

تُعد الرقابة القانونية من أبرز الآليات التي تضمن خضوع البنوك الرقمية للضوابط التنظيمية، بما يحقق استقرار النظام المالي ويحمي مصالح المتعاملين. ومع ظهور هذا النمط الجديد من البنوك، أصبح من الضروري تكييف أدوات الرقابة لتتلاءم مع خصوصيات البيئة الرقمية، وتواكب التطورات التقنية المتسارعة التي تميز هذا القطاع

[1] المادة 11 المرجع نفسه

[2] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، سنة 2018

[3] مسياد أمينة. "آليات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في ظل القانون 18-07." مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 5، 2021، الصفحات 99-119. يمكنك الاطلاع على المقال عبر الرابط التالي:
https://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/3174 (تم الاطلاع في 15 ماي 2025

وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الإطار العام للرقابة المصرفية، ثم بيان خصوصيات الرقابة في البيئة الرقمية، على ان يختتم في تسليط الضوء على دور السلطات الرقابية الوطنية في تنظيم هذا النشاط وضمان امتثاله للقواعد القانونية والتنظيمية المعمول بها .

الفرع الأول: المفاهيم العامة للرقابة المصرفية

يعد التطرق الى الجانب التقليدي للرقابة المصرفية من حيث المقصود بها، أهدافها، وأنواعها، يخطوة ضرورية لتمهيد الطريقنحو إدراك التحولات التي فرضتها البيئة الرقمية على هذا النظام الرقابي.

أولًا – الرقابة المصرفية في إطارها التقليدي

تُعدّ الرقابة المصرفية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي وسلامته في مختلف الأنظمة المصرفية حول العالم. فمن غير المتصوَّر قيام منظومة مصرفية فعّالة ومستدامة دون وجود آلية رقابية صارمة وفعّالة، باعتبار أن الرقابة تُشكّل أداة ضرورية لضمان حسن أداء البنوك، وكفاءة إدارتها، ومدى التزامها بالتشريعات المنظمة لنشاطها.[1]

وفي هذا السياق، يُقصد بالرقابة المصرفية التقليدية تلك المجموعة من القواعد والإجراءات التي تعتمدها السلطات النقدية، وعلى رأسها البنك المركزي، لمراقبة أداء البنوك ومتابعة أنشطتها، بما يكفل حماية أموال المودعين، وضمان استقرار المعاملات المالية، وتعزيز الثقة في النظام المالي ككل.[2]

وقد عرّف بعض الفقه الرقابة المصرفية بأنها: *"عملية منظّمة تهدف إلى التحقق من مدى التزام المؤسسات المالية بالتشريعات المصرفية، واتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي مخالفات.

وتتمثل أهم أهداف الرقابة المصرفية التقليدية فيما يلي:

[1] سامي عيسى، دور الرقابة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المالي: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 112

[2] بنك الجزائر. (2023). التقرير السنوي حول الرقابة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي. تم الاطلاع في 20 ماي 2025، من: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

1_حماية أموال المودعين والدائنين، وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي

2_ضمان سلامة المعاملات البنكية وشفافيتها؛

3_مراقبة مدى التزام البنوك بالقوانين واللوائح المنظمة لنشاطها؛

4_تعزيز استقرار النظام المالي والحد من المخاطر النظامية؛

5_دعم النمو الاقتصادي من خلال جهاز مصرفي قوي ومتين؛

6_الكشف المبكر عن الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.

ثانيًا: أنواع الرقابة المصرفية

تتعدد أنواع الرقابة المصرفية بحسب عدة معايير:

1_من حيث المصدر:

(أ) **الرقابة الداخلية:** وهي التي تمارسها أجهزة المراقبة الذاتية داخل البنك، مثل هيئات التدقيق الداخلي، ولجان المراجعة، بهدف ضمان امتثال العمليات للأنظمة والسياسات الداخلية[1]

(ب) **الرقابة الخارجية:** تمارسها جهات مستقلة، وعلى رأسها البنك المركزي باعتباره الهيئة الرقابية العليا المشرفة على نشاط البنوك[2]

2_من حيث توقيت الرقابة:

(أ) رقابة سابقة للتنفيذ: تسبق تنفيذ العمليات المصرفية للتأكد من مشروعيتها ومدى مطابقتها للضوابط

[1]فريدة خثير، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2017-2018، ص. 30-32

[2]المرجع نفسه

(ب) رقابة أثناء التنفيذ: تُمارس بالتزامن مع أداء العمليات، وتُعنى بمتابعة سير الإجراءات والتحقق من سلامتها

(ج) رقابة لاحقة للتنفيذ: وتُعرف أيضًا برقابة التقييم أو الرقابة المستندية، وتهدف إلى مراجعة النتائج ومحاسبة المسؤولين عنها [1]

الفرع الثاني : خصوصيات الرقابة القانونية في البيئة المصرفية الرقمية

مع تطور الخدمات البنكية وانتقالها إلى الفضاء الرقمي، بات من الضروري أن تواكب الرقابة المصرفية هذا التحول من خلال تحديث قواعدها وأدواتها. ويقتضي ذلك فهم طبيعة الانتقال نحو الرقابة الرقمية، وتحديد الإطار القانوني المنظم لها، والوقوف على السلطات المختصة بممارستها، ثم تحليل الآليات المعتمدة لضمان فعاليتها .

أولا : الانتقال نحو الرقابة المصرفية الرقمية .

مع تسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي، أصبحت الرقابة المصرفية التقليدية غير كافية لمواكبة التحديات الجديدة التي تفرضها الأنشطة البنكية الرقمية، لا سيما في ظل استخدام أدوات دفع مبتكرة، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) في بعض المعاملات. فقد فرضت هذه البيئة المستحدثة متطلبات رقابية متطورة تضمن سلامة النظام المالي الرقمي وامتثاله للمعايير الوطنية والدولية [2]

ومن هذا المنطلق، شرعت السلطات النقدية في الجزائر، وعلى رأسها بنك الجزائر، في تطوير آليات رقابية تتناسب مع هذا الواقع الجديد، بهدف ضمان الشفافية، وتقليل المخاطر السيبرانية، وحماية المعطيات الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة الرقمية لا تُلغي الرقابة التقليدية، بل تُكملها وتسهم في تطويرها.

[1] فؤاد سليمان الشافعي، الرقابة على البنوك التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 88.

[2] محمود سمير الشرقاوي، القانون المصرفي والنقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 233.

وقد شهدت بعض البنوك الجزائرية منذ سنوات في اعتماد أدوات رقمية لتسيير عملياتها البنكية وتقديم خدمات مالية رقمية، ما ساهم تدريجيًا في رفع الكفاءة التشغيلية. ومع ذلك، فإن التجربة الجزائرية لا تزال في طور التأسيس مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك لأسباب متعددة، من أبرزها:

1_ضعف أنظمة إدارة المخاطر المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية؛

2_قلة ثقة المستخدمين في المنظومات الرقمية البنكية؛

3_نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في مجال الرقمنة المصرفية؛

4_غياب الثقافة الرقمية لدى شرائح واسعة من المتعاملين؛

5_تحديات حماية الأمن السيبراني في ظل ضعف البنية التحتية الرقمية[1]

ثانيا : القواعد القانونية المنظمة للرقابة المصرفية الرقمية

بهدف ضبط الممارسات البنكية الرقمية وتحديد آليات مراقبتها، تم سنّ مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي شكّلت الأساس القانوني للرقابة على البنوك الرقمية في الجزائر، ومن أبرزها:

القانون رقم 23-09 ا، المتعلق بالنقد والقرض، والذي تضمّن لأول مرة إشارة صريحة إلى البنوك الرقمية، مع تكليف بنك الجزائر بمهمة الرقابة عليها [2]

النظام رقم 24-04 ، الصادر عن بنك الجزائر، والذي يحدد بدقة شروط تأسيس البنوك الرقمية، ونظام اعتمادها، وآليات مراقبة نشاطها، لا سيما ما يتعلق بإدارة البيانات، وتسيير المخاطر، والتدقيق الداخلي[3]

التعليمة رقم 02-25 ، التي توضّح المتطلبات التقنية والأمنية التي يجب أن تلتزم بها البنوك الرقمية، ومن بينها:

[1]عبد الحميد بركات، النظام المصرفي والرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 121.

[2]القانون رقم 23-09 المرجع السابق

[3]النظام رقم 24-04 المرجع السابق

1_اعتماد نظام مصرفي مركزي موحد (Core Banking System)؛

2_ إلزامية حماية المعطيات الشخصية للزبائن وفقًا لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية

3_ تفعيل آليات أمن معلوماتي متطورة للكشف المبكر عن محاولات الاختراق[1]

ثالثا : السلطات الرقابية المشرفة على البنوك الرقمية

يتطلب التحول الرقمي في القطاع المصرفي إعادة النظر في الأطر الرقابية القائمة، سواء من خلال تطوير الهيئات التقليدية القائمة، أو استحداث هيئات جديدة تُعنى بالجوانب التقنية والأمنية الناجمة عن الرقمنة. ويمكن تصنيف السلطات الرقابية المشرفة على البنوك الرقمية إلى فئتين رئيسيتين:

1 _الهيئات التقليدية التي توسّع دورها بفعل الرقمنة

تضم هذه الفئة الهيئات الرقابية التي كانت تُشرف تقليديًا على النظام المصرفي، لكنها وسّعت نطاق تدخلها لتشمل الإشراف على النشاط البنكي الرقمي، ومن أبرزها:

(أ) بنك الجزائر :

باعتباره السلطة النقدية العليا في البلاد، توسعت صلاحياته لتشمل إصدار التعليمات والأنظمة التنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي الرقمي، الإشراف على أنظمة الدفع الإلكترونية، وتقييم كفاءة البنى التحتية الرقمية للمؤسسات المصرفية، من خلال الرقابة المكتبية والميدانية على مدى امتثالها للمعايير الرقمية والأمنية[2]

(ب) اللجنة المصرفية :

بمقتضى القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 لسنة 2023، توسعت صلاحيات اللجنة المصرفية بشكل كبير، حيث أصبحت تمارس سلطة إشراف بنكي كاملة وحصرية على البنوك والمؤسسات المالية. فقد

[1] المادة 4 التعليمة رقم 02-25 المرجع السابق

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، منشور على الموقع الرسمي لبنك الجزائر، متاح عبر الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf. تم الاطلاع في 10ماي 2025

نص القانون على أن اللجنة هي الجهة الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف هذه المؤسسات بأحكام القانون وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لا سيما خطر القرض والأعمال المرتبطة بتسيير هذه المخاطر. وينظم بنك الجزائر هذه الرقابة نيابة عن اللجنة من خلال أعوانه، كما يمكن للجنة تكليف أي شخص تختاره للقيام بمهام رقابية محددة.[1]

هذا التوسع في الصلاحيات يعكس توجهًا لتعزيز الرقابة البنكية وضمان استقرار النظام المالي، ويضع اللجنة في موقع مركزي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمخالفات البنكية، مع إمكانية الطعن في قراراتها فقط أمام المحكمة الإدارية للاستئناف بالجزائر. كما يتيح القانون للجنة الاستعانة بخبرات خارجية لتعزيز فعاليتها في الرقابة.

(ج) مجلس النقد و القرض :

في ظل القوانين السابقة التي نظمت القطاع المصرفي، كان يُعرف هذا المجلس باسم "مجلس النقد والقرض". غير أن صدور القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي قد أدى إلى تغيير اسمه إلى "المجلس النقدي والمصرفي"،[2] تماشيًا مع التسمية الجديدة لقانون النقد والصرف. هذا التغيير يعكس توسيعًا في صلاحيات المجلس، ليشمل مهامًا جديدة تتماشى مع التحولات الاقتصادية والتقنية، مثل اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، بالإضافة إلى وضع المعايير الخاصة بالبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.

(د) لجنة الاستقرار المالي :

تُعد لجنة الاستقرار المالي في الجزائر هيئة رقابية أساسية تم استحداثها ضمن إصلاحات القانون النقدي والمصرفي، بهدف تعزيز قدرة بنك الجزائر على مراقبة المخاطر النظامية وإدارة الأزمات المالية. مع تسارع التحول الرقمي في القطاع المصرفي، توسع نطاق مهام اللجنة ليشمل متابعة التحديات الناشئة عن الابتكارات التكنولوجية، مثل الأمن السيبراني، والتهديدات المرتبطة بالمنصات الرقمية، والتطورات في مجال العملات الرقمية. وتسعى اللجنة إلى ضمان توازن النظام المالي من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الرقابية،

[1] القانون رقم 23-09 المرجع السابق، ص. 9

[2] القانون رقم 23-09 ،المرجعالسابق ص. 7

وتقديم توصيات بشأن السياسات والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار النظام المصرفي في بيئة رقمية متغيرة.[1]

إن توسيع صلاحيات السلطات الرقابية جاء استجابة للتحول الرقمي في القطاع المصرفي، ما استوجب تطوير أدوات الرقابة لمواكبة تحديات البنوك الرقمية، خاصة في مجالات الأمن السيبراني وحماية البيانات. وبالتالي، أصبحت الرقمنة دافعًا رئيسيًا لإعادة هيكلة النظام الرقابي بما يضمن الشفافية والاستقرار المالي

2_الهيئات المستحدثة بفعل الرقمنة

أدى اتساع نطاق الأنشطة الرقمية إلى نشوء هيئات رقابية جديدة تُعنى بمراقبة الأبعاد التقنية والأمنية، خصوصًا ما يتعلق بحماية البيانات ومكافحة الجرائم السيبرانية، ومن أبرز هذه الهيئات:

(أ) الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

تأسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.[2] وتُكلف الهيئة بمراقبة مدى التزام المؤسسات، بما فيها البنوك الرقمية، بقواعد حماية خصوصية البيانات، كما تسهر على متابعة التصريحات المتعلقة بجمع، تخزين، ومعالجة المعطيات الشخصية. وتملك صلاحيات قانونية منها إصدار التراخيص، توجيه الإنذارات، واتخاذ تدابير في حال ثبوت انتهاكات، وذلك حفاظًا على الكرامة الإنسانية وحقوق الأفراد في الخصوصية الرقمية.[3]

(ب) الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

[1] مجلس الاستقرار المالي. (2023، 17 يوليو). مجلس الاستقرار المالي يُنهي إطار العمل التنظيمي العالمي لأنشطة الأصول المشفرة. تم الاسترجاع من https://www.fsb.org/2023/07/fsb-finalises-global-regulatory-framework-for-crypto-asset-activities

[2] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، سنة 2018

[3] المرجع نفسه

أنشئت بموجب المادة 13 من القانون رقم 09-04، والمتعلق بالوقاية من الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.[1] تُعنى هذه الهيئة بمواجهة التهديدات السيبرانية، خصوصًا تلك التي تستهدف البنوك الرقمية، كما تضطلع بدور تنسيقي بين الفاعلين الأمنيين، القضائيين، والنقديين لضمان حماية فعالة للمنظومة الرقمية. علاوة على ذلك، تتابع الهيئة الأنشطة المشبوهة المرتبطة بالأموال الرقمية، وتعمل على مكافحة غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية[2]

وتُبرز المهام المسندة لكل من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الدور الرقابي المتخصص الذي بات ضروريًا في ظل رقمنة القطاع المصرفي. إذ تتولى الأولى ضمان احترام البنوك الرقمية لخصوصية البيانات، بينما تضطلع الثانية بحماية النظام المالي من التهديدات السيبرانية. ويُجسد هذا التداخل بين الرقابة القانونية والتقنية توجّه الدولة نحو بناء منظومة رقابية متكاملة، تُواكب مخاطر البيئة الرقمية وتُعزز الثقة في المعاملات المصرفية الحديثة.

لا توجد حتى الآن في الجزائر هيئات متخصصة حصريًا برقابة الأنشطة المصرفية الرقمية، مثل ما نجده في بعض الدول الأخرى (مثلاً: "هيئة تنظيم التكنولوجيا المالية" FintechRegulatory Authority). لكن يوجد اتجاه تشريعي واضح نحو تخصيص وحدات أو خلايا داخل الهيئات التقليدية للتعامل مع الرقمنة

ثالثا: آليات الرقابة على البنوك الرقمية

تتجاوز الرقابة على البنوك الرقمية فحص الجوانب المحاسبية والامتثال القانوني لتشمل تقييم نظم المعلومات، أمن الشبكات، وكفاءة البرمجيات المستخدمة في تقديم الخدمات المالية.[3]يمكن تصنيف آليات الرقابة إلى :

[1]القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، سنة 2009.

[2]المرجع نفسه

[3]بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، الجزائر، 2023، ص. 105-108

1 الرقابة الاحترازية (المسبقة): تُمارس قبل منح الترخيص النهائي لمزاولة النشاط البنكي الرقمي، وتهدف إلى تقييم مدى جاهزية البنية التحتية التقنية، والتحقق من امتثال الأنظمة المعلوماتية للمعايير المعتمدة، لا سيما وجود نظام مصرفي مركزي موحد (Core Banking System)، وآليات فعالة لحماية المعطيات الشخصية، وفقًا للتشريعات المتعلقة بحماية البيانات.[1]

2_الرقابة اللاحقة (المستمرة): تُمارس بعد مباشرة البنك الرقمي لنشاطه، وتركز على رصد العمليات اليومية عبر المنصات الرقمية، والتثبت من مدى احترام القوانين والتنظيمات، مع ضمان الشفافية واستمرارية الامتثال للمعايير الاحترازية الخاصة بالحوكمة الإلكترونية.[2]

3_الرقابة التقنية: تعنى بتقييم فعالية المكونات الرقمية للمصرف، وتشمل فحص أمن الشبكات، كفاءة بروتوكولات الحماية من الهجمات السيبرانية، واختبار موثوقية التطبيقات والمنصات الرقمية المستعملة.ويُعد هذا النوع من الرقابة ضروريًا نظرًا لارتفاع مستوى التهديدات الإلكترونية الموجهة إلى الأنظمة البنكية، ما يفرض على الجهات الرقابية امتلاك أدوات فنية وتحليلية متقدمة.[3]

بعيدا عن ذلك تجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية، ومنها بنك الجزائر، بدأت في تبني أدوات التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)، التي تسمح بجمع البيانات من البنوك الرقمية وتحليلها بشكل فوري، مما يعزز القدرة الرقابية على كشف الانحرافات في الوقت المناسب والتدخل السريع عند الضرورة.

و في المقابل و على الرغم من هذه الآليات المتطورة، تواجه الجهات الرقابية تحديات عدة، منها:

(أ) نقص الكفاءات الفنية المتخصصة في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية.

(ب) سرعة التطور التكنولوجي التي تتطلب تحديثا مستمرًا للأدوات والمهارات الرقابية.

(ج) الحاجة إلى تنسيق أفضل بين مختلف الهيئات الرقابية لضمان تغطية شاملة للمخاطر.

[1] القانون رقم 18-07 المرجع السابق

[2] بنك الجزائر المرجع السابق ص 105-108

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، الجزائر: بنك الجزائر، 2023، ص.105-108

ومع ذلك، تتيح التطورات التكنولوجية فرصًا لتعزيز الرقابة من خلال أتمتة العمليات وتحليل البيانات الضخمة، ما يسهم في تحسين فعالية الرقابة وتقليل المخاطر المحتملة.

الفرع الثالث : التمييز بين الرقابة الرقمية و اشكال الرقابة المشابهة لها

تتعدد أشكال الرقابة وتتنوع بحسب الوسائل والأهداف التي تسعى لتحقيقها، حيث تبرز الرقابة الرقمية كأحد الأنماط الحديثة التي تعتمد على تقنيات إلكترونية متطورة لمراقبة الأنشطة والبيانات الرقمية. وعلى الرغم من التشابه الظاهري بينها وبين أشكال الرقابة الأخرى، إلا أن لكل منها خصائص وأدوات تميزها، مما يستدعي التمييز الدقيق بين الرقابة الرقمية وأشكال الرقابة التقليدية أو المشابهة لها، لفهم طبيعة كل منها ودورها في سياق الحوكمة والإدارة الأمنية.

أولًا: الرقابة المصرفية الرقمية والرقابة التقليدية

تتميّز الرقابة الرقمية بجملة من الخصائص التي تُفرّقها بوضوح عن الرقابة التقليدية، منها:

1_الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة: إذ تُستخدم أدوات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبرى لمراقبة المعاملات بشكل فوري وذكي[1]في مواجهة مخاطر مستجدة و تتعامل الرقابة الرقمية مع التهديدات السيبرانية وسرقة البيانات، وهي أخطار لم تكن مطروحة في الرقابة التقليدية [2]

2_الفورية والديناميكية: تتم المراقبة رقمياً في الزمن الحقيقي، خلافًا للرقابة التقليدية التي تعتمد على تقارير لاحقة[3]

3_تحديات الموارد والكفاءات: تتطلب الرقابة الرقمية مهارات تقنية متقدمة يصعب توفيرها في بعض الأنظمة المالية النامية[4]

[1]IMF, *Digital Banking and Regulatory Challenges*, 2020, p. 9.

[2]Bank for International Settlements (BIS), *Supervising Digital Banks*, Basel, 2022, p. 12.

[3]المرجع نفسه، ص 13.

[4]المرجع نفسه، ص 14.

ثانيًا: الرقابة المصرفية الرقمية والرقابة التقنية

الرقابة التقنية تُعنى بفحص البنية التحتية المعلوماتية فقط، مثل تقييم الشبكات، أنظمة الحماية، وكفاءة البرمجيات. أما الرقابة المصرفية الرقمية فهي أشمل، لأنها تدمج بين الرقابة التقنية من جهة، وبين الرقابة على الامتثال المالي والقانوني من جهة أخرى[1]

ثالثًا: الرقابة المصرفية الرقمية والرقابة السيبرانية

الرقابة السيبرانية تركّز حصريًا على أمن الفضاء الرقمي، وحماية البنوك من الهجمات والاختراقات. في المقابل، الرقابة الرقمية تعتمد الرقابة السيبرانية كجزء منها، لكنها تشمل أيضًا مراقبة البيانات المالية، الالتزام بالتشريعات، وتحقيق استقرار النظام المالي[2]

يتّضح من المقارنة أن الرقابة المصرفية الرقمية تمثل نموذجًا رقابيًا شاملاً ومتكيفًا مع البيئة التكنولوجية المعاصرة، فهي لا تحل محل الأشكال الأخرى من الرقابة، بل تُكملها وتدمجها ضمن إطار رقابي متطور يراعي خصوصيات العمل البنكي الرقمي، ويستجيب لتحدياته المتجددة، بما يعزّز الاستقرار المالي ويُحصّن النظام المصرفي من المخاطر المستحدثة

[1] عبد الحميد بركات، النظام المصرفي والرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 88.

[2] OECD, Cybersecurity for the Financial Sector, Paris, 2021, p. 14

ملخص الفصل الاول :

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة البعدين النظري و القانوني للبنوك الرقمية ، باعتبارها احدى أبرز تجليات التحول الرقمي و ذلك بهدف الاحاطة بمختلف الجوانب التي تشكل الأساس لهذا النموذج البنكي المستحدث, سواء من حيث المفاهيم العامة المرتبطة به, أو من حيث التنظيم القانوني الذي يؤطر نشاطه .

وقد خُصص المبحث الأول لتحديد ماهية البنوك الرقمية، من خلال تتبع نشأتها، وتطورها، وتحليل تعريفها وخصائصها، بالإضافة إلى التمييز بينها وبين الأشكال المصرفية الأخرى المشابهة لها كالبنوك التقليدية والإلكترونية. وذلك بهدف توضيح موقعها داخل المنظومة المصرفية الحديثة.كما تم استعراض مبررات اعتماد هذا النموذج في الجزائر، سواء من حيث العوامل الداخلية المرتبطة بالشمول المالي وتحسين الخدمات، أو العوامل الخارجية المرتبطة بالعولمة المصرفية و تزايد المنافسة الإقليمية و الدولية .

أما المبحث الثاني، فقد خصص لدراسة التنظيم القانوني لنشاط البنوك الرقمية في الجزائر, من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة, و على رأسها النظام رقم 24-04 لسنة 2024 الذي مثل نقلة نوعية في الاعتراف الرسمي بهذا النموذج المصرفي المستجد, كما تم الوقوف على الشروط الشكلية و الموضوعية لتأسيس البنوك الرقمية, و متطلبات الترخيص و الاعتماد, الى جانب اليات الامتثال التنظيمي ، و الحوكمة الداخلية التي تفرضها السلطات المختصة, اضافة الى الضمانات التقنية والأمنية الواجب توافرها لضمان سلامة هذا نشاط البنوك الرقمية

كما تطرق هذا المبحث إلى آليات الرقابة القانونية المطبقة على هذا النشاط، مع تحديد الجهات الرقابية المسؤولة عنه، سواء التقليدية منه أو المستحدثة، مع التركيز على الخصوصيات التي تميز الرقابة في البيئة الرقمية، وأوجه اختلافها عن الأشكال التقليدية والتقنية والسيبرانية بما يعكس طبيعة التحديات و المخاطر الحديثة المرتبطة بالتعاملات المصرفية الرقمية .

الفصل الثاني

خصوصية العمليات المصرفية
في البيئة الرقمية

الفصل الثاني : خصوصية العمليات المصرفية الرقمية

أدت رقمنة النظام المصرفي إلى تحوّل جوهري في طبيعة العمليات المصرفية، سواء من حيث وسائط تنفيذها أو الإطار القانوني الذي يحكمها. فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في القواعد التقليدية التي تنظّم العقود والخدمات البنكية، لمواكبة الواقع الجديد الذي تفرضه التكنولوجيا المالية، وما نتج عنها من مفاهيم قانونية مستحدثة كالعقد المصرفي الرقمي، التوقيع الإلكتروني، ووسائل الدفع الرقمية.

في هذا السياق، يُطرح الإشكال المتعلق بكيفية تكييف القواعد القانونية القائمة مع طبيعة العمليات المصرفية الرقمية، بما يضمن الحفاظ على المبادئ الأساسية للأمن القانوني، وحماية الأطراف المتعاملة، دون أن يُشكل ذلك عائقًا أمام الابتكار المالي.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الأطر القانونية المنظمة لهذه العمليات، من خلال التطرق أولًا إلى العقود المصرفية الرقمية، باعتبارها أساس العلاقة بين البنك والعميل في البيئة الرقمية، ثم إلى وسائل الدفع الرقمية باعتبارها الأداة العملية لتنفيذ تلك العقود وتحريك الأموال عبر المنصات الإلكترونية

المبحث الأول : العقود المصرفية الرقمية كأساس للعمليات المصرفية

شهدت العقود المصرفية تطورًا ملحوظًا بفعل التحول الرقمي الذي مسَّ مختلف أنشطة القطاع البنكي، إذ لم يعد العقد المصرفي يُبرم بالطرق التقليدية وحدها، بل أصبح يُبرم عن بُعد باستخدام الوسائط الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة. وقد نتج عن هذا التحول ظهور نمط جديد من العقود، يُعرف بـ"العقود المصرفية الرقمية"، وهي عقود تجمع بين الخصوصية التقنية للمحيط الرقمي والطبيعة القانونية للعلاقة التعاقدية البنكية. ويطرح هذا النوع من العقود تساؤلات قانونية جوهرية، من أبرزها مدى خضوعه للقواعد العامة في العقود، وطبيعة الإثبات في البيئة الرقمية، إضافة إلى حجية التوقيع الإلكتروني في هذا السياق.

المطلب الأول : الإطار القانوني للعقود المصرفية الرقمية

مع التحول المتزايد في التطور التكنولوجي واعتماد الوسائل الرقمية في القطاع المصرفي، برزت الحاجة الملحة إلى وضع إطار قانوني واضح ينظم العقود المصرفية الرقمية، بما انها الركيزة الاساسية في إنجاز العديد من العمليات المالية الحديثة. تتميز هذه الاخيرة بطبيعة إلكترونية خاصة تختلف عن العقود التقليدية، مما يستوجب دراسة دقيقة لمفهومها، وتكييف القواعد القانونية التقليدية لتلائم خصوصياتها، بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات القانونية للأطراف المتعاقدة في البيئة الرقمية. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا المطلب ليبحث في الإطار القانوني للعقود المصرفية الرقمية، مسلطًا الضوء على خصائصها القانونية، والتحديات التي تواجهها في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الفرع الأول: مفهوم العقود المصرفية الرقمية

لفهم طبيعة العقود المصرفية الرقمية، لا بد أولًا من تتناول مفهومها بدقة، حيث تختلف هذه الأخيرة عن العقود التقليدية في بعض الجوانب الجوهرية المرتبطة بطريقة إبرامها وتنفيذها عبر الوسائل الإلكترونية...

أولا: من تعريف العقود المصرفية الإلكترونية إلى تحديد تعريف العقود المصرفية الرقمية :

قبل الشروع في تحديد مفهوم العقود المصرفية الرقمية، يجدر الإشارة إلى غياب تعريف تشريعي دقيق أو صريح لهذا النوع من العقود، سواء في التشريع الجزائري أو حتى في بعض التشريعات المقارنة. وبناءً عليه، ينبغي الانطلاق من العقد الإلكتروني، باعتباره الأصل الذي انبثقت منه العقود المصرفية الرقمية، قبل الانتقال إلى محاولة بلورة تعريف خاص يراعي خصوصيات العقود ذات الطبيعة المصرفية في البيئة الرقمية.

1_تعريف العقد الإلكتروني :

عرّف المشرع الجزائري العقد الإلكتروني من خلال المادة 6 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بما يلي:

"العقد الإلكتروني: العقود بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425هـ الموافق 23 جوان سنة 2004، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ويتم إبرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه، باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني"[1]

ويُستنتج من هذا التعريف أن العقد الإلكتروني يخضع في جوهره للقواعد العامة للعقود كما وردت في القانون المدني، مع تكييفها لخصوصيات المعاملات الإلكترونية. ويمتاز هذا النوع من العقود بأنه يُبرم عن بُعد، دون الحاجة إلى حضور مادي أو متزامن للأطراف، بما يعكس طبيعة المعاملات التي تُنجز بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة[2]

وتقتضي صحة العقد الإلكتروني أن تمرّ جميع مراحله – من التفاوض إلى القبول – عبر وسائط إلكترونية، مما يُخرجه عن نطاق العقود التقليدية التي تعتمد الوسائل الورقية أو المادية[3]

2_تحديد تعريف العقود المصرفية الرقمية

بناءً على ما تقدم، وبالنظر إلى الخصوصيات التي تميّز القطاع المصرفي، نسعى في هذا الموضع إلى تحديد تعريف للعقود المصرفية الرقمية، بما يراعي طابعها الإلكتروني وآثارها القانونية. ومن خلال استقراء الممارسات المصرفية الحديثة والاجتهادات الفقهية ذات الصلة، يمكن اقتراح التعريف الآتي :

"كل اتفاق يُبرم بين مؤسسة مالية أو بنك رقمي وزبون، بطريقة إلكترونية خالصة، باستخدام وسائل الاتصال الرقمية، بهدف الاستفادة من خدمات مصرفية عن بُعد، على نحو يُنتج آثارًا قانونية مُلزمة للطرفين."[4]

[1] المادة 6 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، ص. 9

[2] صليح بونقلة، النظام القانوني للعمليات المصرفية الرقمية أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020 ص 128

[3] المرجع نفسه ص 129

[4] المرجع نفسه ص 129

وتُعد العقود المصرفية الرقمية الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين المصرف الرقمي وعميله، إذ تمثّل الأداة القانونية التي تضبط تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.[1] وعلى الرغم من أن هذا النوع من العقود قد لا يتخذ دائمًا شكلاً مكتوبًا تقليديًا، إلا أنه يُعدّ المرجع الأساس لتحديد حقوق والتزامات الأطراف، وما يترتب عنها من آثار قانونية تمنح المشروعية للعمليات المصرفية الرقمية[2]

وقد شهدت هذه العقود تحولات جوهرية بفعل التقدم التكنولوجي، فبعد أن كانت عقودًا تقليدية تُبرم ورقيًا داخل المقرات البنكية، أصبحت تُبرم إلكترونيًا، ثم تطورت إلى عقود مصرفية رقمية تقوم على بنية تحتية رقمية متكاملة سواء في الإبرام أو التنفيذ

وتكمن خصوصية هذه العقود في طابعها غير المادي، من حيث إنشائها وتنفيذها عبر الوسائط الإلكترونية[3]، إضافة إلى الطبيعة الخاصة لأطرافها؛ سواء تعلق الأمر بالمصرف الذي يمارس نشاطه من خلال منصات رقمية، أو بالعميل الذي يستفيد من الخدمات عن بُعد.[4]

ومع ذلك، يُلاحظ أن بعض العمليات المصرفية البسيطة قد تُنجز دون وجود عقد رسمي مكتوب ، [5]غير أن الأصل يظل في ضرورة وجود عقد يُنظم العلاقة التعاقدية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد طبيعة الخدمة وحدود المسؤولية.

ثانيا : خصائص العقود المصرفية الرقمية

تتميز العقود المصرفية الرقمية بجملة من الخصائص التي تُفردها عن العقود المصرفية التقليدية، سواء من حيث الشكل، أو الوسائط المعتمدة، أو من حيث أطراف العلاقة التعاقدية، وذلك بالنظر إلى طبيعة البيئة الرقمية التي تنعقد فيها هذه العقود. ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص على النحو الآتي :

[1] المرجع نفسه ص 127

[2] المرجع نفسه ص 126

[3] المرجع نفسه ص 125

[4] المرجع نفسه ص 125

[5]سامي بن طيب، العقود البنكية في البيئة الرقمية، ط.1، منشورات الجامعة، تونس، 2021، ص. 95

1_ الطابع غير المادي للعقد

يُبرم العقد المصرفي الرقمي من خلال وسائط إلكترونية دون الحاجة إلى التقاء مادي بين الطرفين، مما يُضفي عليه طابعًا غير مادي يميّزه عن العقود الورقية التقليدية. وتُعد هذه الخاصية من أبرز ميزات هذا النوع من العقود، إذ تتيح للزبون التعاقد مع البنك الرقمي في أي وقت ومن أي مكان، دون التقيد بالقيود الزمانية أو الجغرافية[1]

2_ إبرام العقد عن بُعد

تُبرم العقود المصرفية الرقمية عبر الإنترنت، دون حضور مادي مشترك لطرفي العقد، مما يعني أن التعبير عن الإرادة يتم بصورة إلكترونية، سواء من خلال ملء نموذج رقمي أو القبول بشروط العقد عبر منصة مصرفية. وهذا الأسلوب في الإبرام يُعيد النظر في بعض المفاهيم التقليدية كـ"مجلس العقد" الذي يفترض التواجد الزمني والمكاني للطرفين[2]

3_ الارتباط بالبنية التكنولوجية المتقدمة

ترتبط العقود المصرفية الرقمية بشكل وثيق بالبنية التحتية الرقمية للمصرف، حيث تعتمد على منصات إلكترونية مؤمنة، وواجهات استخدام تفاعلية، ونظم معلوماتية متطورة. كما أن إبرام وتنفيذ هذه العقود يستوجب توفر وسائل تقنية للتحقق من الهوية، كالتوقيع الإلكتروني، وشهادات المصادقة الرقمية، الأمر الذي يجعل من التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من بنيتها القانونية والتنفيذية[3]

4_ الإبرام الفوري والتنفيذ الآلي

[1] صليح بونقلة ، المرجع السابق ، ص 132

[2] المرجع نفسه

[3] سعاد بوشامة، "كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي الإلكتروني: حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019

تُتيح العقود المصرفية الرقمية إمكانية الإبرام الفوري والتنفيذ الآلي، خاصة في العمليات المرتبطة بتحويل الأموال، أو طلبات التمويل، أو فتح الحسابات البنكية. وبخلاف العقود التقليدية التي قد تستغرق وقتًا في الإجراءات الإدارية، فإن هذه العقود تختصر الزمن وتُحسن من سرعة تقديم الخدمة[1]

5_خضوعها لرقابة قانونية وتقنية مزدوجة

لا تخضع العقود المصرفية الرقمية فقط للرقابة القانونية من قبل السلطات المصرفية المختصة، وإنما تمتد الرقابة لتشمل البعد التقني المرتبط بأمن المنصات الرقمية، وسلامة الخوادم، وحماية البيانات الشخصية. وتخضع هذه العقود، تبعًا لذلك، لمتابعة جهات تنظيمية متعددة، على غرار البنوك المركزية وسلطات حماية المعطيات الشخصية[2]

6_خضوعها لتشريعات متعددة

تتسم العقود المصرفية الرقمية بخضوعها لتعدد تشريعي، فهي تخضع من جهة للقواعد العامة في القانون المدني من حيث الأركان والآثار والعيوب،[3] ومن جهة أخرى للنصوص الخاصة بالتجارة الإلكترونية،[4] والتنظيمات المصرفية، وقوانين حماية المعطيات الشخصية.[5] هذا التداخل يجعل من دراستها القانونية مسألة معقدة تتطلب تأطيرًا دقيقًا ومتكاملًا

[1] محجوبة بلحاج، "العقود المصرفية الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، متاح على منصة ASJP، بدون تاريخ نشر محدد. متوفر على الرابط:
https://asjp.cerist.dz/en/article/132054 تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[2] المرجع نفسه ص 79

[3] المادة 59 ،(المتعلقة بإبرام العقد) والمادة 323 مكرر (المتعلقة بالإثبات الإلكتروني)، من القانون المدني الجزائري الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، سنة 2005

[4] القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، سنة 2018

[5] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2018

7_ قابلية التوثيق والرقابة الرقمية

بفضل البيئة الرقمية التي تُبرم فيها، تتمتع العقود المصرفية الرقمية بإمكانية أرشفتها وتتبعها إلكترونيًا، مما يسمح بتوثيق لحظة الإبرام، والتحقق من هوية الأطراف، وحماية مضمون الالتزامات المتبادلة. وهذه الخاصية تُعزز من الشفافية وتحمي الزبون من التلاعب [1]

انطلاقًا من الخصائص المذكورة، يمكن القول إن العقود المصرفية الرقمية تمثل نمطًا تعاقديًا مستحدثًا في البيئة البنكية، لا يقتصر على تحديث الوسائل فقط، وإنما يقتضي إعادة تصور للمفاهيم القانونية التقليدية، وبناء إطار تنظيمي يوازن بين مرونة الأداء وحماية الزبون باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية البنكية

ثالثا: تمييز العقود المصرفية الرقمية عن العقود المصرفية التقليدية والإلكترونية

من أجل الإحاطة الدقيقة بمفهوم العقود المصرفية الرقمية ضمن الإطار القانوني المنظّم لها، تقتضي الدراسة التمييز بينها وبين كل من العقود المصرفية التقليدية، والعقود المصرفية الإلكترونية، والعقود الرقمية ذات الطابع المدني أو التجاري، وذلك على النحو الآتي

1_ التمييز عن العقود المصرفية التقليدية:

يُميز العقد المصرفي الرقمي عن نظيره التقليدي بمجموعة من الخصائص الجوهرية، من أهمها:

(أ) طريقة الإبرام: يُبرم العقد التقليدي عادةً بحضور مادي ومباشر للأطراف، ويُوثّق بتوقيع يدوي على مستند ورقي. في المقابل، يُبرم العقد الرقمي عن بُعد، باستخدام تقنيات إلكترونية خالصة دون أي عنصر مادي ملموس.[2]

[1] أوراغ إبراهيم، مزياني محمد سعيد، "أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، 2023، ص. 408-390

[2] المرجع نفسه

(ب) وسائل الإثبات: تعتمد العقود التقليدية على المحررات الورقية والتوقيعات اليدوية، بينما تعتمد العقود الرقمية على التوقيع الإلكتروني وشهادات المصادقة الرقمية، بما يتوافق مع معايير الأمان والموثوقية في البيئة السيبرانية.

(ج) **البيئة القانونية:** تخضع العقود المصرفية التقليدية للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني، أما العقود الرقمية فتخضع لمزيج قانوني يجمع بين القواعد العامة والخاصة، مثل قانون التجارة الإلكترونية، وتشريعات حماية المعطيات الشخصية، كالقانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

2_التمييز عن العقود المصرفية الإلكترونية:

رغم اشتراك العقود المصرفية الرقمية والعقود المصرفية الإلكترونية، من حيث وسيلة الإبرام عن بُعد، إلا أن هناك اختلافات بنيوية بينها، من أبرزها:

(أ) الاعتماد على البنية التحتية الرقمية: لا تستند العقود المصرفية الإلكترونية بالضرورة إلى نظام مصرفي رقمي متكامل، إذ يكفي وجود وسيلة اتصال إلكتروني لتنفيذ جزء من العملية (مثل إرسال طلب أو توقيع إلكتروني)،[1] بينما يشترط في العقد المصرفي الرقمي أن يتم عبر منظومة مصرفية رقمية كاملة تشمل جميع مراحل التعاقد و التنفيذ, بما يتطلب اعدادا تقنيا و مؤسساتيا خاصا [2]

(ب) درجة الرقمنة: تُبرم العقود الإلكترونية أحيانًا ضمن نظام تقليدي مع رقمنة جزئية (كأن يُقدَّم الطلب إلكترونيًا، ويُوقَّع العقد ورقيًا)، أما العقود المصرفية الرقمية فتمر بجميع مراحلها – من التفاوض إلى التنفيذ – داخل بيئة رقمية خالصة[3]

[1]صليح بونقلة، النظام القانوني للعمليات المصرفية الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2019-2020، ص 125

[2]المرجع نفسه

[3]عزوز كريمة، "خصوصية إثبات عقود التجارة الإلكترونية في التشريع الجزائري"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 18، سنة 2021، ص. 127.

(ج) **الطبيعة البنيوية للعقد** :لا تمثل العقود المصرفية الرقمية مجرد نقل إلكتروني للعقود التقليدية، بل تنشأ في فضاء رقمي مستقل ومن خلال منصات مصرفية رقمية متخصصة، بما يجعلها نتاجًا لتطور بنيوي يفرض بنية قانونية وتنظيمية متكاملة[1]

بناءً على ما سبق، يُمكن القول إن العقود المصرفية الرقمية ليست تطورًا شكليًا للعقود الإلكترونية، بل تمثّل تحوّلًا نوعيا فرضته البيئة الرقمية الحديثة، ويتطلب إطارًا قانونيًا خاصًا، وآليات إثبات متقدمة، تراعي مخاطر وأدوات التكنولوجيا المستحدثة[2]

يثار التساؤل في الفقه حول الإطار القانوني الذي تخضع له العقود المصرفية الرقمية: هل تُطبّق عليها القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني، أم تتطلب تنظيمًا قانونيًا خاصًا ومستقلًا؟

الفرع الثاني: تكييف القواعد القانونية المتعلقة بالعقود المصرفية الرقمية

تُعد العقود المصرفية الرقمية امتدادًا طبيعيًا لكل من العقود التقليدية والعقود المصرفية الإلكترونية، غير أن انتقالها الكامل إلى بيئة رقمية فرض إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة لها. فإلى جانب خضوعها لمبادئ القانون المدني، تبرز الحاجة إلى نصوص قانونية خاصة تراعي الطبيعة التقنية لهذه العقود، وتتصدى لما تطرحه من إشكاليات وتحديات قانونية حديثة.

أولًا: الأساس القانوني للعقود المصرفية الرقمية

يُشكل الإطار القانوني للعقود المصرفية الرقمية في الجزائر مزيجًا من القواعد العامة والخاصة. فهي تخضع في الأصل للقواعد العامة للعقود المنصوص عليها في القانون المدني، لا سيما المادة 59 التي تنص على:

" يتم العقد بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين دون الإخلال بالنصوص القانونية."[1]

[1]مراد عبد المالك، "التكييف القانوني للعقد الرقمي المصرفي"، مجلة القانون والتكنولوجيا، جامعة الجزائر 1، العدد 5، سنة 2022، ص. 88.

[2]المرجع نفسه، ص. 90

وعليه، لا يختلف التراضي عن العقود المصرفية الرقمية من حيث المبدأ عن التراضي التقليدي ، إذ لا ينعقد العقد في كليهما الا بتوافر رضا الطرفين فهوكركيزة أساسية في تكوين العقود، حيث يُعتبر العقد مبرمًا عندما تتطابق إرادتا الطرفين، دون الحاجة إلى إجراءات شكلية إضافية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك [2]ادن فإن هذه العقود، من حيث الأركان والآثار، تستند إلى مفاهيم الرضا، والمحل، والسبب، فضلًا عن احترام الشكل القانوني عند الاقتضاء. إلا أن خصوصيتها التقنية استوجبت تدخل المشرّع الجزائري عبر نصوص قانونية حديثة ذات طبيعة خاصة، في مقدمتها القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتوثيق الإلكتروني[3]، الذي أقرّ بشرعية العقود المبرمة إلكترونيًا، شريطة توفر الضمانات التقنية والأمنية اللازمةكما تنطبق على هذه العقود أحكام القانون التجاري[4] بالنظر إلى طبيعة أطرافها (مؤسسات مالية، بنوك، وتجار)، فضلاً عن خضوعها لأحكام قوانين حماية المستهلك[5]، لا سيما في حالات التعاقد عن بُعد، حيث يكون الزبون الطرف الأضعف، الأمر الذي يتطلب ضمان حماية تعاقدية متوازنة.

وفي السياق نفسه، يُعد القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية[6] من أبرز النصوص التي تُستأنس بها في تنظيم هذه العقود، لما يتضمنه من مبادئ أساسية .

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال دور بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية لسنة 2005[1]، التي كرّست مبدأ التكافؤ الوظيفي بين الكتابة التقليدية والإلكترونية، وساهمت في تعزيز الاعتراف الدولي بالعقود الرقمية، بما فيها العقود المصرفية

---

[1]المادة 59 من القانون المدني الجزائري، الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78.

[2]محمد صبري السعدي، "شرح القانون المدني الجزائري – نظرية العقد"، دار الهدى، الجزائر، الطبعة 2021، ص. 85-87

[3]القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015،

[4]الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 101،الصادرة في 19 ديسمبر 1975.

[5]القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 الصادرة في 8 مارس 2009

[6]القانون رقم 18-05 المرجع السابق

الفرع الثالث:المسؤولية القانونية في العقود المصرفية الرقمية

تُثير العقود المصرفية الرقمية تساؤلات جوهرية بشأن تحديد المسؤولية القانونية الناشئة عنها، نظرًا للطبيعة التقنية الخاصة بهذه العقود، واعتمادها الكلي على الوسائل الإلكترونية في الإبرام والتنفيذ. ومع تعاظم استخدام الوسائط الرقمية، أصبحت المسؤولية المترتبة على الأطراف، ولا سيما البنك، ذات خصوصية تستدعي تأصيلًا قانونيًا دقيقًا.

أولا : مسؤولية البنك في العقود المصرفية الرقمية

يُعدّ البنك الطرف الفاعل والمهيمن في إطار العقود المصرفية الرقمية، بالنظر إلى كونه صاحب المبادرة في تقديم الخدمة، والمسؤول عن تسيير المنصة الإلكترونية التي تُمكّن الزبائن من إجراء معاملاتهم البنكية عن بُعد.[2] وبموجب هذا الدور، فإن مسؤوليته تتسع لتشمل ضمان سلامة البيئة الرقمية، وتأمين البيانات، وضمان استمرارية الخدمة[3]

ويُفترض في البنك أن يتخذ كافة التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لتأمين منصته ضد الاختراقات والهجمات السيبرانية، كما يجب عليه حماية المعطيات الشخصية للزبون من أي استعمال غير مشروع أو كشف غير مأذون به.[4] وتتحقق مسؤوليته إذا ثبت أن الضرر الذي لحق الزبون كان ناتجًا عن تقصير في اتخاذ هذه التدابير، أو عن خلل في نظام الأمان المعلوماتي[5]

---

[1]اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، نيويورك، 23 نوفمبر 2005، مسجلة لدى الأمم المتحدة تحت رقم50525-I :، منشورة في سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 2898، ص. 3.

[2]كراع حفيظة، "العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01 – الحاج الأخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021 ص 195

[3]المرجع نفسه

[4]انظر: البنك المركزي السعودي، "محاكاة الهجمات السيبرانية الأخلاقية في المؤسسات المالية"، الإطار التنظيمي، 2021.

[5]وانظر أيضًا: FasterCapital، "تدابير الأمن السيبراني: حماية نظام المراقبة المصرفي الوطني"، 2023.

يمتد التزام البنك إلى ضمان الشفافية الكاملة في المعلومات المتعلقة بالعمليات المصرفية الرقمية، وذلك من خلال توفير إشعارات دقيقة ومسبقة للزبون عند حدوث أي تغيير في الشروط أو إجراءات تنفيذ الخدمة. وقد أكّد المشرع الجزائري هذا الالتزام ضمن القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ولا سيما في المادة 14 منه، التي تفرض على المتعامل الرقمي ضمان سلامة المعاملة وحماية حق المستهلك في التراجع عن العقد الإلكتروني. وينطبق هذا الإطار القانوني على البنوك باعتبارها من المتدخلين الرئيسيين في البيئة الرقمية، مما يعزز حقوق الزبائن ويضمن نزاهة المعاملات الإلكترونية".[1]

ثانيا : مسؤولية الزبون في العقود المصرفية الرقمية

لا يُعفى الزبون، في إطار العقود المصرفية الرقمية، من المسؤولية، إذ يقع على عاتقه التزام جوهري يتمثل في الاستخدام الحذر والمسؤول لبياناته التعريفية، وعلى رأسها اسم المستخدم، وكلمة السر، أو رموز التحقق الرقمية التي تمكّنه من ولوج حساباته المصرفية الإلكترونية[2]

ويُفترض في الزبون ألا يُفشي هذه المعطيات لأي طرف ثالث، وألا يُهمل وسائل التحقق الإلكترونية الممنوحة له، لأن أي تساهل في هذا المجال قد يؤدي إلى اختراق حسابه أو إساءة استخدام خدماته البنكية، وهو ما قد يُسقط عنه الحماية القانونية، ويؤسس لمسؤوليته المدنية في حالة ثبوت الإهمال أو الخطأ الجسيم[3]غير أن هذه المسؤولية لا تُفترض بصورة آلية، بل يشترط لقيامها ثبوت تقصير مؤكد من جانب الزبون، وفقًا لمبدأ الحيطة المعقولة.

وتتجلى هذه المسؤولية كذلك في ضرورة التأكد من موثوقية الأجهزة والتطبيقات المستعملة في إجراء المعاملات، وعدم الإقدام على أي تصرف يُخلّ بأمن المنصة المصرفية. وقد بيّنت بعض التشريعات المقارنة، كالقانون الفرنسي في مادته L.133-19 من Code Monétaire et Financier، أن الزبون يكون مسؤولًا

[1] المادة 14 من القانون رقم 18-05 المرجع السابق

[2] رايس محمد، "المسؤولية العقدية عن العمليات المصرفية الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة قسطل معسكر، العدد 10، السنة 2020 ص 141-150

[3] المرجع نفسه

عن العمليات غير المصرّح بها إذا ثبت تقصيره في حفظ بياناته الشخصية أو سوء استعماله لوسائل الدفع الإلكترونية[1]

ثالثا : المسؤولية المشتركة وحالات القوة القاهرة .

في بعض الحالات، يصعب إسناد المسؤولية القانونية بالكامل إلى طرف واحد، خصوصًا عندما تتقاطع أفعال كل من البنك والزبون، أو يحدث خلل في النظام التقني دون أن يكون هناك إهمال بيّن من أحدهما. في هذه الوضعيات، تبرز فكرة المسؤولية المشتركة، التي تقوم على تقاسم التبعة بحسب درجة مساهمة كل طرف في وقوع الضرر [2]

وتتأكد هذه المسؤولية في الحالات التي يكون فيها التقصير مشتركًا، كما لو أهمل البنك في تحديث منظومته الأمنية، بينما أهمل الزبون في الحفاظ على سرية بيانات ولوجه، مما يُفضي إلى خرق أمني يؤثر على المعاملة المصرفية. ويُناط بالقاضي تقدير مساهمة كل طرف في الضرر، استنادًا إلى مبدأ "توزيع الأضرار بحسب الخطأ"، وهو ما يضمن التوازن في العلاقة التعاقدية ويحقق العدالة[3]

أما في حالة القوة القاهرة، في البيئة المصرفية الرقمية، يُعتبر مفهوم القوة القاهرة أداة قانونية تُعفى بموجبها الأطراف من المسؤولية عند وقوع أحداث خارجة عن إرادتهم تعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية. لكي يُعترف بحدث ما كقوة قاهرة،[4] يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

---

[1]Article L.133-19 du Code monétaire et financier, « Responsabilité du titulaire en cas d'opérations non autorisées », disponible sur Légifrance : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000035430527.

[2]زواوية لعروي، العقد الإلكتروني والمسؤولية المدنية الناتجة عنه: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2018

[3] ابتسام عماري، مسؤولية البنك المدنية عن عملية التحويل البنكي الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2017ص 44

[4] المرجع نفسه ص 44

1 _أن يكون الحدث غير متوقع، أي لا يمكن التنبؤ به عند إبرام العقد.

2_أن يكون خارج السيطرة، فلا يمكن التحكم فيه أو منعه.

3_أن يُعيق تنفيذ الالتزامات التعاقدية أو يجعلها مستحيلة.

في السياق الرقمي، تشمل القوة القاهرة أمثلة مثل الهجمات السيبرانية التي تعطل أنظمة البنوك أو تسرب بيانات حساسة، والأعطال الجسيمة في شبكات الاتصالات التي تعيق العمليات المصرفية. ومع ذلك، لا يُعفى الطرف المتضرر تلقائيًا من المسؤولية، بل يجب عليه إثبات أن الحدث كان غير متوقع وخارج عن إرادته، وأنه اتخذ جميع التدابير المعقولة لمنع أو التخفيف من تأثيره، وأن الحدث أثر مباشرة على قدرته على تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

على سبيل المثال، في عام 2021، تعرضت شركتا Oiltanking Deutschland GmbH و Mabanaft Group لهجمات سيبرانية أدت إلى تعطيل أنظمتهم التشغيلية، وأعلنتا حالة القوة القاهرة لتعليق التزاماتهم التعاقدية مؤقتًا[1]لذلك، من الضروري أن تتضمن العقود البنكية بنودًا واضحة تُحدد ما يُعتبر قوة قاهرة، وتشمل الهجمات السيبرانية والأعطال التقنية الجسيمة، مع تحديد الإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث مثل هذه الأحداث، مثل الإبلاغ الفوري والتعاون بين الأطراف لتقليل الأضرار[2]

المطلب الثاني :خصوصيات الاثبات و التوقيع الالكتروني في البيئة المصرفية الرقمية

مع تطور العمليات المصرفية نحو الرقمنة، برزت أهمية تنظيم قواعد الإثبات والتوقيع الإلكتروني لضمان صحة وموثوقية المعاملات الرقمية. فالإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية يختلف عن الإثبات التقليدي،

[1] بيان رسمي حول الهجوم السيبراني وإعلان حالة "، Mabanaft GmbH & Co. KGو Oiltanking GmbH Group القوة القاهرة"، 31جانفي 2022، متاح على الموقع الرسمي تم الاطلاع في 10 ماي 2025 https://www.mabanaft.com/en/news-info/current-news-and-press-releases/news-detail/statement-from-oiltanking-gmbh-group-and-mabanaft-gmbh-co-kg-group/

[2]أحمد حمصي، "شرط القوة القاهرة في العقود الدولية"، موقع هومسلاو ، 2023، متاح على: https://www.houmsilaw.com/img/uploads1/research_435.pdf تم الاطلاع في 10 ماي 2025

ويتطلب آليات قانونية وتقنية خاصة تتناسب مع طبيعة الوسائط الرقمية. كما أن التوقيع الرقمي أصبح الوسيلة الأساسية لإبرام العقود المصرفية الرقمية، وله حجية قانونية متساوية مع التوقيع التقليدي، شرط توافر الشروط القانونية والتقنية اللازمة. ورغم ذلك، تواجه هذه الآليات تحديات قانونية وتقنية تتطلب معالجتها لضمان حماية الحقوق وتحقيق الأمان القانوني في المعاملات المصرفية الرقمية.

الفرع الأول: الإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية

يُعد الإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية من القضايا الجوهرية التي تميز هذا النوع من العمليات، حيث يعتمد على وسائل تقنية حديثة لضمان صحة المعاملات وسلامة البيانات، مع مراعاة خصوصيات البيئة الرقمية التي تختلف عن البيئات التقليدية, كما عرّف الإثبات قانونًا بأنه إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون، لإثبات واقعة قانونية يُراد ترتيب أثر قانوني عليها[1] وفي سياق المعاملات المصرفية الرقمية، يكتسب هذا المفهوم أبعادًا جديدة، بفعل انتقال العلاقة التعاقدية البنكية إلى بيئة افتراضية تعتمد أساسًا على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فهذه المعاملات تتم عن بُعد، دون تبادل مستندات ورقية أو توقيعات يدوية، مما يفرض اعتماد وسائل إثبات إلكترونية تتماشى مع طبيعة هذه المعاملات[2]

وقد شهد نظام الإثبات القانوني تطورًا كبيرًا، انطلق من المرحلة الورقية، ثم مرحلة الإثبات الإلكتروني، ليصل إلى المرحلة الراهنة المتمثلة في الإثبات الرقمي، الذي يُعد أكثر تلاؤمًا مع خصائص المعاملات المصرفية الرقمية. ومن هنا برزت الحاجة إلى التمييز بين هذه الأنماط، وتحديد خصوصيات الإثبات الرقمي، من حيث طبيعته، وحجيته، وتحديات اعتماده في المجال البنكي.

أولًا: من الإثبات الورقي إلى الإثبات الرقمي

[1] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام: الإثبات وآثار الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 14.

[2] يوسف أحمد النوافلة، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والمصرفية، دار الثقافة، عمّان، 2012، ص 192.

تُقرّ معظم التشريعات، كأصل عام، بضرورة إثبات التصرفات القانونية التي تترتب عليها التزامات مالية أو آثار قانونية هامة، بمحررات مكتوبة وموقعة توقيعًا يدويًا[1]. غير أن هذه القاعدة الكلاسيكية باتت تواجه تحديات متزايدة في ظل تعقيد المعاملات الحديثة واعتمادها على أدوات إلكترونية مستحدثةوقد أدى هذا التحول إلى تطور تدريجي في وسائل الإثبات، مرَّ بثلاث مراحل رئيسية:

1_ المرحلة الأولى: الإثبات الورقي التقليدي، القائم على الوثيقة المكتوبة بخط اليد أو المطبوعة، والموقعة بشكل يدوي.

2_ المرحلة الثانية: الإثبات الإلكتروني، الذي يشمل المستندات والبيانات المُرسلة أو المخزنة إلكترونيًا، مثل البريد الإلكتروني ونماذج المعاملات عبر الإنترنت، بشرط استيفاء شروط قانونية محددة تضمن صحتها[2]

3_المرحلة الثالثة: الإثبات الرقمي، وهو النمط الأكثر تطورًا، ويعتمد على بيانات مشفّرة موقّعة رقميًا باستخدام تقنيات التشفير والبصمات الإلكترونية، تُعالج ضمن بيئة معلوماتية مؤتمتة بالكامل[3]

ويمتاز الإثبات الرقمي بعدد من الخصائص التي تجعله ملائمًا للبيئة المصرفية الرقمية، من بينهالا ماديته وارتباطه الكامل بالوسائط الرقمية و ايضاقابليته للتحقق الفني، بفضل آليات تأكيد الهوية وسلامة المحتوى؛و بإمكانية تتبعه باستخدام أدوات الحوكمة الرقمية فضلا عنمقاومته العالية للتزوير التقليدي مقارنة بالمحررات الورقية[4]

وفي هذا السياق، يُسجل للقانون الجزائري اعترافه بالأدلة الإلكترونية بموجب القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتوثيق الإلكترونيين الذي نص صراحة على إمكانية الإثبات بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الرقمي،

[1] بوزبوجة يمينة. "المسؤولية المدنية الناجمة عن المعاملات الإلكترونية – دراسة مقارنة."مذكرة ماجستير ، جامعة محمد بن أحمد – وهران 2كلية الحقوق 2018

[2] يوسف أحمد النوافلة، المرجع السابق ص 185-182

[3] محمد الطيب بولنوار، المرجع السابق ص. 102-105.

[4] يوسف أحمد النوافلة المرجع السابق . ص 181

متى استوفت الشروط التقنية المقررة لضمان مصداقيتها. [1]ويُعد هذا الاعتراف خطوة محورية نحو تكريس حجية الإثبات الرقمي في المعاملات البنكية الحديثة

ثانيًا: حجية الإثبات الرقمي في العقود المصرفية الرقمية

تُعد حجية الإثبات الرقمي من المسائل الجوهرية التي تثير إشكالات قانونية متجددة في ظل التحول المتسارع نحو رقمنة المعاملات المصرفية. فبينما كان الإثبات في النظام القانوني التقليدي يعتمد على الوسائل الورقية المكتوبة والموقعة يدويًا، فإن بيئة المعاملات الرقمية الحديثة، التي تتسم بانعدام الشكل المادي والاعتماد الكامل على الوسائط الإلكترونية، تطرح تحديات حقيقية بشأن مدى قبول الأدلة الرقمية أمام القضاء، ودرجة قوتها القانونية في النزاعات المصرفية[2]

ويقصد بحجية الإثبات الرقمي، الاعتراف القانوني بالقيمة الإثباتية للبيانات والمستندات التي يتم إنشاؤها أو تداولها عبر الوسائط الإلكترونية، شريطة استيفاء شروط تقنية وقانونية تكفل موثوقيتها. [3]وتشمل هذه الوثائق: السجلات الإلكترونية، رسائل البريد الإلكتروني، التوقيعات الرقمية، والمعاملات المؤتمتة التي تنشأ ضمن نظم المعلومات البنكية.[4] وقد اعترفت بعض التشريعات، ومن بينها القانون الجزائري بموجب المادة 9 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، بحجية الوثيقة الإلكترونية بشرط إمكانية التحقق من هوية منشئها وسلامة محتواها من أي تعديلولقبول الإثبات الرقمي أمام القضاء، لا بد من تحقق عدة شروط أساسية، من أبرزها سلامة المصدر يجب أن تصدر الوثيقة الرقمية عن جهة موثوقة أو نظام معلوماتي معتمد يضمن نزاهة الإنشاء وتكامل البيانات

[1] القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتوثيق الإلكتروني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2015

[2] يوسف أحمد النوافلة ، المرجع السابق ص 190

[3] عراب، لامية؛ بلمامي، عمر. "حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات عملية التحويل المصرفي الإلكتروني". مجلة العلوم القانونية، الجزائر، متاح عبر الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/159206. ص177

[4] المادة 9 ، من القانون رقم 18-05 ، المرجع السابق

وتُظهر المقارنة بين الإثبات الورقي والإثبات الرقمي أن الأخير يوفر مزايا نوعية، لا سيما من حيث الأمان والسرعة وقابلية التتبع، فضلاً عن صعوبة التزوير أو الإنكار. فالتوقيع الرقمي، مثلًا، يعتمد على خوارزميات تشفير معقدة تجعله فريدًا ومرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالوثيقة وصاحبها، وهو ما يضمن أعلى درجات الحماية. في المقابل، تبقى المحررات الورقية عرضة للمنازعة في المصدر أو تزوير التوقيع اليدوي[1]

إن الاعتراف القضائي الكامل بالإثبات الرقمي في العقود المصرفية يقتضي توفير بيئة قانونية وتقنية متكاملة، توازن بين حماية حقوق الأطراف، وضمان مصداقية وسائل الإثبات المستعملة. ومن ثم، فإن تفعيل آليات التوثيق الإلكتروني، واعتماد معايير موحدة للتوقيع الرقمي، يُعد من الأولويات التشريعية لضمان فعالية الإثبات في الاقتصاد الرقمي البنكي[2]

ثالثا: الوسائل القانونية المعتمدة لإثبات المعاملات المصرفية الرقمية

برزت الحاجة إلى تحديد الوسائل القانونية التي تُعتمد لإثبات صحة المعاملات الرقمية، وذلك لضمان الاعتراف القانوني بها وحمايتها من التزوير أو الطعن. وتُعد الأدلة الرقمية، بما في ذلك التوقيع الإلكتروني، السجلات الإلكترونية، وشهادات التصديق الرقمية، من أبرز الوسائل التي ينظمها القانون لضمان حجية الإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية[3]

ينص القانون الجزائري رقم 18-04 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية على أن السجلات الإلكترونية تُعتبر دليلاً قانونياً معترفاً به، شرط أن تكون محفوظة بطريقة تضمن سلامتها وسرية محتواها،

[1] مجبر، حنان. "المسؤولية المدنية المترتبة عن العقد الإلكتروني في التشريع الجزائري". مذكرة ماجستير، جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2021/2020.ص 42

[2] سماح كحول، حجية الوسائل التكنولوجية في إثبات العقود التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015

[3] المزعل، صابر محمد محمود. "التوثيق الإلكتروني في مجلة الأعمال المصرفية الإلكترونية". المجلة القانونية، العدد 5، 2018 .

وأن تكون قابلة للتحقق من صحتها[1] كما يُلزم القانون مزودي خدمات التوقيع الإلكتروني باتباع معايير فنية وقانونية صارمة تضمن سلامة التوقيعات الرقمية وربطها بهوية الموقع[2]

يتضح من خلال هذا الفرع أن مفهوم الإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية قد شهد تطورًا جوهريًا، انتقل من النظام التقليدي القائم على الوثائق الورقية إلى نظام رقمي يعتمد على وسائل حديثة ومتطورة. وقد أرسى الإطار القانوني الجزائري، مستلهماً من المعايير الدولية، قواعد واضحة تعترف بحجية الإثبات الرقمي وتحدد شروط صحته، مما يعزز من شرعية العقود الرقمية ويضمن حماية حقوق الأطراف المتعاقدة.

كما أن الوسائل القانونية المعتمدة لإثبات المعاملات الرقمية، مثل التوقيع الإلكتروني والسجلات الرقمية، تلعب دورًا محوريًا في ضمان سلامة المعاملات وموثوقيتها، مع توفير الضمانات القانونية اللازمة لمنع التزوير والتلاعب. ويُعد الاعتراف القضائي بهذه الأدلة الرقمية خطوة أساسية نحو تعزيز الثقة في النظام المصرفي الرقمي، وتمكينه من تحقيق الفاعلية القانونية التي توازي النظام التقليدي.

الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني كوسيلة لإبرام العقد المصرفي الرقمي.

يُعد التوقيع الرقمي من الآليات القانونية والتقنية البارزة التي تستند إليها المعاملات المصرفية الرقمية، حيث يضطلع بدور مركزي في تأمين هوية المتعاقدين، وضمان سلامة البيانات المتبادلة، وتوفير الدليل على وجود إرادة التعاقد. وهو يمثل تطورًا نوعيًا عن التوقيع التقليدي، إذ يتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية ومتطلباتها التقنية.

أولا: الأساس القانوني للتوقيع الإلكتروني

يعتبر القانون الجزائري رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الإطار التشريعي الأساسي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في الجزائر، بما في ذلك التوقيع الإلكتروني. وفقًا للمادة 9 من هذا القانون،[3] يُعترف

[1] القانون رقم 18- 05المرجع السابق مع الشرح والتفصيل في الوثائق الجامعية والتقارير الرسمية ذات الصلة.

[2] المرجع نفسه .

[3] المادة 9 , القانون رقم 18-05 ، المرجع السابق

بالوثيقة الإلكترونية كوسيلة إثبات قانونية، شريطة أن تكون موقعة إلكترونيًا باستخدام توقيع إلكتروني موثوق. ويُعتبر التوقيع الإلكتروني موثوقًا إذا تم إنشاؤه باستخدام وسيلة إنشاء توقيع إلكتروني موثوق، وكان بالإمكان التحقق من هوية الموقع وسلامة الوثيقة.

هذا الاعتراف القانوني يُضفي على التوقيع الإلكتروني نفس الحجية القانونية للتوقيع التقليدي، مما يُعزز من موثوقية المعاملات الإلكترونية في الجزائر و نفس القانون نصّ صراحة على أن التوقيع الإلكتروني له نفس الحجية القانونية التي يتمتع بها التوقيع اليدوي، شريطة توفر شروط معينة مثل ضمان سلامة الوسيلة وربطها بالشخص الموقع[1].

وبذلك، يشكل هذا الأساس القانوني المتين الإطار الذي يضمن صحة وشرعية العقود الرقمية في النظام المصرفي، ويعزز ثقة المتعاملين في المعاملات الإلكترونية، مما يسهم في نجاح عملية الرقمنة في القطاع المصرفي.

ثانيا: الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني في إبرام العقود المصرفية الرقمية

تُعتبر الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني من أهم الجوانب التي تحدد مدى اعتراف القانون بالعقود الرقمية المصرفية. فقد أكدت التشريعات الوطنية، وعلى رأسها القانون الجزائري رقم 18-04 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية، أن التوقيع الإلكتروني يتمتع بنفس القوة القانونية التي يتمتع بها التوقيع التقليدي، شرط توفر مجموعة من الشروط القانونية التي تضمن سلامته وموثوقيته[2].

من بين هذه الشروط، يُشترط أن يكون التوقيع الإلكتروني مرتبطًا بالشخص الموقع بطريقة تُمكّن من تحديد هويته بشكل قاطع، وأن يتم إنشاؤه باستخدام وسيلة تحت سيطرة الموقع حصريًا، مما يمنع التزوير أو

[1] المادة 327من القانون المدني الجزائري، أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، سنة 1975.

[2] انظر: قانون رقم 18-05 ، المرجع السابق؛ ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، "دليل التجارة الإلكترونية"، الجزائر، 2024، متاح عبر الرابط: https://www.mpt.gov.dz/wp-content/uploads/2024/01/guide_AR.pdf.

التلاعب[1]. كما يجب أن تكون الوسيلة المستخدمة في التوقيع الإلكتروني قادرة على كشف أي تعديل أو تغيير في البيانات الموقعة بعد توقيعها، وهو ما يُعرف بسلامة البيانات[2]

وتُعتبر هذه الشروط ضرورية لضمان أن التوقيع الإلكتروني لا يُستخدم فقط كأداة تقنية، بل كوسيلة قانونية تُثبت قبول الأطراف والتزامهم بالعقد الرقمي. ويُعزز هذا الاعتراف القانوني من ثقة الأطراف في المعاملات المصرفية الرقمية، ويُسهل عملية إبرام العقود عن بُعد دون الحاجة إلى التوقيع الورقي التقليدي[3]

ثالثا: التنظيم القانوني للهيئات والآليات المكلفة بإصدار شهادات التوقيع الإلكتروني

يشكل التنظيم القانوني للهيئات والآليات التي تُصدر شهادات التوقيع الإلكتروني ركيزة أساسية لضمان موثوقية التوقيعات الرقمية وحجيتها القانونية. في الجزائر، ينص القانون رقم 18-04 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية على ضرورة وجود جهات مختصة تُخول لها صلاحيات إصدار شهادات التصديق الرقمية، والتي تُستخدم للتحقق من هوية الموقع وضمان سلامة التوقيع الإلكتروني[4]

تُعد هذه الجهات، التي غالبًا ما تُعرف بمزودي خدمات الثقة، مسؤولة عن تطبيق معايير صارمة لضمان أمان العمليات الرقمية، بما في ذلك التحقق من هوية المستخدمين، إصدار الشهادات الرقمية، ومراقبة سلامة هذه الشهادات طوال فترة صلاحيتها [5]ويُشترط في مزودي خدمات الثقة الالتزام بلوائح تنظيمية تحدد شروط العمل، مع خضوعهم لرقابة رسمية من قبل السلطات المختصة لضمان الامتثال القانوني والفني[6]

---

[2]المادة 7 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، سنة 2015

[2]المرجع نفسه

[4]دراسة: "الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني في المعاملات الرقمية"، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 2020 ،ص 104

[4]المادة 10 من القانون رقم 18-05، المرجع السابق

[5]وسيمة مصطفى هنشور، "النظام القانوني لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد 7، 2017، ص. 440-464

[6]وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، "التوقيع والتصديق الإلكترونيين"، الجزائر، متاح عبر الرابط : https://www.mpt.gov.dz/التوقيع-والتصديق-الإلكترونيين/. تم الاطلاع في 20 أفريل 2025

ويُسهم هذا التنظيم القانوني في تعزيز الثقة بين المتعاملين في البيئة المصرفية الرقمية، حيث يضمن أن التوقيعات الإلكترونية الصادرة عبر هذه الشهادات تتمتع بالحماية القانونية اللازمة.

يتضح من خلال ما سبق أن التوقيع الإلكتروني يشكل ركيزة قانونية أساسية في إبرام العقود المصرفية الرقمية، حيث يوفر إطارًا قانونيًا متينًا يضمن صحة وشرعية هذه العقود. فقد أرسى التشريع الجزائري، مستلهماً من المعايير الدولية، قواعد واضحة تعترف بحجية التوقيع الإلكتروني وتحدد شروط صحته، مما يعزز من موثوقية المعاملات الرقمية ويضمن حماية حقوق الأطراف المتعاقدة.

الفرع الثالث: إشكاليات الإثبات والتوقيع في البيئة المصرفية الرقميةو آفاق تطويرها .

تشهد البيئة المصرفية الرقمية تطورًا متسارعًا فرض تحديات قانونية معقدة، لا سيما في مجال الإثبات والتوقيع الإلكتروني. إذ إن طبيعة هذه المعاملات، التي تتم في فضاء غير مادي، تثير إشكاليات تتعلق بوسائل الإثبات المقبولة قانونًا، وبدرجة حجية التوقيعات الرقمية، مما يتطلب تدخلًا تشريعيًا وإجرائيًا لضمان حماية الأطراف وتحقيق الاستقرار القانوني للممارسات المصرفية الحديثة[1]

رغم التقدم القانوني والتقني في مجال الإثبات والتوقيع الإلكتروني، لا تزال هناك تحديات تواجه تطبيق هذه الآليات، منها مشكلات تتعلق بالأمان، وحماية البيانات، والاعتراف القانوني الدولي، مما يستدعي تطوير الأطر التنظيمية والتقنية المستمرة

اولا : إشكاليات الإثبات الرقمي أمام القضاء

يشكل الإثبات الرقمي أحد أبرز التحديات في البيئة المصرفية الرقمية، سواء من الناحية التقنية أو القانونية، ويمكن إبراز الإشكاليات الرئيسية كما يلي:

[1]بن دايخة، عبد اللطيف. "المعيقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022

1_تفاوت التشريعات: تختلف النظم القانونية في مدى اعترافها بالأدلة الرقمية، مما يخلق حالة من الغموض القانوني، خاصة في المعاملات ذات الطابع الدولي[1]

2_تعقيد الفحص التقني: يتطلب إثبات صحة المستندات الرقمية تقنيات متقدمة لتحليل البيانات ومصدرها، وهو ما قد يتجاوز إمكانيات المحاكم أو الخبراء[2]

3_غياب معايير موحدة: لا توجد منظومة متكاملة لتحديد الجهة المسؤولة عن إنتاج أو حفظ الدليل الرقمي، ما يُصعب من عملية الإثبات[3]

4_قابلية التلاعب: رغم التشفير، لا تزال هناك مخاوف من تزوير أو تعديل المحتوى الرقمي في حال غياب ضوابط تقنية موثوقة[4]

ثانيا : الإشكاليات القانونية المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني

رغم الانتشار المتزايد للتوقيع الرقمي في العقود المصرفية، إلا أن عدة عراقيل قانونية لا تزال قائمة، وأبرزها:

1_تفاوت الاعتراف القانوني: لا تعترف جميع التشريعات بالتوقيع الرقمي كوسيلة إثبات على قدم المساواة مع التوقيع التقليدي[5].

2_لتحقق من الهوية يواجه التوقيع الرقمي صعوبات في ضمان الهوية الفعلية للموقّع، خصوصًا عند غياب تقنيات داعمة كالتوقيع البيومتري أو المصادقة متعددة العوامل[6]

[1]أحمد البكري، "الاعتراف بالأدلة الرقمية في القوانين المقارنة"، مجلة القانون المعاصر، عدد 8، 2022، ص 44.

[2]فاطمة الزهراء الوردي، "التحديات القانونية للإثبات الرقمي في المعاملات البنكية"، دفاتر القانون الرقمي، عدد خاص، 2023، ص 72.

[3]نذير بن عمو، "الفراغ التشريعي في الأدلة الرقمية"، مجلة القضاء الرقمي، عدد 5، 2021، ص 39.

[4]محمد الطيب بولنوار، "الجرائم الإلكترونية والتزوير الرقمي"، مجلة الدراسات القانونية، عدد 6، 2020، ص 112

[5]خليل حسين، "التحديات الدولية للتوقيع الرقمي"، مجلة القانون والتكنولوجيا، عدد 4، 2020، ص 60.

[6]يوسف النوافلة، الإثبات الإلكتروني في المعاملات المصرفية، دار الثقافة، عمّان، 2012، ص 142.

3_مخاطر القرصنة والتزوير: مع تطور الهجمات السيبرانية، تبقى إمكانيات اختراق أو انتحال التوقيعات الرقمية قائمة، مما يُقوّض حجية المستندات المصرفية الإلكترونية[1]

ثالثًا: الإشكالات القانونية في العقود المصرفية الرقمية العابرة للحدود

تواجه العقود المصرفية الرقمية العابرة للحدود إشكاليات قانونية متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1_صعوبة إثبات صحة الدليل الإلكتروني

تواجه المحاكم تحديات كبيرة في التحقق من سلامة المستندات الرقمية، خصوصًا عند عدم استخدام تقنيات تحقق معترف بها قانونًا.[2] مما يؤدي ذلك إلى تعقيد عملية قبول الأدلة الرقمية في النزاعات القانونية[3]

2 _نقص الخبرة التقنية القضائية:

تحتاج المحاكم إلى مهارات تقنية عالية لفحص صحة التوقيعات الرقمية وتقنيات التشفير المستخدمة.[4]

نقص هذه الخبرة قد يسبب استبعاد بعض الأدلة أو عدم تقييمها بشكل صحيح[5]

3_تضارب القوانين الوطنية:

[1] كحيلة سارة، "أمن وحماية الوثائق الإلكترونية من خلال المعايير الدولية والنصوص التشريعية: دراسة تحليلية للمعيارين ISO 27001 و ISO 27002 والقانون 15-04 المتعلق بالتوقيع الإلكتروني"، مجلة Aleph، المجلد 8، العدد 3، 2021، ص 503

[2] عجالي خالد، "النظام القانوني للعقد الإلكتروني في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق، 2014.

[3] كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، "ندوة التحديات القانونية لعقود الأعمال الرقمية"، 18 ديسمبر 2024.

رابط الندوة:تم الاطلاع في 10ماي2025

https://droit.univ-alger.dz/seminaire_archive/benzidanezouina_18_12_2024.pdf

[4] صليح بوتفليقة ، المرجع السابق ،

[5] المرجع نفسه

تختلف القوانين الوطنية في اعترافها بحجية التوقيعات والأدلة الرقمية، مما يخلق تعارضات عند التعامل مع العقود العابرة للحدود.[1] مما يؤدي هذا التضارب يؤدي إلى إضعاف الاستقرار القانوني للعقود المصرفية الرقمية.

4 _ضعف التنسيق التشريعي الدولي:

تُظهر الجهود الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام 2005، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام 2001، وتنظيم eIDAS في الاتحاد الأوروبي لعام 2014، سعيًا نحو توفير إطار قانوني للاعتراف بالتوقيعات والأدلة الرقمية. ومع ذلك، لا يزال هناك غياب لإطار موحد وملزم قانونيًا على المستوى الدولي."

يتبيّن من خلال ما سبق أنّ خصوصية الإثبات والتوقيع في العقود المصرفية الرقمية تفرض تحديات قانونية وتقنية غير مسبوقة، نتيجة الطبيعة غير المادية لهذه المعاملات واعتمادها الكلي على الوسائط الإلكترونية. فرغم ما أحرزته بعض التشريعات من تقدم في الاعتراف بالإثبات الرقمي والتوقيع الإلكتروني، لا تزال الحاجة قائمة إلى تأطير قانوني أكثر دقة يُراعي خصوصيات البيئة المصرفية الرقمية[2]

وقد أبرز التحليل أنّ الانتقال من الإثبات الورقي إلى الرقمي لا يتطلب فقط تعديلًا في الوسائل، بل أيضًا في المفاهيم القانونية ذاتها، بما يضمن الحفاظ على الأمان القانوني والثقة في المعاملات البنكية الرقمية. كما أنّ التحديات المرتبطة بحجية الدليل الرقمي، وإثبات الهوية، وحماية البيانات، تقتضي تدخلًا تشريعيًا واضحًا ومتكيفًا مع الواقع التكنولوجي المتسارعلذلك، فإن تعزيز الثقة في العقود المصرفية الرقمية يمرّ حتماً عبر تطوير منظومة الإثبات والتوقيع، بما يُحقق توازناً بين متطلبات الأمان التقني وضمانات الحماية القانونية، على نحو يعزّز من مصداقية هذه العقود وفعاليتها أمام القضاء الوطني والدولي

[1] ناصر البراك، "التوقيع الرقمي في القضاء المدني"، مجلة القانون الخاص، العدد 7، 2019، ص 101

[2] يوسف النوافلة، الإثبات الإلكتروني في المعاملات المصرفية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص 142.

المبحث الثاني: وسائل الدفع في البيئة المصرفية الرقمية

تُعدّ وسائل الدفع من أبرز مظاهر الرقمنة في النظام المصرفي، حيث شكّلت نقطة التحول الأهم نحو تحديث العمليات البنكية وتسهيل المعاملات بين الأفراد والمؤسسات. ومع تطوّر التكنولوجيا المالية، أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية لا تقتصر على تسهيل الأداء، بل تمثل اليوم البوابة العملية لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية.

وفي هذا السياق، ساهمت الرقمنة في إعادة صياغة وسائل الدفع على مرحلتين أساسيتين: مرحلة تقليدية تمثلت في إدخال الوسائط الإلكترونية على الأدوات البنكية المعروفة، ومرحلة متقدمة اعتمدت على الابتكار الرقمي من خلال تطوير النقود الإلكترونية والعملات الرقمية الرسمية. وقد فرضت كل مرحلة تحديات قانونية وتنظيمية خاصة، سواء على مستوى الإثبات أو حماية المستهلك أو دور البنك المركزي

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية التقليدية أولى صور الرقمنة في مجال التعاملات المصرفية، حيث أتاحت الاستغناء التدريجي عن الدفع الورقي والنقدي، وعززت كفاءة الأداء البنكي من خلال وسائل تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات. وتُعدّ هذه المرحلة حجر الأساس الذي بُنيت عليه النظم الأكثر تقدمًا لاحقًا.

وبالرغم من بساطتها مقارنةً بالتقنيات المالية الأحدث، فقد لعبت دورًا محوريًا في تمهيد الطريق نحو تطوير وسائل دفع أكثر أمانًا وتفاعلية، كالنقود الرقمية والدفع عبر التطبيقات الذكية.

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية المطوّرة

شكّلت وسائل الدفع الإلكترونية المطوّرة النواة الأولى لرقمنة العمليات المصرفية، حيث استُخدمت لتجاوز القيود المرتبطة بالدفع الورقي والنقدي. وتمثل هذه الوسائل أدوات تنفيذ يومية للعمليات البنكية، كالتحويلات وتحصيل المدفوعات، وهي بذلك تُمثّل المرحلة التأسيسية للانتقال نحو البيئة المصرفية الرقمية.

ويستعرض هذا المطلب الجانب المفاهيمي والقانوني لهذه الوسائل، مع بيان كيفية اعتماد البنوك الرقمية عليها في أداء خدماتها، والتحديات المرتبطة باستخدامها في السياق الجزائري

الفرع الاول :شرح وسائل الدفع التقليدية المطورة و مميزاتها .

تُعد وسائل الدفع التقليدية المطورة إحدى المراحل التمهيدية الأساسية في مسار رقمنة العمليات المصرفية، إذ شكّلت حلقة وصل بين أساليب الدفع الورقية الكلاسيكية وتلك الرقمية الحديثة. ورغم أن هذه الوسائل لا تُعد ابتكارًا رقميًا صرفًا، إلا أن تطويرها بالتقنيات الإلكترونية ساهم في تحسين فعالية الخدمات المصرفية، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم التحول التدريجي نحو النظام المصرفي الرقمي الشامل.

اولا : تعريفها : تُعد وسائل الدفع التقليدية المطورة فئة انتقالية من وسائل الدفع، نشأت نتيجة مباشرة لتطور الوسائل التقليدية مثل النقود الورقية والمعدنية والشيكات اليدوية، التي شكّلت حجر الأساس في المبادلات الاقتصادية والمصرفية[1] مع التطور التكنولوجي المتسارع والحاجة إلى تسريع وتيرة العمليات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بها، تم إدماج عناصر إلكترونية وتقنيات رقمية ضمن هذه الوسائل بهدف تحسين أدائها وتكييفها مع البيئة المصرفية الحديثة[2]

تتمثل هذه الوسائل في أدوات دفع تعتمد في بنيتها على النظم التقليدية لكنها استفادت من التحسينات التقنية، مثل إضافة الشريط المغناطيسي أو الشريحة الذكية على بطاقات الدفع البنكية، وتطوير البطاقات لتصبح قابلة للاستخدام في آلات الصراف الآلي وأجهزة الدفع الإلكتروني[3] كما تشمل الشيكات التي أصبحت تُدار

[1] جامعة عنابة، "الفصل الأول: نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية"، 2022 متاح عبر منصة التعليم الإلكتروني لجامعة عنابة https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz/mod/resource/view.php?id=15702 : تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[2] ديدوش وحريري، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019 متاح عبر موقع المجلة الجزائرية للبحوث العلمية https://asjp.cerist.dz/en/article/238982 : تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[3] جودي صبحي، "تحليل وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية"، جامعة بسكرة، 2021 متاح عبر أرشيف جامعة بسكرة : http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/4965/1/احلال%20وسائل%20الدفع%20التقليدية.pdf. تم الاطلاع في 20 افريل 2025

وتُعالج إلكترونيًا ضمن أنظمة الدفع بين البنوك، بالإضافة إلى اعتماد واجهات رقمية لتتبع وتنفيذ الحوالات البنكية، مما يجعل هذه الوسائل حلقة وصل فعلية بين النمط الورقي القديم والتقنيات الرقمية الحديثة[1]

بهذا المعنى، لا تُعد وسائل الدفع التقليدية المطورة وسائل مستحدثة بالمعنى الكامل، بل هي تطوير مرحلي يهدف إلى تهيئة البنية التحتية البنكية والزبائن للانتقال السلس نحو الرقمنة الكاملة، مع الاحتفاظ بقواعد الدفع التقليدية وتكييفها لتلبية متطلبات السرعة والدقة والأمان التي تفرضها التحديات المعاصرة في المعاملات المالية[2]

ثانيًا: مميزات وسائل الدفع التقليدية المطورة

تتسم وسائل الدفع التقليدية المطورة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أدوات فعالة في تسهيل المعاملات المالية ضمن البيئة المصرفية المعاصرة، خصوصًا في الدول التي تمر بمرحلة انتقال تدريجي نحو الرقمنة الشاملة، مثل الجزائر[3] يُعد إدماج التكنولوجيا في هذه الوسائل عاملًا محوريًا ساهم في تحسين سرعة العمليات، وتعزيز مستوى الأمان، وتسهيل الاستخدام، مع الحفاظ على استمرارية الآليات التقليدية المعهودة[4] أولها تسريع وتيرة المعاملات المالية، حيث لم تعد عمليات السحب أو الدفع أو التحويل تتطلب المرور بإجراءات ورقية طويلة أو الحضور المادي المستمر إلى الفروع البنكية، بل أصبح من الممكن تنفيذها بسرعة

[1] النظام الورقي ووسائل الدفع التقليدية، Andeetop، 2022متاح عبر موقع :Andeetop https://www.andeetop.com/2022/11/paper-system.html تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[2] وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، 2022 متاح عبر منصة ديسباس لجامعة ورقلة : https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/25601 تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[3] رابح، زرقاني، "تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2019 .ص 18

[4] عبد الرحيم وهيبة، "وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011ص -48 37 .

عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية [1] كما ساهمت هذه الوسائل في تخفيف الضغط على البنى التحتية المصرفية التقليدية من خلال توفير خدمات مالية خارج ساعات العمل الرسمية وعبر القنوات الرقمية[2]

كما تعزز هذه الوسائل مستوى الأمان عبر اعتماد عناصر تحقق متعددة مثل الرموز السرية، ورموز التحقق الديناميكية (OTP)، والبطاقات الممغنطة أو الذكية، مما يجعل اختراقها أكثر صعوبة مقارنة بالوسائل الورقية التقليدية[3] مع تطور بروتوكولات التشفير والتوقيع الإلكتروني، ارتفعت ثقة المستخدمين والمؤسسات المالية في هذه الأدوات[4]

في هذا السياق توفر هذه الوسائل تشغيلًا بينيًا مرنًا بين مختلف الأنظمة المصرفية، مما يتيح إجراء المعاملات بسهولة نسبية بين مؤسسات مالية مختلفة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهو ما يساهم في توسيع نطاق التعاملات الرقمية وتعزيز الشمول المالي[5]

ثالثًا: دور وسائل الدفع التقليدية المطورة كحلقة وصل بين النظام التقليدي والرقمي

تلعب وسائل الدفع التقليدية المطورة دورًا استراتيجيًا في مسار رقمنة الأنظمة المصرفية، حيث تمثل مرحلة انتقالية بين نموذج الدفع التقليدي القائم على التعاملات الورقية، والنموذج الرقمي المتكامل الذي يعتمد كليًا

[1] جودي صبحي، "نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2021 . صً72

[2] بوسعيد، قوراري، وصايم، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019 . رابط https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/9/2/238982 : تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[3] بن عيسى، "الأمن في أنظمة الدفع الإلكتروني"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2018 .ص 60

[4] ديدوش وحريري، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019 .رابط : https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/9/2/238982تم الاطلاع في 20 افريل 2025

[5] لعلاوي نواري وخليل عبد القادر، "دور وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2016 – 2020)"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، 2022، الصفحات 243–260

على البنى الإلكترونية[1]. فهي لا تلغي الوظائف التقليدية كليًا، لكنها تعيد تشكيلها في إطار أكثر حداثة وفعالية، مما يجعلها جسرًا تقنيًا وتنظيميًا يمهد الطريق نحو التحول الرقمي الشامل في القطاع المصرفي[2]

كما تمكن هذه الوسائل المستخدمين والمشغلين على حد سواء من استيعاب التحولات الرقمية، إذ تحافظ على بعض العناصر المألوفة مثل البطاقات الملموسة وواجهات الصراف الآلي، مع إدخال خصائص إلكترونية جديدة، مما يساهم في تقليص الفجوة الرقمية، خاصة لدى الفئات الأقل تأقلمًا مع التكنولوجيا[3]

و ايضا، تعتبر هذه الوسائل محورًا لتحديث البنى التحتية المصرفية دون تعطيل الأنشطة الجارية، حيث تتيح للبنوك تقديم خدمات رقمية تدريجيًا دون الحاجة لاستبدال كلي لأنظمتها القديمة، مما يقلل التكاليف ويزيد من كفاءة الدمج بين التقنيات الحديثة والتقليدية[4]

و من جانب اخر تساهم وسائل الدفع التقليدية المطورة في بناء الثقة لدى العملاء تجاه الابتكارات الرقمية، إذ تشكل بوابة آمنة للدخول إلى عالم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو التطبيقات النقالة، وتكسب العملاء خبرة تدريجية في التعامل مع المعاملات الإلكترونية، مما يعزز الاستعداد المجتمعي لاعتماد الوسائل الرقمية المستحدثة في المستقبل القريب

الفرع الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية المطورة وأمثلة عليها

تشمل وسائل الدفع التقليدية المطورة عدة أدوات مالية تطورت من الوسائل التقليدية عبر دمج التقنيات الرقمية. وتتنوع هذه الوسائل بين البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، الحوالات البنكية، وخدمات الدفع النقال، لتسهل العمليات المالية وتدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

[1] رشاد تو ، "تحديث وسائل الدفع وانعكاساته على النشاط البنكي في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2006 ص 126-150

[2] عبد الرحيم وهيبة، المرجع السابق ص 37-48

[3] حمدي باشا رابح، "تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 24-25، 2011-2012، الصفحات 159-184

[4] بوسعيد، قوراري، وصايم، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019 . رابط https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/9/2/238982 : تم الاطلاع في 20 افريل 2025ص 163-180

أولًا: البطاقات البنكية

تُعتبر البطاقات البنكية من أبرز وسائل الدفع التقليدية المطورة، حيث جاءت لتحل محل الوسائل الورقية التقليدية بوسائل إلكترونية أكثر سهولة وأمانًا في الاستخدام [1] تتيح هذه البطاقات إجراء المعاملات المالية عبر نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، وحتى عبر الإنترنت، مما يجعلها وسيلة مرنة وعملية تُلغي الحاجة إلى حمل النقد بشكل مباشر [2]

تُقدم البطاقات البنكية من قبل البنك الوطني الجزائري، مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة. تشمل هذه البطاقات:

1_البطاقة البنكية الكلاسيكية والذهبية: تُستخدم للسحب والدفع الإلكتروني، وتُدعم بشريحة ذكية لضمان الأمان.

2_البطاقة البنكية مسبقة الدفع: يتم تعبئتها بمبالغ محددة مسبقًا، وتُستخدم في عمليات السحب والدفع الإلكتروني، مما يُتيح التحكم في النفقات.

3_بطاقة "One Pay" البيبنكية: تُتيح الدفع المؤجل، حيث يتم خصم المدفوعات في نهاية الشهر، وتُوفر مرونة في إدارة الميزانية.[3]

في الجزائر، تُعد البطاقة الذهبية الصادرة عن مؤسسة بريد الجزائر نموذجًا رائدًا، إذ تتيح للمستخدمين سحب الأموال، دفع الفواتير، إجراء التحويلات، والتسوق الإلكتروني عبر أجهزة الصراف الآلي والمنصات الرقمية،

[1] لعلاوي نواري، خليل عبد القادر، "دور وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2016 – 2020)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 16، 2022، ص. 243-260

[2] المرجع نفسه ص250

[3] البنك الوطني الجزائري، "البطاقات البيبنكية (+ الرسائل النصية القصيرة)"، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2025، من الموقع الرسمي: https://www.bna.dz/بطاقات-cib-بطاقة-sms/

مما يجعلها أداة دفع تقليدية مطورة تُستخدم ضمن منظومة مصرفية هجينة تمهّد للانتقال نحو الخدمات الرقمية الكاملة [1]

ثانيًا: الشيك الإلكتروني وأدوات الدفع الورقية المطورة

إلى جانب البطاقات البنكية، يُعد الشيك الإلكتروني من أهم وسائل الدفع التقليدية المطورة، حيث تطورت الشيكات الورقية إلى شكل إلكتروني يُدار ويُعالج عبر أنظمة مصرفية متقدمة، مما يسرع من عمليات التسوية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتزوير والتأخير [2]

تعتمد الشيكات الإلكترونية على قواعد الشيك التقليدية، لكنها تُسجّل وتُخزن بياناتها إلكترونيًا، مما يسهل تداولها بين البنوك عبر شبكات اتصال آمنة، ويُتيح مراقبة دقيقة للمعاملات[3]

تشمل وسائل الدفع التقليدية المطورة أيضًا السفتجة الإلكترونية، التحويلات البنكية الرقمية، وسندات الرهن المصرفية التي تم تحديثها لتتكامل مع البنى التحتية الرقمية الحديثة[4]

في الجزائر، اعتمدت البنوك هذه الوسائل ضمن جهود تحديث النظام المصرفي، حيث تم إدخال تقنيات متطورة لتسهيل عمليات الدفع والتسوية، مع الحفاظ على الجانب القانوني والتنظيمي للمعاملات .

ثالثًا: الحوالات البنكية وخدمات الدفع النقال

[1] مؤسسة بريد الجزائر، "البطاقة الذهبية"، الموقع الرسمي ECCP، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2025، من الرابط: https://eccp.poste.dz/commande-edahabia

[2] حجاج صبرينة، النظام القانوني للشيك الإلكتروني – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون مدني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، تحت إشراف: أ.د. حاحة عبد العالي، السنة الجامعية 2022/2021، ص25-21

[3] المرجع نفسه ص

[4] بونفلة غلام وموالكية عيدة، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة حالة البنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2021، ص 84

تُعد الحوالات البنكية الإلكترونية من أبرز صور التطوير التي طرأت على عمليات تحويل الأموال التقليدية، حيث أصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات إرسال واستلام الأموال عبر الشبكات البنكية الوطنية والدولية دون الحاجة إلى التنقل أو تقديم مستندات ورقية

تتم هذه العمليات من خلال المنصات الرقمية للبنوك أو التطبيقات المخصصة، مما يسمح بسرعة الإنجاز وتتبع الحوالة بدقة، مع ضمان مستوى عالٍ من الأمان والمعالجة الإلكترونية، وهو ما ساهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليص التكاليف المرتبطة بالتحويلات المالية التقليدية[1]

أما خدمات الدفع النقال، فهي تمثل تطورًا نوعيًا في وسائل الدفع، حيث تمكّن المستخدمين من تنفيذ عمليات الدفع وتحويل الأموال باستخدام الهواتف الذكية، معتمدين على البنية التحتية البنكية القائمة، لكنها تستفيد من التقنيات الحديثة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية[2]

من أبرز الأمثلة في الجزائر تطبيق "بريدي موب" التابع لبريد الجزائر، الذي يتيح تنفيذ عمليات دفع الفواتير، تعبئة الرصيد، والتحويل المالي بسهولة عبر الهاتف المحمول[3]

تعتمد هذه الخدمة على تقنية قراءة رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، مما يسمح بإجراء المعاملات المالية بشكل آمن وفوري دون الحاجة إلى بطاقة أو سيولة نقدية[4]

[1] البنك الوطني الجزائري، "الخدمات البنكية الإلكترونية"، 2025، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2025، من الموقع الرسمي: https://www.bna.dz/البنك-الالكتروني-الأفراد

[2] البنك الوطني الجزائري، "الدفع بدون تلامس "Wimpay-BNA، 2025، تم الاطلاع عليه في 24 ماي 2025، من الموقع الرسمي: https://www.bna.dz/wimpay-bna/.

[1] إيناس بن يطو، أثر استخدام برنامج بريدي موب على جودة الخدمات المقدمة للزبون، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2023، ص. 45

[4] المرجع نفسه

يُعد تطبيق "بريدي موب" أداة فعالة لدمج شريحة واسعة من السكان في النظام المصرفي الرقمي، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى تغطية بنكية مباشرة، كما يسهم في تسهيل الحياة اليومية للمواطنين من خلال تقديم خدمات مالية متكاملة عبر الهاتف المحمول[1]

الفرع الثالث : القواعد القانونيةالمنظمة لوسائل الدفع التقليدية المطورة .

تخضع وسائل الدفع التقليدية المطورة لقواعد قانونية تهدف إلى تنظيم استخدامها وضمان أمان المعاملات وحماية حقوق المستخدمين، بما يتماشى مع التطور الرقمي في القطاع المصرفي.

أولًا: القواعد العامة المنظمة لوسائل الدفع .

من خلال جملة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تأطير استخدامها وضمان أمن المعاملات. ويُعد القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية [2]الإطار المرجعي الأهم، حيث ينص في مواده على إلزامية استخدام وسائل دفع مرخصة ومعتمدة في المعاملات الإلكترونية، سواء تمت عن بعد أو في نقاط البيع.[3] كما يشير إلى ضرورة تأمين بيانات المستخدمين وحمايتها أثناء عمليات الدفع.[4] ويُضاف إلى ذلك التعليمات التنظيمية الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية التي تحدد شروط اعتماد منصات الدفع وتنظيم نشاط الوسطاء الماليين[5]

ثانيًا: شروط استخدام وسائل الدفع المطورة والتزامات الفاعلين

[1]المرجع نفسه ص

[2] قانون رقم 18-05 المرجع السابق

[3]كريمة بن عمر، إبرام المعاملات التجارية الإلكترونية في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص03-90

[4]قانون رقم 18-05، المرجع سابق

[5]النظام رقم 25-02 المؤرخ في 14 أفريل 2025، المحدد للشروط المتعلقة بالترخيص لتأسيس مزودي خدمات الدفع واعتمادهم وممارسة نشاطهم"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 2025. ص

تفرض القوانين والتنظيمات المعمول بها في الجزائر جملة من الشروط لاستخدام وسائل الدفع التقليدية المطورة، سواء من طرف مقدمي الخدمات المالية أو من المستخدمين. من أبرز هذه الشروط أن تتم المعاملات عبر منصات وأجهزة دفع معتمدة رسميًا من طرف بنك الجزائر أو بريد الجزائر،[1]وأن تكون هذه الوسائل مطابقة للمعايير التقنية والأمنية المعتمدة، بما في ذلك حماية البيانات وتشفير المعاملات.[2]

كما يُلزم القانون المؤسسات البنكية والوسطاء الماليين[3] بتوفير هذه الوسائل للزبائن وتسهيل استخدامها، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان سلامة النظام المالي من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.[4]

وقد نصت تعليمات وزارة المالية على ضرورة أن يقوم الفاعلون الاقتصاديون، مثل المتاجر ومزودي الخدمات، بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني ضمن نقاط البيع، والامتثال التام قبل انتهاء الآجال التي حددتها الحكومة، لا سيما تلك المنصوص عليها في إطار تعميم الدفع الإلكتروني بحلول نهاية 2023.[5]

ثالثًا: حماية المستهلك وضمان أمان العمليات

يُعد ضمان أمان العمليات المصرفية وحماية حقوق المستهلك من الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الإطار القانوني لوسائل الدفع التقليدية المطورة. وقد أولى المشرّع الجزائري أهمية خاصة لهذا الجانب، من خلال النص على وجوب احترام مبدأ سرية المعطيات الشخصية والمالية الخاصة بالمستخدمين،[6] لا سيما أثناء

[1]بونفلة، غلام، المرجع السابق ص 87

[2]المرجع نفسه

[3] النظام رقم 25-02 المرجع السابق .

[4]وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "الاستراتيجية الوطنية للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما"، الجزائر، 2025.

[5]وزارة المالية الجزائرية، "تعليمات تعميم الدفع الإلكتروني في نقاط البيع"، الجزائر، 2023.

[6] قانون رقم 03-11 المرجع السابق

إجراء المعاملات عن طريق بطاقات الدفع أو عبر أجهزة الصراف الآلي.كما تم تكريس حق المستهلك في الحصول على معلومات شفافة وواضحة حول تكاليف العمليات، شروط استخدامها، والآجال المتعلقة بها.[1]

تتطلب الأنظمة التقنية المستخدمة في وسائل الدفع التقليدية المطورة اعتماد تدابير أمنية صارمة، تشمل التشفير المتقدم، آليات التحقق الثنائي، وأنظمة رصد الاحتيال، وذلك للحد من مخاطر القرصنة والاستعمال غير المشروع[1]. كما نصّ النظام رقم 25-02 على ضرورة إنشاء آليات فعالة لتلقي شكاوى الزبائن وتسوية النزاعات، سواء عبر الهيئات البنكية المختصة أو من خلال مصالح حماية المستهلك، مما يضمن توازناً بين تطور الوسائل الرقمية وحماية حقوق الأطراف المتعاملة[2].

خاتمة المطلب الأول

تُعد وسائل الدفع التقليدية المطورة مرحلةً حيويةً في مسار رقمنة العمليات المصرفية، إذ تمثل جسرًا تقنيًا وقانونيًا يربط بين الأساليب التقليدية والابتكارات الرقمية الحديثة. فقد ساهمت هذه الوسائل، من بطاقات بنكية وأجهزة صراف آلي وغيرها، في تسريع المعاملات المالية وتيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية، مع توفير مستويات مقبولة من الأمان والتشغيل البيني. كما أن الإطار القانوني المنظم لهذه الوسائل، بما يشمل التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وشروط الاستخدام وحماية المستهلك، يضمن استمرارية تطورها بشكل آمن ومنظم. من ثم، فإن فهم هذه الوسائل وأنظمتها القانونية يُعدّ أساسًا ضروريًا للانتقال الفعّال نحو نظام مصرفي رقمي متكامل يواكب التطورات التقنية ويخدم الاقتصاد الوطني والمواطن على حد سواء.

وقد أظهر التحليل أنّ هذا التكامل في السياق الجزائري لا يزال في مرحلة التأسيس، حيث تتسم الإحاطة التشريعية لوسائل الدفع الرقمية بنوع من النقص أو عدم المواكبة الكاملة، رغم بعض المبادرات التنظيمية كالنظام رقم 18-04 [2]والنظام رقم 23-01.[3] وهو ما يبرز الحاجة الملحّة إلى تطوير الإطار القانوني بما

[1] المادة 117 قانون رقم 03-11، المرجع السابق

[2]قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 28 لسنة 2018.

[3]قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 28 لسنة 2018

ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي للمصارف، ويُكرّس الأمن القانوني، وحماية بيانات الزبائن، وفعالية الوسائل الرقمية في بيئة مالية متغيرة.

المطلب الثاني: الابتكارات الحديثة في وسائل الدفع الرقمية

أدت التحولات الرقمية المتسارعة إلى بروز وسائل دفع مبتكرة تعكس تطورًا نوعيًا في آليات المعاملات المالية، حيث لم تعد البطاقات المصرفية أو النقود الإلكترونية وحدها الوسائل المعتمدة، بل ظهرت أنماط جديدة من وسائل الدفع تعتمد على تقنيات متقدمة كالبلوكشين والعملات المشفرة، وصولًا إلى مشاريع رسمية للدفع الرقمي على غرار العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC).

وتتسم هذه الوسائل بخصائص تجعلها متميزة عن نظيرتها التقليدية، من حيث السرعة، والأمان، وإمكانية الاندماج مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. غير أن هذه الابتكارات تطرح في المقابل إشكاليات قانونية وتنظيمية معقدة، تستدعي دراسة دقيقة لطبيعتها، والإطار القانوني الذي يحكمها، خاصة في ظل تعدد الفاعلين، وتداخل الصلاحيات الرقابية.

وبناء على ما سبق، سيتم في هذا المطلب تناول أبرز هذه الابتكارات، مع التركيز على الدينار الرقمي كنموذج رسمي لوسائل الدفع الرقمية، إضافة إلى الوسائل الأخرى ذات الطبيعة التقنية المتقدمة، قبل الوقوف في نهاية المطلب على أهم التحديات القانونية التي تثيرها هذه المستجدات.

الفرع الأول : الدينار الرقمي كنموذج حديث لوسائل الدفع الرقمية

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده النظام المالي العالمي، برز الدينار الرقمي كأحد الابتكارات الحديثة التي تعزز رقمنة العمليات المصرفية في الجزائر. يمثل الدينار الرقمي نسخة رقمية رسمية من العملة الوطنية يصدرها البنك المركزي، ويهدف إلى تطوير منظومة الدفع عبر تبني تكنولوجيا متقدمة تتيح إجراء المعاملات المالية بشكل أكثر أمانًا وفعالية، مع تقليل الاعتماد على النقد التقليدي.

اولا :تعريف الدينار الرقمي وخصائصه .

1_ تعريفه :الدينار الرقمي هو نسخة رقمية من العملة الوطنية الرسمية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي. ويتمتع الدينار الرقمي بكافة الخصائص القانونية للعملة التقليدية، لكنه يعتمد على التكنولوجيا

الرقمية في إتمام العمليات المالية، مما يجعله مختلفًا عن العملات المشفرة مثل "البتكوين" التي لا تخضع لرقابة الجهات الرسمية.[1]

الدينار الرقمي يمكن أن يُستخدم كوسيلة دفع موثوقة وآمنة، ويتيح للمستخدمين إجراء المعاملات المالية بشكل فوري، مع ضمان عدم وجود أي مخاطر مرتبطة بالتقلبات الكبيرة التي قد تشهدها العملات المشفرة.

ويمتاز الدينار الرقمي عن غيره من الأشكال الرقمية للنقود، كالعملات المشفرة أو النقود الإلكترونية الصادرة عن البنوك التجارية، بأنه يخضع بشكل مباشر لإشراف الدولة ويحتفظ بكامل خصائص ووظائف النقود القانونية، وهي: كونه وحدةً للحساب، ووسيلةً للتداول، ومخزنًا للقيمة وهذا ما يمنحه حجية نقدية رسمية تُدمجه ضمن الإطار القانوني للنظام النقدي والمصرفي الوطني.

2_ خصائصه : ويتمتع الدينار الرقمي بعدة خصائص فريدة، من أبرزها:

(أ) إصدار مركزي: بخلاف العملات المشفرة، يتم إصدار الدينار الرقمي من قبل البنك المركزي، ويخضع لرقابته التامة. [2]

(ب) التوافق مع العملة الوطنية: الدينار الرقمي يُعتبر مكملًا للعملة الوطنية التقليدية ولا يحل محلها، مما يُسهم في استقرار النظام المالي[3]

(ج) أداة دفع آمنة وفعالة: يُمكن استخدامه في جميع العمليات المالية الرقمية، من تحويل الأموال إلى دفع الفواتير وشراء السلع والخدمات، دون الحاجة إلى الاعتماد على أطراف ثالثة أو أنظمة دفع خاصة.[4]

(د) سهولة التتبع: يسمح الدينار الرقمي بمتابعة المعاملات بشكل آمن، مما يقلل من احتمالية الغش المالي.

---

[1] شرارة جلول، بقبق ليلى إسمهان، "العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2023، ص. 1090-1115.

[2] المرجع نفسه 1118

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

ثانيًا: دور الدينار الرقمي في دعم رقمنة النظام المصرفي

يُعتبر الدينار الرقمي أحد المحاور الاستراتيجية في مسار رقمنة النظام المصرفي الجزائري، إذ يُمثل وسيلة دفع سيادية حديثة تدمج بين التكنولوجيا المالية المتقدمة والإطار القانوني الذي تضمنه الدولة، ما يُمكّنه من المساهمة الفعلية في تحديث البنية التحتية للمدفوعات وتعزيز استخدامها على المستويين الفردي والمؤسساتي

فعلى المستوى التقني، يُتيح الدينار الرقمي إجراء عمليات دفع آنية وآمنة، دون الحاجة إلى المرور عبر وسطاء ماليين تقليديين، الأمر الذي يُقلّص من تكاليف المعاملات، ويُرفع من كفاءة النظام المصرفي وشفافيته كما يسمح بإرساء آليات رقابية أكثر فاعلية في ما يتعلق بتتبع حركة الأموال، مما يُعزز من قدرات الدولة في مكافحة الجرائم المالية، كغسل الأموال والتهرب الضريبي، ويساهم بالتالي في استقرار النظام المالي الوطني[1]

أما من الناحية النقدية، فيُوفّر الدينار الرقمي أداة جديدة لبنك الجزائر لتعزيز قدراته في ضبط الكتلة النقدية وتفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل مرن، خصوصًا في ظل الاتجاه العالمي نحو تقليص استخدام النقد الورقي واعتماد أدوات الدفع الرقمية [2]

ويكتسي الدينار الرقمي كذلك بُعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا يتمثل في دعم الشمول المالي، إذ يُتيح للفئات المستبعدة من النظام البنكي التقليدي، خصوصًا في المناطق النائية أو غير المخدومة مصرفيًا، الاستفادة من خدمات مالية رقمية عبر وسائل بسيطة مثل الهاتف المحمول، دون الحاجة إلى فتح حسابات بنكية كلاسيكية وهذا ما ينسجم مع الأهداف الوطنية للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.[3]

ثالثًا: التنظيم القانوني للدينار الرقمي في التشريع الجزائري

[1] المستثمر، "الدينار الرقمي.. أول خطوة لإصلاح المنظومة النقدية والمالية"، 2023.

[2] زودة، عمار، بن علي، عبد الغاني، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومتطلبات ترقيتها"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2023، الصفحات 78-102.

[3] المرجع نفسه

يُعد التنظيم القانوني للدينار الرقمي في الجزائر في مرحلة أولية تجريبية، حيث لا يوجد إلى غاية اليوم إطار قانوني شامل ومفصل يُنظم إصدار وتداول العملة الرقمية للبنك المركزي بشكل مباشر. إلا أن بعض النصوص التنظيمية والتشريعية القائمة توفر أسسًا قانونية عامة يُمكن أن تُبنى عليها منظومة تنظيمية متكاملة مستقبلًا.

في المقابل يتميز التنظيم التشريعي للعملة بخضوعه لمبدأين دستورين اولهما ضرورة تدخل المشرع بالتنظيم و ثانيا احتكار الدولة لاصدار العملة

تخضع عملية إصدار العملة الرقمية لجملة من المبادئ القانونية التي يتعين احترامها، أهمها:

1_مبدأ التدخل التشريعي في تنظيم إصدار العملة:

ينص الدستور الجزائري على أن تنظيم العملة من اختصاص السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان، وفقًا للمادة 139 (الفقرة 15) من التعديل الدستوري رقم 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020. ويخول هذا النص للبرلمان صلاحية سن القوانين المتعلقة بإصدار العملة الوطنية، بما فيها العملات الرقمية.[1]

2_ مبدأ احتكار الدولة لإصدار العملة:

يرتكز النظام النقدي الجزائري على احتكار الدولة لحق إصدار العملة، وهو ما يكرسه مبدأ السيادة في هذا المجال. وبموجب القانون النقدي والمصرفي الجديد رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، تحتفظ الدولة بحقها الحصري في إصدار العملات الورقية والمعدنية، وكذلك العملة الرقمية – أي الدينار الرقمي – عبر بنك الجزائر، باعتباره المؤسسة المخولة قانونًا بذلك.[2]

كما أشار نفس القانون إلى أن إصدار العملة يجب أن يتم في إطار منظم يستجيب لشروط التغطية القانونية، ويضمن ثبات القيمة. ويصدر الدينار الرقمي بنفس القوة القانونية التي تتمتع بها العملات الورقية والمعدنية، دون أن يكون له قيمة ذاتية مستقلة.

[1] جلول شارة المرجع السابقق ص 1108

[2] نفس المرجع

فقد كرّس النظام رقم 24-04 ، الصادر عن بنك الجزائر ، مبدأ إمكانية الترخيص للبنوك الرقمية، وهو ما يمثل أول اعتراف تنظيمي بإدماج التكنولوجيا المالية ضمن النظام المصرفي الوطني، ويُمهّد لاعتماد حلول دفع رقمية على غرار الدينار الرقمي ضمن البنية المصرفية الوطنية

كما يُستند من الناحية القانونية إلى القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، خاصة في مادته 44،[1] التي تُخوّل بنك الجزائر صلاحية إصدار العملة الوطنية وتنظيم وسائل الدفع. ورغم أن هذه المادة صيغت في سياق تقليدي، إلا أن اتساعها المفاهيمي يسمح نظريًا بإدراج العملة الرقمية ضمن نطاق اختصاصات البنك المركزي، ما لم يُوجد نص صريح يمنع ذلك

لكن هذا الإطار لا يزال قاصرًا عن معالجة الخصوصيات القانونية للدينار الرقمي، كآليات الإصدار، الوضع القانوني للعملة الرقمية، طبيعة الالتزام القانوني لبنك الجزائر تجاه حامليها، وحماية المعطيات الشخصية للمستخدمين. لذلك، تبرز الحاجة المُلِحّة إلى إصدار نصوص تنظيمية خاصة تُواكب متطلبات هذا الابتكار، وتُحدّد بوضوح القواعد التي تحكم تداول الدينار الرقمي.

وفي السياق ذاته، تُشير تصريحات مسؤولي بنك الجزائر إلى وجود دراسات تقنية وقانونية جارية بخصوص قابلية تطبيق الدينار الرقمي، في إطار مقارن للتجارب الدولية، مما يدل على توجه تشريعي مستقبلي نحو تقنين هذه الوسيلة النقدية الحديثة

لذا، فإن نجاح الدينار الرقمي الجزائري يتطلب تبني استراتيجية شاملة تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الوعي المالي لدى المواطنين، وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى ضمان أعلى مستويات الأمان السيبراني. فقط من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكن للدينار الرقمي أن يُحقق أهدافه في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الشمول المالي.

الفرع الثاني : تطبيقات الدفع الحديثة

[1] القانون رقم 90-10 المرجع السابق

أصبحت تطبيقات الدفع الحديثة عبر الهواتف المحمولة والمحافظ الإلكترونية، بالإضافة إلى تقنيات مثل رموز الاستجابة السريعة (QR Codes) وحلول الدفع عبر التطبيقات الذكية، من الركائز الأساسية لرقمنة العمليات المصرفية. تتيح هذه التقنيات تسهيل المعاملات المالية، تعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، مما يسهم في تحديث المنظومة المصرفية وجعلها أكثر كفاءة وأمانًا. ومن هنا، يتضح الدور الحيوي لتطبيقات الدفع الحديثة في دعم رقمنة النظام المصرفي والارتقاء بالخدمات المالية الرقمية.

أولًا: تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية

شكّلت تطبيقات الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية واحدة من أبرز تجليات الرقمنة المصرفية، حيث باتت تُستخدم كأدوات فعالة لتنفيذ العمليات المالية عن بُعد، سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات. وتقوم هذه التطبيقات بربط المستخدم مباشرة بحسابه البنكي، مما يُتيح له إمكانية إجراء عمليات الدفع، التحويل، التحقق من الرصيد، وسداد الفواتير بشكل لحظي، عبر واجهات رقمية مؤمّنة تعتمد على بروتوكولات تشفير متقدمة.[1]

وفي السياق الجزائري، بدأت معالم هذا التحول تظهر تدريجيًا من خلال تبنّي بعض المؤسسات المصرفية لهذه الأدوات التقنية. فقد أطلق بريد الجزائر تطبيق *BaridiMob* كأحد أوائل التطبيقات التي تسمح بإجراء معاملات مالية عن بُعد، بما في ذلك تحويل الأموال، دفع الفواتير، والاطلاع على الرصيد [2]كما قامت بنوك تجارية مثل بنك التنمية المحلية (BDL) والبنك الوطني الجزائري (BNA) بتطوير تطبيقات مصرفية خاصة، تُقدّم من خلالها خدمات الدفع الرقمية، بما يندرج ضمن جهود الدولة لدعم التحول نحو البيئة المصرفية الرقمية[3]

وقد تم تعزيز هذه التطبيقات بإطار قانوني من خلال النظام رقم 23-01 المؤرخ في 28 ماي 2023، المتعلق بشروط إنجاز عمليات وخدمات الدفع، والذي أوجب حصول المؤسسات التي تُصدر أو تُدير هذه

[1] المرجع نفسه ،

[2] الموقع الرسمي لبريد الجزائر ، "تطبيق"BaridiMob ، تاريخ الاطلاع: أفريل 2025، https://www.poste.dz

[3] بنك التنمية المحلية، "الخدمات الرقمية"، والموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، تاريخ الاطلاع: أفريل 2025

الخدمات على اعتماد مسبق من بنك الجزائر، مما يضمن خضوع هذه الوسائل للرقابة المالية والتنظيمية الوطنية[1]

وبذلك، فإن هذه التطبيقات تُعد من أبرز الابتكارات التقنية التي تُسهم في دعم الشمول المالي، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرقمنة النظام المالي في الجزائر.

ثانيًا: الدفع باستخدام رموز الاستجابة السريعة (QR Code)

تُعد تقنية الدفع عبر رموز الاستجابة السريعة (QR Code) من الابتكارات الحديثة التي تُعزّز من رقمنة الخدمات المصرفية، إذ تتيح إجراء المدفوعات من خلال مسح رمز يُمثّل بيانات الدفع، مما يُمكّن من تنفيذ العمليات بسرعة وأمان دون الحاجة إلى إدخال بيانات تقليدية، مثل رقم البطاقة أو معلومات الحساب البنكي[2]

وقد بدأت هذه الوسيلة في التوسع ضمن بعض التطبيقات المصرفية في الجزائر، على غرار خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، الذي أطلق خدمة الدفع عبر رمز QR في بعض نقاط البيع بالتعاون مع مؤسسات دفع مرخّص لها[3]

ورغم أنّ استخدام هذه التقنية لا يزال في مراحله الأولى، إلا أن الإطار القانوني لها بدأ يتشكل من خلال النظام رقم 23-01 لسنة 2023، الذي نصّ على أن وسائل الدفع الرقمية يجب أن تكون خاضعة للموافقة

[1] النظام رقم 23-01 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023، المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها وممارستها لنشاطها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، سنة 2023

[2] وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "بنوك: الدفع الالكتروني عبر الهاتف الذكي سيعزز الشمول المالي بالجزائر"، 30 ديسمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 25 ماي 2025، من الموقع الرسمي: https://www.aps.dz/ar/economie/173333-2024-12-30-17-03-08.

[3] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، خدمة الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة، تاريخ الاطلاع: 15ماي 2025.

المسبقة من بنك الجزائر، وأن تضمن الحماية من المخاطر الإلكترونية، ما يشمل من الناحية التقنية وسيلة QR Code باعتبارها شكلاً من أشكال أدوات الدفع المعتمدة[1]

كما أن الاعتماد المتزايد على هذه التقنية يفرض تحديات تتعلق بتوحيد المعايير التقنية، وحماية بيانات المستخدمين، وضمان التكامل مع البنية التحتية للبنوك الرقمية، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا للتشريعات المنظمة لوسائل الدفع الرقمية

ثالثًا: حلول الدفع عبر الهواتف الذكية والتطبيقات المصرفي

تتيح هذه التطبيقات للمستخدمين تنفيذ مجموعة متنوعة من العمليات، مثل تحويل الأموال، دفع الفواتير، والشراء الإلكتروني، من خلال ربط التطبيق بحساباتهم المصرفية، مما يوفر سهولة الوصول والراحة في الاستخدام. كما أن هذه التطبيقات تعزز الأمان عبر تقنيات مثل المصادقة البيومترية والتشفير، مما يضمن حماية البيانات المالية للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك ،تسهم هذه الحلول في تعزيز الشمول المالي، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية[2]

ويُعتبر هذا النمط من الدفع تجسيدًا فعليًا للرقمنة المصرفية، حيث يُتيح التفاعل المباشر والفوري مع الخدمات البنكية دون الحاجة إلى التنقل أو استخدام الوسائل التقليدية، كما أنه ينسجم مع التوجه العالمي نحو "الخدمات المصرفية المفتوحة" (Open Banking)، والتي تقوم على الربط بين البنوك ومزودي خدمات مالية عبر تطبيقات مؤمّنة ومرخصة[3]

---

[1] النظام رقم 23-01 المرجع السابق

[2] FasterCapital. (2023 .الخدماتالمصرفيةالرقمية: حلولالدفعالمبتكرة – استكشافاتجاهاتالخدماتالمصرفيةالرقمية.). https://fastercapital.com/arabpreneur-استكشاف-اتجاهات-الخدمات-المصرفية-الرقمية-حلول-الدفع-المبتكرة/الخدمات-المصرفية-الرقمية.html

[3] B2Broker. (2024, June 27 .مفهوم المفتوحة: الاتجاهات المصرفية الخدمات). والديناميكيات. https://b2broker.com/ar/news/how-the-concept-of-open-banking-shapes-the-financial-industry/

وقد أشار النظام رقم 24-04 المتعلق بالبنوك الرقمية، إلى ضرورة اعتماد البنوك على أنظمة معلوماتية مؤمنة لإطلاق خدمات مصرفية رقمية، وهو ما يشمل ضمنًا هذه التطبيقات، سواء التي تُطوّر داخليًا من طرف البنوك أو تلك التي تُطلق بالتعاون مع شركات تكنولوجيا مالية مرخصة[1]

كما أن الدفع عبر التطبيقات يتطلب مراعاة الجوانب القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، والتحقق من الهوية، وهو ما جعل بعض التطبيقات ترتبط مباشرة بمنصات المصادقة البيومترية، أو خدمات الدفع الوطني مثل "مؤسسة النقد الجزائرية للدفع" CND[2].

الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بوسائل الدفع الرقمية و آفاق تطويرها .

تُعد وسائل الدفع الرقمية من الركائز الأساسية لتحقيق التحول نحو نظام مصرفي رقمي متكامل، غير أن هذا المسار في الجزائر ما زال يواجه العديد من العقبات القانونية والتقنية التي تُعيق اعتماده بشكل شامل وفعّال.

أولاً: التحديات القانونية والتقنية

من أبرز الإشكالات القانونية التي تُواجه تطور وسائل الدفع الرقمية في الجزائر، غياب إطار تشريعي شامل يُنظم الأدوات المالية الحديثة، لاسيما العملات الرقمية للبنوك المركزية، والبلوكشين، والعقود الذكية. إذ إن القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية اقتصر على الإشارة إلى بعض وسائل الدفع الإلكترونية التقليدية، دون التطرق إلى التقنيات المستحدثة التي أصبحت تُشكل جزءًا من الواقع المصرفي العالمي [3]كما لم يشهد قانون النقد والقرض الجزائري تحديثًا يتماشى مع متطلبات البيئة المصرفية الرقمية، مما يخلق فراغًا تشريعيًا يحدّ من فعالية إدماج الوسائل الرقمية الجديدة.

---

[1] النظام رقم 24-04 المرجع السابق

[2] عباسي، حمزة، "النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، مذكرة ماستر في قانون الأعمال، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2019 ص 25

[3] المواد 6، 27، 28 و29 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 28 لسنة 2018.

أما من الناحية التقنية، فلا تزال البنية التحتية الرقمية للمؤسسات المصرفية تعاني من الضعف، إذ تُنفذ معظم العمليات عبر نظم تقليدية، وتفتقر إلى حلول تكنولوجية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي أو تقنيات التشفير كوسائل موثوقة لتأمين المعاملات البنكية الحديثة[1]

ثانياً: غياب تنظيم تقنيات البلوكشين والعقود الذكية

رغم ما تتيحه تقنية البلوكشين من إمكانيات واسعة في تأمين عمليات الدفع وتسجيلها بشفافية عالية، فضلاً عن دور العقود الذكية في أتمتة تنفيذ المعاملات المصرفية، إلا أن هذه الابتكارات لم تحظَ حتى الآن بأي اعتراف صريح في التشريع الجزائري. مما خلق فراغا قانونيا يعيق استثمارها و توظيفها في النظام المصرفي . بل إن بنك الجزائر قد تبنّى موقفًا حذرًا تجاه هذه التقنيات، وخاصة في شقها المرتبط بالعملات المشفّرة، حيث أصدر تعليمة تمنع التعامل بها، على خلفية المخاطر المرتبطة بغياب الرقابة المركزية وتأثيرها على الاستقرار المالي الوطني[2]

هذا الغياب في التنظيم القانوني يُفرغ هذه التقنيات من فاعليتها داخل المنظومة المصرفية، رغم قدرتها على تقديم حلول آمنة، آنية، وقابلة للتتبع.

ثالثاً: آفاق تطوير وسائل الدفع الرقمية

أمام هذا الواقع، يبقى تطوير وسائل الدفع الرقمية مرهونًا بمدى استعداد الدولة لتحديث الإطار التشريعي والمؤسساتي لمواكبة التحول الرقمي. وقد مثّل صدور النظام رقم 24-04 عن بنك الجزائر سنة 2024 خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، من خلال الاعتراف بالبنوك الرقمية وضرورة تبنيها لوسائل دفع رقمية متقدمة، إلا أن هذه الخطوة تظل غير كافية دون إدماج هذه المفاهيم في النصوص القانونية الأساسية، لا سيما قانون النقد والقرض.

[1] محمودي، عبد الحميد؛ بلخير، ميسون؛ مراكشي، عبد الحميد، "استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية بالجزائر: بنك السلام نموذجًا"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 1، 2025، ص. 686-702.

[2] تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2021، المتعلّقة بمنع التعامل بالعملات المشفّرة، 2021.

كما أن فتح نقاش مؤسساتي وتشريعي حول إدراج تقنيات البلوكشين والعقود الذكية في البيئة المصرفية قد يكون حاسمًا في بناء نظام دفع رقمي فعّال. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من التجارب المقارنة، مثل التوجيه الأوروبي لخدمات الدفع PSD2، الذي مكّن الاتحاد الأوروبي من إدماج مزوّدي خدمات تكنولوجيا مالية بشكل قانوني، وتوفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار مع ضمان حماية المستهلكين[1]

وعليه، فإن الجزائر مدعوّة إلى تسريع الإصلاحات القانونية ذات الصلة، بما يكفل مواكبة التطور الحاصل عالميًا، ويُعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين في البيئة المصرفية الرقمية.

كما يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تنظيم الدفع الإلكتروني وتبني العقود الذكية، مع تكييفها مع خصوصيات البيئة الجزائرية. كذلك، دعم الابتكار المالي وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص سيسهم في تسريع التحول الرقمي للنظام المصرفي وتوسيع استخدام وسائل الدفع الحديثة.

في الختام، تواجه وسائل الدفع الرقمية في الجزائر تحديات قانونية وتقنية مهمة تعيق تطورها الكاملو تجاوز هذه التحديات سيمهد الطريق نحو نظام مصرفي رقمي أكثر فعالية وأمانًا، يدعم التحول الرقمي ويعزز الشمول المالي في البلاد .

خاتمة المطلب :

لقد أظهر هذا المطلب كيف أن الابتكارات الحديثة في وسائل الدفع الرقمية، وعلى رأسها الدينار الرقمي وتطبيقات الدفع عبر الهواتف المحمولة، تمثل نقلة نوعية في رقمنة النظام المصرفي الجزائري. فقد ساهمت هذه الوسائل في تسهيل العمليات المالية، تعزيز الشمول المالي، وتوفير حلول دفع أكثر أمانًا وفعالية. غير أن هذه التطورات لم تخلُ من تحديات قانونية وتقنية، أبرزها نقص الأطر التنظيمية الواضحة، وقضايا الأمن السيبراني، وعدم الاعتراف القانوني بتقنيات متقدمة كالبلوك تشين والعقود الذكية.

ومع ذلك، تظل آفاق تطوير هذه الوسائل واعدة، خصوصًا مع الإرادة الحكومية لتحديث التشريعات، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. إن مواجهة هذه التحديات وتذليل

[1] European Parliament and Council Directive (EU) 2015/2366 on payment services (PSD2), 2015.

الصعوبات سيؤدي إلى نظام مصرفي رقمي متكامل يدعم الاقتصاد الوطني ويواكب التحولات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

ملخص الفصل الثاني :

تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة خصوصية العمليات المصرفية في البيئة الرقمية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نموذج البنوك الرقمية، وأحد أبرز التحديات التشريعية التي تفرض مراجعة القواعد القانونية المعمول بها, وتكييفها بما يتماشى مع خصوصيات البيئة الرقمية المعاصرة, كما تم التركيز على تحليل الأسس القانونية التي تنظم العقود المصرفية الرقمية ووسائل الدفع المستحدثة، في ظل التغيرات الجوهرية التي فرضتها التكنولوجيا المالية على آليات العمل المصرفي.

ففي المبحث الأول، تناولت الدراسة موضوع العقود المصرفية الرقمية، باعتبارها الرابطة القانونية المنظمة للعلاقة بين المؤسسات المصرفية الرقمية والمتعاملين معها. وتم التطرق تعريف هذه العقود و بيان خصائصها، وابراز أوجه تمايزها عن العقود المصرفية التقليدية والإلكترونية، كما تمت مناقشة الإشكالات القانونية المرتبطة بها، لا سيما ما يتعلق بمسائل الإثبات، وصحة التوقيع الإلكتروني، والمسؤولية المدنية الناتجة عن الإخلال بالالتزامات في بيئة مصرفية رقمية تتسم بالتحول السريع و الديناميكية العالية .

أما المبحث الثاني، فقد خُصص لوسائل الدفع الرقمية، باعتبارها من الركائز العملية الأساسية للبنوك الرقمية. وقد تم تصنيف هذه الوسائل إلى تقليدية مطوّرة وحديثة قائمة على تقنيات ناشئة، مع تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يؤطر استخدامها. كما سلط المبحث الضوء على جملة من التحديات التي تواجه المنظومة التشريعية الجزائرية في هذا المجال وعلى رأسها بطء التكيّف مع التطورات الرقمية، وغياب نصوص قانونية خاصة ببعض الخدمات المصرفية الرقمية، فضلا عن ضعف الحماية القانونية للمستخدمين في ظل التهديدات السيبيرانية .

وقد خلص الفصل إلى أن رقمنة العمليات المصرفية لا تقتصر على البينة التقنية والتنظيمية فقط ، بل تتطلب وجود منظومة قانونية مرنة ومتكاملة، قادرة على استيعاب خصوصيات هذا التحول، وضمان تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية و ضمان الأمن المصرفي من جهة أخرى .

خـاتمـة

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكن التأكيد على أن رقمنة النظام المصرفي تمثل مرحلة مفصلية في مسار تطوير القطاع المالي، تستلزم بناء إطار قانوني متكامل وواضح يُنظم نشاط البنوك الرقمية، ويكفل حماية حقوق جميع الأطراف ذات الصلة. وقد بيّنت الدراسة أن التطورات التكنولوجية المتسارعة فرضت تحديات قانونية جديدة، ما يستدعي ضرورة تحديث التشريعات الوطنية لتواكب المعايير الدولية، مع التأكيد على أهمية الرقابة القانونية الصارمة لضمان الأمن المالي وحماية البيانات الشخصية.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى الاستمرار في تطوير القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، بما يضمن استدامة التحول الرقمي ويُعزز من مساهمة القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد الوطني.

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه، حيث أفضت نتائج البحث إلى جملة من الاستنتاجات كان من أبرزها ما يلي:

لقد تبنّى المشرع الجزائري فكرة إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات الاقتصادية، وكان القطاع المصرفي من أبرز المجالات التي شملها هذا التحول، باعتباره البوابة الأوسع لتفعيل الرقمنة، خاصة بعد تجاوز آثار النظام الاقتصادي التقليدي، وهو ما ساهمت فيه جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت باتجاه تبنّي نموذج البنوك الرقمية ضمن النظام المصرفي الجزائري.

وقد أولى المشرع الجزائري اهتمامًا واضحًا باعتماد البنوك الرقمية، حيث قام بإصدار عدة نصوص قانونية وتنظيمية لتأطير هذا النشاط، بدءًا من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، وصولًا إلى النظام رقم 24-04 المتعلق بالشروط الخاصة بمنح الترخيص لتأسيس ومزاولة نشاط البنك الرقمي.

كما أخضع المشرع الجزائري كلًا من البنوك والمؤسسات المالية الرقمية النشطة في الجزائر لمنظومة تنظيمية ملزمة، تفرض احترام شروط النفاذ إلى السوق المصرفي الرقمي، لاسيما فيما يتعلق بحرية الإنشاء، ومتطلبات الإقامة، وآليات ممارسة المهنة المصرفية الرقمية.

إن الاعتماد على البنوك الرقمية يوفّر إمكانات هائلة لتطوير الخدمات المصرفية الحديثة، سواء من حيث السرعة، والدقة، أو القدرة على تخصيص الخدمات بما يتلاءم مع احتياجات الزبائن. كما يُعزز التحول الرقمي من قدرة البنوك على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، ويُساهم في تقليص التكاليف وتحقيق رضا العملاء، ما يُعدّ أساسًا لتعزيز الوضعية التنافسية للبنك الرقمي داخل السوق المصرفي.

غير أن الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الرقمية في النظام المصرفي لا تزال تصطدم بجملة من التحديات، من بينها ضعف الكفاءة البشرية المؤهلة، وهشاشة البنية التحتية التقنية، بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة لاقتناء الأنظمة الرقمية وتكييفها مع خصوصيات النظام المصرفي القائم.

وانطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، ومن خلال ما تم رصده من إشكاليات وتحديات، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأن تطبيقها أن يسهم في اعتماد البنوك الرقمية بشكل سليم، وبما يجنّب الوقوع في إشكالات قانونية أو تطبيقية، وتتمثل أبرز هذه التوصيات فيما يلي

ضرورة وضع إستراتيجية وطنية واضحة المعالم لتبني الرقمنة في القطاع المصرفي، بحيث تتجاوز مجرد إصدار أنظمة قانونية محدودة المواد، وذلك بالنظر إلى حساسية القطاع المصرفي وأهمية التحول الرقمي الذي يشهده.

تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لنشاط البنوك الرقمية، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، خاصة ما يتعلق بتوفير شبكة إنترنت عالية التدفق ومستقرة، لضمان سير الخدمات البنكية الرقمية دون انقطاع أو تأخير.

قيام المشرع بتفصيل وتوضيح بعض النصوص الواردة في النظام رقم 24-04، لاسيما المادة 09، التي أغفلت تحديد المعايير الدقيقة لتقييم كفاءة المسيرين ومعارفهم التقنية والقانونية، وهو ما من شأنه ضمان حسن تسيير البنوك الرقمية.

وضع آليات أمن إلكتروني صارمة وفعالة، تهدف إلى مكافحة الاحتيال والسطو السيبراني، وحماية بيانات العملاء من الاختراق، مع ضمان التصدي لظاهرة البنوك الرقمية المزيّفة التي قد تهدد الثقة في القطاع

وفي الختام، نؤكد أن التكنولوجيا الرقمية تمثل فرصة نوعية أمام البنوك الجزائرية للانفتاح على نماذج عمل أكثر مرونة وابتكارًا، شرط تجاوز العراقيل الحالية والتحلّي بالإرادة المؤسساتية الكفيلة بدعم هذا التحول.

فالرقمنة لم تعد خيارًا، بل أصبحت ضرورة ملحّة يفرضها الواقع الاقتصادي والتقني المتسارع، مما يستدعي تبني رؤية مستقبلية تعتمد على بنك رقمي ذكي يواكب التغيرات العالمية، ويعزز مكانة النظام المصرفي الجزائري في المشهد المالي الدولي

قـــائمـــة المصـــادر و المراجـــــع

قائمة المراجع و المصادر :

أولا : المصادر

1_النصوص القانونية والرسمية الجزائرية

قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل 1990.

قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بالقرض والنقد، الجريدة الرسمية، العدد 43، سنة 2023.

قانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، حماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 35، 2018.

قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، 2018.

قانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009، الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2009.

قانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فيفري 2015، التوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 6، 2015.

قانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009، حماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2009.

النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، شروط إنشاء وممارسة البنوك الرقمية، الجريدة الرسمية، العدد 77.

التعليمة رقم 02-25 المؤرخة في 2 مارس 2025، الشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد البنوك الرقمية.

المادة 59 والمادة 323 مكرر من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 78.

الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد

2_المراجع :

أولًا: الكتب

أحمد، محسن الخضيري، العولمة الاجتياحية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001.

أحمد، محسن الخضيري، "مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 19، العدد 222، 1999، ص 173.

السعدي، محمد صبري، شرح القانون المدني الجزائري – نظرية العقد، دار الهدى، الجزائر، الطبعة 2021.

الشافعي، فؤاد سليمان، الرقابة على البنوك التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012.

الشرقاوي، محمود سمير، القانون المصرفي والنقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

العبد، عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

بركات، عبد الحميد، النظام المصرفي والرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

بن طيب، سامي، العقود البنكية في البيئة الرقمية، ط.1، منشورات الجامعة، تونس، 2021.

النوافلة، يوسف، الإثبات الإلكتروني في المعاملات المصرفية، دار الثقافة، عمّان، 2012.

ثانيًا: الدراسات الأكاديمية

أكرم نعمان الطيب، أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2001.

بن دايخة، عبد اللطيف، المعيقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2022.

بوشامة، سعاد، كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي الإلكتروني: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2019.

بريش، عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

جودي، صبحي، نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2021.

زواوية لعروي، العقد الإلكتروني والمسؤولية المدنية الناتجة عنه، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، 2018.

زرڤاني، رابح، تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2019.

سامي، عيسى، دور الرقابة المصرفية في تعزيز استقرار النظام المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022.

سماح، كحول، حجية الوسائل التكنولوجية في إثبات العقود التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2015.

صليح، بونقلة، النظام القانوني للعمليات المصرفية الرقمية، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2020.

عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1997.

عبد الرحيم، وهيبة، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر – الوضعية والآفاق، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.

عكاش، مسيفة، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013.

قوادري، أسماء، التحول الرقمي للبنوك الجزائرية وأثره على العلاقة التعاقدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2023.

كراع، حفيظة، العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2021.

لعلاوي نواري وخليل عبد القادر، "دور وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، 2022.

يحياوي، عبد الحليم، التحول الرقمي كآلية لتحسين الأداء المالي في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2023.

ثالثا: المقالات الصحفية والعلمية المنشورة في مجلات إلكترونية (ASJP وغيرها)

أحمد البكري، "الاعتراف بالأدلة الرقمية في القوانين المقارنة"، مجلة القانون المعاصر، عدد 8، 2022، ص 44.

المزعل، صابر محمد محمود، "التوثيق الإلكتروني في مجلة الأعمال المصرفية الإلكترونية"، المجلة القانونية، العدد 5، 2018.

بوسعيد، قوراري، وصايم، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019.

رابط: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/9/2/238982 (تم الاطلاع عليه في 20 أفريل 2025).

حنشور، وسيمة مصطفى، "النظام القانوني لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد 7، 2017، ص 440–464.

حمدي باشا رابح، "تطور طرق الدفع في التجارة الإلكترونية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 24–25، 2011–2012، ص 159–184.

خليل حسين، "التحديات الدولية للتوقيع الرقمي"، مجلة القانون والتكنولوجيا، عدد 4، 2020، ص 60.

زيدوش وحريري، "واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2019.

رابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/238982 (تم الاطلاع عليه في 20 أفريل 2025).

عراب، لامية وبلمامي، عمر، "حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات عملية التحويل المصرفي الإلكتروني"، مجلة العلوم القانونية، الجزائر.

https://asjp.cerist.dz/en/article/159206 فاطمة الزهراء الوردي، "التحديات القانونية للإثبات الرقمي في المعاملات البنكية"، دفاتر القانون الرقمي، عدد خاص، 2023، ص 72.

محجوبة بلحاج، "العقود المصرفية الإلكترونية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، بدون تاريخ نشر، متاحة عبر منصة ASJP.

ناصر البراك، "التوقيع الرقمي في القضاء المدني"، مجلة القانون الخاص، العدد 7، 2019، ص 101.

نذير بن عمو، "الفراغ التشريعي في الأدلة الرقمية"، مجلة القضاء الرقمي، عدد 5، 2021، ص 39.

دراسة، "الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني في المعاملات الرقمية"، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 2020، ص 104.

رابعا : المقالات المنشورة في مواقع إلكترونية إخبارية

سارة زموش، "رقمنة البنوك.. خطوة نحو استخدام أكفأ لرأس المال"، جريدة الرائد، 4 جويلية 2022،

https://elraed.dz/155734

ياقوت زهرة القدس بن بعبد الله، "البنوك الرقمية في الجزائر"، موقع البديل الاقتصادي، 25 فيفري 2024،

https://elbadilabc-ar.dz/les-banques-numeriques-en-algerie

هبة السيد، "الخدمات لحظية وبدون فروع.. أبرز الفوارق بين البنوك التقليدية والرقمية"، اليوم السابع، 20 نوفمبر 2023،

https://www.youm7.com/story/2023/11/20/6382260

النظام الورقي ووسائل الدفع التقليدية، موقع Andeetop، 2022،

https://www.andeetop.com/2022/11/paper-system.html (تم الاطلاع عليه في 20 أفريل 2025).

خامسا: تقارير مؤسسات مالية رسمية

بنك الجزائر، التقرير السنوي حول النظام المصرفي في الجزائر 2022، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/11/Rapport-BA-2022-Ar.pdf

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

مصرف قطر المركزي، الإطار التنظيمي للبنوك الرقمية، 2 ديسمبر 2024،
https://www.qcb.gov.qa/ar/News/Pages/12Dec2024.aspx

البنك المركزي السعودي، محاكاة الهجمات السيبرانية، 2021.

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، التوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجزائر، https://www.mpt.gov.dz /التوقيع-والتصديق-الإلكترونيين/

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ندوة التحديات القانونية لعقود الأعمال الرقمية، 18 ديسمبر 2024، https://droit.univ-alger.dz/seminaire_archive/benzidanezouina_18_12_2024.pdf

مجلس الاستقرار المالي. (2023، 17 جويلية). مجلس الاستقرار المالي يُنهي إطار العمل التنظيمي العالمي لأنشطة الأصول المشفرة. تم الاطلاع من https://www.fsb.org/2023/07/fsb-finalises-global-regulatory-framework-for-crypto-asset-activities

سادسا : المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية)

1_ تقارير منظمات دولية

• World Bank ،Digitalizing for Financial Development ،2021 ، https://www.worldbank.org

• World Bank ،Digital Progress and Trends Report 2023 ، https://www.worldbank.org/en/publication/digital-progress-and-trends-report

• IMF ،Digital Banking and Regulatory Challenges ،2020.

• BIS (Bank for International Settlements) ،Supervising Digital Banks ،Basel, 2022 .

• Basel Committee on Banking Supervision ،Risks from Digitalization of Banking ، 2021 ،https://www.bis.org/bcbs/publ/d575.pdf

• OECD ،Cybersecurity for the Financial Sector ،Paris, 2021 .

• AFI (Alliance for Financial Inclusion) ،Cybersecurity for Financial Inclusion ، 2019 ،https://www.afi-global.org/publications/cybersecurity-for-financial-inclusion-framework-risk-guide /

• Transparency International ،Corruption Perceptions Index 2022 ، https://www.transparency.org/en/publications/corruption-perceptions-index-2022

• UNCITRAL ،United Nations Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts ،New York, 2005 ، https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/conventions/electronic_communications

2_ تقارير ودراسات شركات خاصة

• Deloitte ،Digital Banking Maturity 2024 ، https://www.deloitte.com/ce/en/industries/financial-services/research/digital-banking-maturity-2024.html

• Fatora.io ،6 Points You Should Know About Fintech ،2023 ، https://fatora.io/blog/6-points-you-should-know-about-fintech

• FasterCapital ،Cybersecurity Measures in Fintech ،2023

الفهـــــــرس

المحتوى

مقدمة 1

الفصل الاول : الاحكام القانونية لممارسة نشاط البنوك الرقمية 9

المبحث الأول : ماهية البنوك الرقمية 10

المطلب الأول : مفهوم البنوك الرقمية.....10

الفرع الأول : نشاة و تطور الرقمنة في القطاع المصرفي.....10

الفرع الثاني : تعريف البنك الرقمي مقارنة بالتشريعات الأخرى وخصائصه.....12

الفرع الثالث: التمييز بين البنك الرقمي و الأشكال المصرفية الأخرى المشابهة 17

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لنشاط البنوك الرقمية 24

المطلب الأول: شروط ممارسة النشاط البنكي الرقمي 24

الفرع الثاني: الشروط القانونية والتنظيمية العامة و متطلبات الحوكمة 27

الفرع الثالث: الشروط التقنية و متطلبات الأمن السيبيراني 30

المطلب الثاني : الرقابة القانونية على نشاط البنوك الرقمية 32

الفرع الأول: المفاهيم العامة للرقابة المصرفية 33

الفرع الثاني : خصوصيات الرقابة القانونية في البيئة المصرفية الرقمية.....35

الفرع الثالث : التمييز بين الرقابة الرقمية و اشكال الرقابة المشابهة لها 42

ملخص الفصل الاول.....44

الفصل الثاني : العمليات المصرفية الرقمية 48

المبحث الأول : العقود المصرفية الرقمية كأساس للعمليات المصرفية.....48
المطلب الأول : الإطار القانوني للعقود المصرفية الرقمية.....48
الفرع الثاني: تكييف القواعد القانونية المتعلقة بالعقود المصرفية الرقمية.....56
الفرع الثالث:المسؤولية القانونية في العقود المصرفية الرقمية.....58
المطلب الثاني :خصوصيات الاثبات و التوقيع الالكتروني في البيئة المصرفية الرقمية.....61
الفرع الأول: الإثبات في المعاملات المصرفية الرقمية.....62
الفرع الثاني: التوقيع الالكتروني كوسيلة لإبرام العقد المصرفي الرقمي. 66
الفرع الثالث: إشكاليات الإثبات والتوقيع في البيئة المصرفية الرقميةو آفاق تطويرها 69
المبحث الثاني: وسائل الدفع في البيئة المصرفية الرقمية.....73
المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية المطوّرة 73
خاتمة المطلب الأول 83
المطلب الثاني: الابتكارات الحديثة في وسائل الدفع الرقمية 85
الفرع الأول : الدينار الرقمي كنموذج حديث لوسائل الدفع الرقمية 85
الفرع الثاني : تطبيقات الدفع الحديثة 89
الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بوسائل الدفع الرقمية و آفاق تطويرها 93
خاتمة المطلب 95
ملخص الفصل الثاني.....97
خاتمة: 114
.قائمة المراجع و المصادر : 114